النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 27 رجب 1429هـ الموافق 30 يوليو 2008 العدد (162) | Wed. 27/7/1429 - 30 July 2008 | 50 ريالاً 16 صفحة

لماذا تورط محسن العيني في خدمة المنصرين؟

ابن أخت الشيخ أحمد المطري يقول لخاطفيه:

بزوني.. بطني نظيفة

فكري قاسم عن محنة أسرة تعزية:

عشاء سوسن.. بَرَد

الثأر في الجوفِ:

ساقية ماء تحول الفيل إلى ساحة معارك

المعارضة تنفي والسلطة تؤكد وجود اتفاق حول تعديلات قانون الانتخابات

مصدر مسؤول في المشترك لـ«النداء»:

تسريبات المؤتمر تستهدف التشويش على اللقاء التشاوري

استبعد مصدر مسؤول في المعارضة توصل المعارضة والسلطة إلى اتفاق بشأن الانتخابات قبل الإفراج عن المعتقلين السياسيين ووقف المحاكمات الصورية للناشطين وأصحاب الرأي المعارضين.

المصدر الذي تحدث لـ«النداء» مساء أمس اعتبر مشروع التعديل للقانون الانتخابي الذي أحاله مجلس الوزراء أمس إلى البرلمان، خطوة استفزازية تسد آخر نافذة للتواصل بين اللقاء المشترك والحزب الحاكم.

وإذ وصف التعديلات التي أقرها مجلس الوزراء أمس بأنها ثانوية، وسبق الاتفاق عليها، قال إن القضايا الرئيسية في الشأن الانتخابي تم تجاهلها، مشيراً بوجه خاص إلى بندي النظام الانتخابي والإدارة الانتخابية.

وتابع: أبقينا على التواصل مع السلطة، لكن القرار بشأن أية صيغة اتفاق من اختصاص هيئات المشترك، وهيئات أحزاب المشترك.

وبشأن ما تردد أمس عن توصل المعارضة والسلطة إلى اتفاق بشأن تعديل قانون الانتخابات، قال إن هذه تسريبات لغرض التشويش والإرباك

التتمة في الصفحة 4

زمن الناس العاديين

■ سامي غالب

تحاور السلطة المعارضة، وتبرم اتفاقات مع "أولي البأس" في صعدة، وتنكّل بالناس العاديين، وتسوق عشرات الشباب، بالشبهة وبالسحنة والقرابة، إلى السجون والمعتقلات السرية.

في "زمن الناس العاديين" تحصد الآلة القمعية المهمشين والهامشيين (هل أضيفُ الهاشميين؟)، تاركة زعماء المعارضة في العاصمة يستنزفون وقتهم، وأرصدتهم، في حوارات خرقاء واتصالات بلاضفاف.

زمن اضطهاد الزعامات السياسية ولى. فانفتحت شهية الأجهزة على الناس الذين في الهامش، وبخاصة أولئك الذين تجرأوا فحلموا بقلب الهامش متناً.

في أجواء "الاتصالات" بين المعارضة والسلطة، واصلت الأجهزة التنكيل بالمعتقلين من ناشطي الحراك الجنوبي. إلى الاعتقالات التعسفية التي طالت المئات منهم، والمحاكمات الصورية التي نصبت للعشرات، اعتمدت السلطة مخططا لتقويض مصداقية هؤلاء المشاغبين الدخلاء على "عالم السياسة اليمنية".

الأسبوع الماضي تحولت رسالة اعتذار تلاها أحد المعتقلين في جلسة محاكمته إلى مادة تشهيرية في وسائل إعلام محلية.

جلسات المحكمة الجزائية المتخصصة، المحكمة التي

التتمة في الصفحة 4

نقابة الصحفيين تأسف لتجاهل مجلس القضاء واقعة تحوير الحكم

أجلت الشعبة الاستئنافية بالمحكمة الجزائية المتخصصة البت في طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر بحق الزميل عبدالكريم الخيواني، إلى 12 شوال المقبل. أي إلى ما بعد الإجازة القضائية التي تبدأ السبت المقبل.

وعقدت الشعبة جلستها الأولى أمس في حضور عشرات من الصحفيين والسياسيين والناشطين الحقوقيين، وتم إحضار الخيواني مقيداً، من السجن المركزي، فضلاً عن 4 آخرين تتهمهم النيابة بالاشتراك في عصابة مسلحة للقيام بأعمال إرهابية.

وكانت المحكمة الابتدائية قررت في 9 يونيو الماضي حبس الخيواني 6 سنوات. وسارعت النيابة إلى تنفيذ

التتمة في الصفحة 4

● الخيواني مكبلاً في قاعة المحكمة أمس – «النداء»

تقرير برلماني يطالب بإحالة قائد الأمن المركزي في أبين للتحقيق

■ "الصحوة نت" - معين السلامي:

طالب تقرير برلماني بإحالة قائد الأمن المركزي بمحافظة أبين وقائد عمليات المداهمة لحي مشروع الري في مدينة جعار بمديرية خنفر إلى المجالس التأديبية في وزارة الداخلية للتحقيق معهم في المخالفات القانونية التي ارتكبوها.

وأوصى تقرير اللجنة البرلمانية المكلفة بتقصي الحقائق عن إحراق 12 منزلا بمديرية خنفر بجعار التي وقعت في 23/ 7/ 2008 وبسرعة تعويض المواطنين التعويض العادل مقابل الأضرار التي لحقت بأثاثهم وممتلكاتهم ومقتنياتهم وتوفير قيمة منازل بديلة عن التي احترقت بفعل الأجهزة الأمنية خلال مدة لا تزيد عن شهر.

التتمة في الصفحة 4

الغموض وانعدام الشفافية اكتنف عملية خصخصة الوحدات الاقتصادية

كشف تقرير برلماني أن معظم الوحدات الاقتصادية ذات البعد الاستراتيجي خصصت بطريقة يشوبها الغموض وانعدام الشفافية أثناء الاجراءات، وتمت قبل صدور قانون الخصخصة ومن دون إشراك بعض الجهات المعنية كالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

واعتبر أن خصخصة صوامع الغلال بميناء الحديدة ومجمع صوامع الغلال بمنطقة كالتكس محافظة عدن حدثت بطريقة مستعجلة وكان يفترض أن تظل

التتمة في الصفحة 4

تشكيل فريق من محامين وحقوقيين لمنع تمييع قضية سوسن

■ تعز - عبدالهادي ناجي

يعتزم حقوقيون وأعضاء منظمات مجتمع مدني وشخصيات مهتمة بقضايا حقوق الإنسان تشكيل فريق عمل موحد لمتابعة ملف قضية المختطفة سوسن والوقوف ضد أي محاولة لتمييع القضية. وكانت "سوسن جمال عبد القادر حاجب" قد تعرضت للاختطاف منتصف الشهر الجاري من حارة الكامب بمديرية صالة – تعز.

هذا التحرك يأتي على خلفية العثور على سوسن، وقيام أجهزة الامن بالتحفظ عليها، وأخذت قضيتها تنحو منحى آخر من خلال تصريحات رسمية لمسؤولي الأمن بالمحافظة أشارت إلى أن القضية ليست كما أثير أنها اختطاف وإنما اختفاء.

جمال عبدالقادر، والد "سوسن"، في رسالته إلى رئيس وأعضاء مجلس النواب ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، شكا منعه من مقابلة ابنته، من قبل البحث الجنائي بتعز، وطرده مع محاميه وأعضاء في المجلس المحلي من حوش إدارة البحث.

وأضاف أن البحث رفض حضور المحامي أثناء التحقيق مع ابنته بغرض تكييف الجريمة من اختطاف إلى واقعة اختفاء. وطالب بتشكيل لجنة برلمانية لتقصي الحقيقة والتحقيق في الموضوع وإنصاف ابنته.

وأكد لـ"النداء" أن منع البحث الجنائي له ولوالدتها من رؤيتها أو الجلوس معها، لا مبرر له. وقال: "لي 30 سنة في حارة الكامب وليس لي مشاكل مع أحد وأنا أريد من وليس لي مشاكل مع أحد وأنا أريد من

التتمة في الصفحة 4

«حزب» حرب صعدة الكبير

■ نبيل سبيع

نُذُر حرب صعدة تعود مجدداً. رياح الخميس والسبت الماضيين حملت أخباراً من طرف الحوثي تحدثت عن خروقات قامت بها مواقع عسكرية ضد اتفاق إنهاء الحرب الذي أعلنه الرئيس علي عبدالله صالح الخميس قبل الماضي. ورغم أن الإعلان الرئاسي، الذي طوى به صالح الذكرى الـ30 لتوليه سدة الحكم، حمل تأكيداً صريحاً على أن المواجهات لن تعود، إلا أن احتمال عودة الحرب يبقى قائماً وطرياً في مقابل أتفاق إنهائها الذي ما يزال، هو الآخر، قائماً وطرياً ومهدداً أيضاً.

والواقع أن خبر الخروقات ليس مفاجئاً في ظل غيوم الحرب التي غطت سماء الأيام الماضية، وماتزال، منطلقة من المواقف الرافضة لاتفاق إنهاء الحرب والتي تبناها تحالف عريض من مراكز القوى العسكرية والقبلية والسياسية الدينية.

فلم يكد الرئيس صالح يعلن توصله إلى اتفاق إنهاء الحرب مع الجبهة الحوثية، حتى اندلعت حرب أخرى ضد قراره وسياساته شنها اصطفاف واسع يضم الشيخ الشاب حسين الأحمر والتجمع اليمني للاصلاح و«أطراف قوية في السلطة والجيش»، طبقاً للتوصيف الذي أطلقته «الصحوة» الأربعاء الماضي، على صحف محسوبة عليه هاجمت قرار الرئيس، وبدا واضحاً أنها تشير إلى اللواء الركن علي محسن الأحمر.

وقد تبنت أطراف الرفض الرئيسية، مباشرة وعبر أطراف ثانوية محسوبة عليها، احتفاظها بحق العودة للحرب.

وإذْ شنت أطراف الرفض الرئيسية هذه، مباشرة وعبر أطراف ثانوية محسوبة عليها، هجوماً ضارياً على الرئيس وقراره باعتباره قراراً ضد الدستور

التتمة في الصفحة 4

مدير أمن تعز اعتبرها ضحية مُجتمع وعصيدة المؤتمر والاصلاح بدأت تحمى..

عشاء سوسن.. بَرَدا!

فكـري قاسـم
fekry19@hotmail.com

– طالما والأمر متعلق بأنثى، لابد أن جمال عبدالقادر والد سوسـن (المختطفة/ المُختفية) سيخوض حرباً غير متكافئة، أشد الخصوم فيها هو المجتمع.

المجتمع لهُ مخالب ولا يرحم ناهيك عن مخالب من قال بأنهم ظلموه هو ابنته.

مسـاء الجمعة الفائتة 2008/7/25. بدا جمال مستبشراً خيراً، قال (يحدثني بسرور):

«الحمدلله، حصلوا سوسن أمس. (وأردف بثقة) هي الآن في البحث الجنائي لغرض التحقيقات، شوية وباتخرج، ونرجع إلى البيت».

■ **جمال/ الساعة 7:30 مساء السبت:**

– «ما خلونيش أدخل أشـوف بنتي، طردوني أنا والمحامي وما خلوناش نحضر التحقيق (يقصد إدارة البحث الجنائي) أمس في الساعة 11 صباحاً حققوا مع سوسن وقالت في محاضر التحقيق أنها أختطفت من جـوار معامل اسـتديو رمزي حـارة (الكامب) الساعة 6 مساءً تقريباً.

■ **السـاعة 9 مساء السبت جمال وهو عائداً من إدارة البحث منهكاً:**

– «قالـوا بنتـي ما تشـتيش تشـوفنا»! حققوا معهـا الآن مرة ثانية مـن دون الموافقة على حضور المحامي»!

■ **السـاعة 9:20 مساء السبت:**

– في الداكة المقابلة لمحل الخليدي للتنجيد، جوار باب مدخلٍ بيت سوسـن في حـارة الكامب تعز بدا محتشـداً ببضعة أناس جاءوا لمـؤازرة جمال (والد سوسـن المخطوفة منذ يـوم 2008/7/15) لم يكن جمال متواجداً معهم.

■ جمال.. السـاعة 10 مساء بصوت مش عارف ساسـه من رأسـه أخبرنـي بحزن: «مـا رضيوش يسلموني بنتي.. العشـاء حقها برد! واحنا ننتظر»، شـعرت بقشعريرة سـرت في جسـدي، كما لو أن سـيبيريا بأكملها تجلس فوق أطـراف أصابع يدي. لقد تثلجت رغم أن الدنيا صيف.

■ **السـاعة 10:30 مساء السبت.**

– جمـال وقد بـدا عليـه الإرهاق أكثـر حدثني بحماس: «باقي انشروا أخبار مناشدة لمجلس النواب ينقذوا بنتي من إدارة البحث الجنائي. بنتي مختطفة وهم يشـتوا يطلعوا الموضوع أنها كانت مختفية في اعترافاتهـا الاولية عند تحقيق البحـث قالت كل ما يؤكد أنها مختطفة، ومثلما كنا شاككين، حققوا معها مرة ثانية» وكتب مناشـدة بذلك الخصوص (حصلت «النداء» على نسـخة منها) وتغيـرت أقوالها وبدأت أكتب الخبر وبعثته للمواقع الالكترونية.

■ **السـاعة 11:30 مسـاء اتصلت لمعرفة أي جديد..**

رد (جمـال) بصوت لا يبدو أنه مبسـوط كما هو حاله عندما أبلغني بأنهم عثروا على سوسن. صوت جمال قال لـي هذه المرة: «أرجوك، أوقف نشـر أية أخبار حول الموضوع».

(سألته: ليش؟) فأخذ أحدهم الهاتف منه وحدثني بصوت مؤدب ورزين: «شكراً لك يا أخ فكري.. خلاص سوسن روَّحت، وهي الآن في البيت، سلموها لأبوها ولمندوبة من اتحاد نسـاء اليمن. رجاءً لا تنشروا أي أخبار».

فرحـت بذلك وطلبت منه أن يعطيني والدها لأتأكد منه.

– هـا ياعم جمال.. بنتك عندك الآن؟ (ببرود قال): «أيـوه أيوه بنتـي معي الآن.. أنت بـس اعمل مثلما يقلك، رجاءً لا تنشروا أخبار». وانتهت المحادثة.

■ **السـاعة 1:30 منتصـف الليـل/ صباح الأحد وقد ألغيت نشر أي خبر، رن هاتفي:**

– «ألوه فكري– شفت كيف خدعوا الرجال»؟

– أيش يعني؟

– «البنـت عادها فـي البحث، وقـد حولوها إلى النيابة!» شعرت بأن برودة الارض كلها.

■ الإثنـين.. الثالثـة عصراً.. الحارة شـبه ميته وأحاديث الناس مرتبكة وسوسن تحولت في الصباح من النيابة إلى إصلاحية سجن الاحداث.

والد سوسـن، فقد شيئاً من حماسـه، بدا حزيناً ولغته طافحة بالغلب، وبين عينيه معه تحاول الاختباء لمدة أطول.

أم سوسـن زارتها في الإصلاحية، ولابد أن لديها ما تقوله.

■ **السـاعة 10 مساء الاثنين.**

حاولت الالتقاء بأم سوسن لمعرفة ما هو مهم أثناء زيارتها لسوسن، هذه المرة كان جمال (والد سوسن) رافضاً بشدة. قال بصوت عالٍ ومتعب:

– «رجـاءً.. بنتي مش مجـال للمزايدات الحزبية، اللي يشـتي يكتب حاجة يروح الأمن، وهم بيقولوا له كل شيء!!»

■ **السـاعة 11 مساء الاثنين.**

– طلبـت تلفـون مديـر الأمـن العميـد/ يحيى الهيصمي، قال الرجل بمنتهى اللطف:

– سوسن ضحية مجتمع (سألته).

– مـن لحظة بلاغ والدها وأجهـزة الأمن تتعامل مـع الأمر على إنه اختفاء.. مُش اختطاف: على أيش اعتمدتم في تصنيفكم للواقعة؟

– الشارع الذي قيل أنها اختطفت منه شارع عام ومليء بالمحلات والناس.. ومش معقول ما حد يشوف أو يسمع.

ثاني حاجة من أقوال الأم والأب، وأخيراً من أقوال سوسـن اكتشـفنا أنها فعلاً ضحية مجتمع، وأنها استدرجت من قبل واحدة عندها محل اتصالات.

وأضـاف الأخ مدير الأمـن إن التحريات لم تزل جارية حول «أشـواق» وأخرى اسـمها «عاتكة» وأن أجهـزة الأمن ألقـت القبض على ثلاثة من المشـتبه بهم.

■ **السـاعة 1 صباح الثلاثاء:**

الكهرباء طِفت، شـعرت بالغثيان وبالدواخ وأن في داخلي أيضاً صرخة تنين!

■ سوسـن 19 سـنة.. قبل 5 أيام من استعداد والدتهـا الذهاب إلى المحكمة للادلاء بشـهادة مهمة ضد لصوص سرقوا بيت جارهم (حوتر) تلقت تهديداً علنياً بأنها ستبكي طيلة عمرها لو أنها شهدت.

وهاهـي الأم حزينـة تبكي وتداري عـاراً لم يكن ليخطر على بال أحد قبل الآن.

السياسة دخلت الحرب هذه المرة.

التضامـن الحزبـي (مؤتمر وإصـلاح) لئيم كما عادته ولا يرحم.

إن ضغطـاً مؤتمرياً على ما يبدو من قبل شـوية متجملين اغبياء، مورس على والد سوسن وأقنعه (على شكل نصيحة) بعدم تصديق المعارضة وإعطائهم أية أخبار لأنهم من خلال ذلك يهدفون فقط لتشويه سمعة البنت، وسمعة الحكومة كمان!؟

■ ربما أن الاصلاح (لكن في قضية غير هذه، وفي ميدان غير هذا) لئيم بما يكفي لصفع الحزب الحاكم من خلال عديد قضايا إجتماعية يركن اعضاء المؤتمر الحاكم خلالهـا، قبل التعاضد مع النـاس، لتوجيه رسـائل الشكر للجهات المعنية على جهودهم المبذولة (رغم أنهـم لا يكونون لحظتها قد فعلوا أي شـيء) فيما نشـطاء الاصلاح يتسـربون إلى حيث الجهات المتضـررة أصلاً، ويبدون معهم تعاضداً لافتاً، ولابد أنه يثير غيرة الكسالى، والموسّحين في انتظار مواسم الحج إلى الصناديق!؟ دعونا من كل تلك السـخافات هذه قضية إنسـانية، الـكل متفاعل معها، العاجزين وحدهم من يكيفوها سياسياً.

■ ما أثق فيه جداً.. أن «سوسن» بريئة، ضحية.. وأن عصيد السياسة لا ينبغي له أن يحضر في قضية إنسانية كهذه. أخجلوا شوية.

■ **سوسن جمال عبدالقادر..**

تبعثرتهـا الـ15 يومـاً مشـاعر «الاختطاف– الاختفاء» ولا أعرف الآن ؛ كم أسـابيع سـتبعثرها مماحكات السياسة. سـيما وأن أجهزة الأمن –رغم الجهود التي بذلتها، راحت تعتبر أن تناول الصحف الحزبيـة والأهليـة (بالذات التابعـة للإصلاح) إنما تحاول من خلال ذلك إثارة البلبلة في المجتمع وخدش بكارة حكومة المؤتمر الشعبي العام!؟.

■ سوسن.. قضية إنسانية بحتة، ما دخل عصيد المؤتمر والاصلاح فيها؟! سوسن ضحية وضع سيء، وضـع ولا هو فاضي لغير المناكفات، ورمي الحجارة على بيوت الآخرين.

■ سوسـن في مجتمـع كهذا، سـينتظرها قدر مجهـول، والقضية لم تـزل قيد التحـري والبحث. كما أن ما يعتبـره الكثير عناصر إدانة ضد عصابة (سـرقة) هددوا والدتها، وربمـا يكون لهم ضلع في الأمـر. لم يدخـل، بقوة، ابـداً إلى مـزاج التحقيق والتحريات، حتى ولنقل، مؤقتاً حتى الآن!...

دفع ثمن الصداقة فقدم خدمة للعنصريين

العيني بين زمنين: الطالب الغاضب ورجل الدولة الحصيف

قاسم بن علي الوزير

● محسن العيني

ليس من شك عنـدي في أن الذين أشـاروا علـى الاخ الصديـق الاسـتاذ محسـن العينـي إعادة طبع كتاب (معارك ومؤامرات ضد قضية اليمـن) قـد أسـاؤا إلـى الصديـق العزيز– عن قصد أو غير قصد– إسـاءة غير قليلة الأثر.

فالأسـتاذ محسـن– بما شـغل مـن مناصب وأدى مـن أدوار– قـد أصبح «شـخصية» عامة معرضـة –بحكـم ذلك– للمسـاءلة والمحاسـبة والإشـادة والانتقـاد فـي معـرض التقـويم للمواقف والأقوال والأدوار شـأن كل شخصية عامة!

والكتـاب المذكـور صـدر في مرحلـة الحكم الملكـي –الامـام أحمد– ومحسـن يومئذ طالب، والطلبـة كانـوا –يومئـذ– يشـكلون القـوام الرئيسـي للإتحـاد اليمني الـذي كان يتعرض –إذ ذاك– لهزات عنيفة من داخله وهزات عنيفة من خارجه كذلك.

وهو فـي كل الأحوال –كتاب تحريضي– في عـداد «المنشـورات التحريضيـة السياسـية»، وطبيعـة هـذه الكتابات تقوم علـى الإثارة بما تتضمنه من أسـاليب لا تعتمـد الموضوعية، لا تتوخـى الحقائـق ولا تلتـزم التوثيـق العلمي إن الهـدف منهـا هـو التحريض؛ ومـن ثم فإن الإثـارة وما يؤدي إليها من تشـويه ومبالغات تستثير الحماس وتذكي الغضب هي الأسلوب المـؤدي إلى الهـدف؛ وبهذا تخلو مـن أي قيمة موضوعيـة حقيقيـة، إلا أن تكون دراسـة –من الناحيـة التاريخيـة– لوعي فئة من الناس –في حيلـة– بافتعالها قضايا غير واقعية، وإثارتها نعرات غيـر موضوعيـة، وانتهاجها أسـاليب هـي ألصق بالهجـاء منها بالبحـث والتحليل، والتخطيـط والتفسـير، اتخـذت فيمـا بعـد أساسـاً لخط سياسـي منحرف قاده وعبر عنه عبدالرحمـن البيضانـي، وشـجبته كل القـوى الوطنية وقادتها على اختلافهم، وفي طليعتهم المؤلف نفسه!

ولقد يكون مقبولاً أن يصدر مثل ذلك الكتاب مـن طالب معـارض، في ظرف سياسـي معين، يسـوغ التحريض والإثارة يكون لمن يرجع إليه دليـلاً على أسـلوب بعـض فصائـل المعارضة في تلـك الفترة، ومسـتوى التفكير والفكر عند أصحابـه آنـذاك ومسـتوى الضيـق بالوضـع والتطلع المشـروع، بل والواجب، إلى الخلاص منه.

أمـا أن تعـاد طباعتـه، فـي ظـرف مختلـف تجـاوز ظـروف كتابته تجاوزاً تامـاً؛ وبمقدمة مـن مؤلفه الذي أصبح رجل دولة مسـؤولاً عن كل قـول يقوله أو فعل يفعلـه يتعلق بالقضايا العامة، فذلك قد يوحي– بشـكل أو بآخر– تبني الافكار والنعرات الواردة فيه.. مع العلم يقيناً أن المؤلـف الفاضـل لـم يمارسـها فعـلاً –وهو فـي السـلطة– ويتنصل منها قـولاً وعملاً وهو خارجها.

وهـذا بذاتـه هـو مـا أشـار إليـه المؤلـف الحصيف في سـياق اعتـذاره عن إعادة الطبع لمـن ألحـوا عليه كما جـاء في مقدمتـه للطبعة الجديـدة، قـال: «وكنـت أعـارض طبعـه؛ لأني اعتبرتـه مجرد منشـور سياسـي» صـ5، وهو اعتبار حصيف من رجل واع.

وقد تنصل المؤلف بوضوح من «التجاوزات أو الهنـات» فـي ختام مقدمته تلـك فقال: «وإذا كنت قد قبلت أخيراً إعادة طبع هذا الكتيب فقد يكون ذلك مقدمة لكتابي عن مسـيرة الخمسين عامـاً الأخيـرة. وفـي هـذا الكتيـب.. إذا كانت هنـاك بعض تجـاوزات أو هنات في الألفاظ أو العبارات أو الأفكار فللشـباب عذره، وللظروف حكمها» صـ18.

وللشـباب عذره ولاشك، وللظـروف حكمها ولا جـدال، ولكن ما هو العذر؟ وماهي الجدوى من إعادة طبع كتاب تجاوزته الظروف بحكمها علـى كل حـال؟ لقـد انتهـى الكتـاب بانتهـاء مناسـبته.. وقد اختلف المؤلف نفسه؛ فيما بعد مع الاسـتاذ نعمان، وابتعد عن الاتحاد اليمني وأصبـح ممثلاً للاتحـاد العمالـي وعضواً في حزب الشعب المنبثق عنه، وجرت تحت الجسر مياه كثيرة أصبح معها الكتاب «مجرد منشور سياسـي» كما قال المؤلف بحق، في زمن مضى وانقضى!.

وذلـك مـا حمـل كاتبـاً صحفيـاً شـهيراً، وصديقاً للمؤلف على توجيه عتاب رقيق أقرب إلـى اللوم، إلى المؤلف الفاضل على إعادة طبع كتـاب كهذا (سـمير عطـا الله– جريدة الشـرق الأوسط).

إن كثيـراً مـن النـاس يسـيئون مـن حيث يظنـون أنهم يحسـنون صنعـا؛ والذين ألحوا على المؤلف قد أساؤوا إليه من حيث ظنوا أنهم يخدمونه أو يتملقونه، وهو قد أساء إلى نفسه بإعادة طبع كتاب «استجابة لإلحاح أصدقائه» يضـع صاحبه فـي قائمة كتـاب المنشـورات.. ولئـن جـاز ذلـك وهـو طالـب يتطلع إلـى دور منتظـر؛ فمن غير الجائز أن يحسـب عليه وهو اليوم رجل دولة يسـجل تجربة «خمسـين عاماً على الرمال المتحركة».

إلا إذا كان هدف الأصدقاء الملحين هو إعادته إلى نفس المسـتوى، وتحجيمه فـي ذلك الدور، الـذي يقول خصومه إنـه دور الطالب الغاضب لإبعـاده مـن سـكرتارية ولـي العهـد ورفقتـه، وحرمانـه من منحته الدراسـية في باريس كما تـردد بعض الجرائـد المناوئة لأسـباب حزبية ضيقة تجاوزت الحدود خـلال تعرضها لكتاب الرمال المتحركة.

هل كان ذلك هو هدف المشـيرين بإعادة طبع الكتاب كيداً للرجل متسـترين بدعوى الصداقة له؟

فمـا مـن نتيجـة لإعـادة الطبع هـذه إلا أن يسـتغله المسـتغلون من العنصريـين ليدفعوا عن أنفسـهم التهمة والإدانـة بأنهم البادكون.. مستشـهدين بمثـل هـذه الكتابـات التـي يخرجونها عن سـياقها وظروفها كمنشـورات ليتخـذوا منهـا «سـوابق» تسـوغ لهـم الإثـم، لولاها لما حملوا وزرها وعارها وشنارها.

وقد أشـار البيضاني إلى ذلك في دفاعه عن نفسـه في أكثر من مناسبة.. وبالتأكيد فإن هذا يقف على النقيض من «اعتبار الماضي أسـاس المسـتقبل» –حسـب قول أولئـك الأصدقاء– لأن هذه النعرات ليسـت من الأسس في أي أعتبار مـن اعتبارات الماضي والحاضر، وإنما هي من العوامـل المضادة لحركة التاريـخ التي لا تأبه للغثاء الذي يحمله سيل الزمن.

وليـس المؤلـف –كمـا قلنا– من هـؤلاء على كل حـال، فليـس مـن الحـق ولا مـن الإنصاف أن يحمـل مـا لـم يحمل وهـو الذي لـم يتورط فـي أي عمـل أحمق مـن هذه الحماقـات، وكان بثقافته ومسـئوليته بعيداً عنها، في السـلطة وخارجها!.

ومـن هنـا يلتقي العجب منا مـع العتب من سـمير عطـا اللـه، تحيـة للمؤلف والـذي أراد شيئاً ببراءة وأراد «المشيرون» شيئاً آخر.

عدالات غائبة وتقسيمات راسخة وانقسامات مستدامة (2)

سامي غالب
Samighalib1@hotmail.com

● اللجنة العليا للانتخابات 92، 1993

■ في التقسيم الانتخابي الحالي تُحرم العاصمة من 7 مقاعد برلمانية، والتقسيم العادل سيؤثر بشكل جوهري على توزيع المقاعد داخل كل محافظة، وليس بين المحافظات

■ تتشبث السلطة بالتقسيم غير الدستوري والنظام الانتخابي لأنه يضمن لحزبها الفوز بنصف مقاعد البرلمان قبل بدء الاقتراع، ويتكفل الجيش والمال العام والإعلام الرسمي والبلطجة بتأمين الأغلبية المريحة يوم الاقتراع

لا غرابة في تشبث «الحكم المستدام» بنظام الأغلبية النسبية (الدائرة الفردية)، فهو وسيلته المثلى لتبريد السلطة التشريعية.

●●●

إلى التقسيم الانتخابي المعتَّق المخالف لنص المادة الدستورية (63)، والسجل الانتخابي المهتوك، تتدرع السلطة الخالدة(!) بالنظام الانتخابي باعتباره ثابتاً وطنياً لا يجوز المساس به. إذا أثيرت فكرة تغييره بنظام انتخابي آخر يخدم التنمية السياسية في اليمن، خرج أحد أرباب السلطة (أو أحد خدامها) في الناس متدرعاً بالنص الدستوري. لكن النص/ الدرع لم يسلم من العبث الدستوري، فقد امتدت «اليد العازفة» إليه مؤخراً، مسقطة في مشروع التعديلات الدستورية، نسبة الـ5 ٪ التي يشترطها النص كحد أقصى مسموح به عند إجراء أي تقسيم للجمهورية إلى دوائر انتخابية متساوية، محيلة تحديد النسبة البديلة إلى القانون الانتخابي.

●●●

يسوِّغ مسؤولون في السلطة خرق المادة 63 من الدستور، بحرصهم على تفادي أية مضاعفات مناطقية أو تشطيرية جراء تصميم تقسيم انتخابي جديد يحقق عدالة انتخابية، وبالتالي فرصاً متكافئة، لليمنيين.

والشاهد أن الأداة الانتخابية للسلطة (المؤتمر الشعبي) التي تستحوذ على أربعة أخماس مقاعد البرلمان الحالي، هي وحدها المتضررة من إعمال الدستور. وليس من الإنصاف مطالبة المعارضة بتجاهل الخرق الدستوري حفاظاً على الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي في صفوف حزب الأغلبية الكاسحة للسلطة.

●●●

يعود التقسيم الانتخابي الراهن إلى أواخر عام 1992. في أغسطس من تلك السنة تشكلت أول لجنة عليا للانتخابات بصيغة توافقية كفلت تمثيلاً متوازناً للقوى السياسية. وتولت اللجنة التأسيس للانتخابات البرلمانية الأولى بدءاً من التقسيم والسجل الانتخابيين، وصولاً إلى الاقتراع وإعلان النتائج. وقد أمكن لها إنجاز مهامها التأسيسية في زمن قياسي، بفضل توازن سياسي (وانتخابي) وفر إرادة سياسية جامعة للجنة الرفيعة التي عملت بروحية هواة.

●●●

بعد 15 سنة صار لدى اللجنة العليا للانتخابات فريق احترافي يتوافر على الجاهزية الفنية الكفيلة بإنجاز تقسيم انتخابي جديد يصحِّح أخطاء التقسيم الحالي الذي صممته اللجنة التأسيسية اعتماداً على تعدادي الشمال (1986) والجنوب (1988)، في زمن قياسي وفي غياب التجهيزات الفنية اللازمة.

تقاعست اللجنة الأخيرة منذ 2005 عن إنجاز مهمتها، ومن غير المحتمل أن تنجز اللجنة المقبلة (التي يجري حالياً التفاوض على تشكيلتها بين السلطة والمعارضة) المهمة الدستورية قبل الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في ابريل 2009، لأن السلطة أدرجت التقسيم الانتخابي في خانة الثوابت الوطنية.

●●●

في 1992 أنجزت اللجنة الانتخابية برئاسة القاضي عبدالكريم العرشي التقسيم في ظرف شهرين. وقياساً إلى الإمكانات الشحيحة للجنة الأولى، فإن في وسع اللجنة الجديدة التي يفترض أن تتشكل الآن لمقتضيات دستورية، أن تنجز تقسيماً عادلاً في أقل من شهرين. سيكون في متناولها نتائج التعداد السكاني الأخير (2004)، وجاهزية فنية عالية معززة بنظام GIS (نظام المعلومات الجغرافية)، ومسنودة بخبرات قيد العرض، من منظمات دولية معنية بالانتخابات اليمنية، أبرزها منظمة أيفس.

●●●

فنياً، فإن تحقيق عدالة انتخابية عبر تقسيم جديد للدوائر، في متناول اليد. وسياسياً تبدو العدالة مطلباً عصي المنال لأن طرفاً سياسياً واحداً يحتكر، منذ 7 يوليو 1994، القوة السياسية داخل «الديمقراطية الناشئة»، مراكماً أرباحه الانتخابية، دورة تلو أخرى، على حساب شركاء طيبين يؤمنون بأن «القناعة كنزٌ لا يفنى».

●●●

على أن كنز المعارضة لا يشبع الناخبين في اليمن. والتقسيم الانتخابي الجديد (علاوة على كونه استحقاقاً دستورياً) متاح فنياً، ومأمون العواقب، سياسياً واجتماعياً، بصرف النظر عن الهواجس الوطنية والوحدوية لرواد المسيرة الديمقراطية في السلطة.

طبق النتائج التفصيلية للتعداد السكاني الأخير، فإن التغير في الخارطة الانتخابية سيكون طفيفاً على مستوى حصص المحافظات، أو حتى فيما يخص حصتي الشمال والجنوب. للتمثيل، فإن نصيب محافظات مثل تعز وحضرموت وإب وعمران سيقل بحدود دائرتين أو ثلاث، لصالح محافظات مأرب وشبوة وحجة والعاصمة.

■ نظام الأغلبية النسبية (الدائرة الفردية) أفقد الانتخابات شرطي الحرية والتنافسية الدستوريين، وحوَّل 80 دائرة انتخابية إلى إقطاعيات خاصة بمتنفذي السلطة

سكان العاصمة هم المتضرر الأكبر من استمرار التقسيم الانتخابي الحالي، إذ أن لكل 90 ألفاً منهم مقعداً واحداً في البرلمان، مقابل 60 ألفاً في تعز أو الحديدة أو حضرموت. والمحقق أن العاصمة (19 مقعداً) تستحق 7 مقاعد إضافية.

في الدائرة 15، حيث أقيم، احتاج مرشح اللقاء المشترك (إصلاح) إلى 22361 صوتاً من أصل 40 ألفاً أدلوا بأصواتهم، للفوز بالمقعد، في حين كفل 1200 صوت لمرشح في محافظة أخرى حجز مقعده إلى جوار ممثل الدائرة 15.

سكان الدائرة 15 منقوصو المواطنة حيال جيرانهم في دوائر أخرى في العاصمة. فأصوات المرشح الخاسر في هذه الدائرة (مؤتمر شعبي) تعادل ضعفي أصوات المرشح المؤتمري الفائز في الدائرة رقم 2، والذي تبوأ مقعده البرلماني بفضل 7632 صوتاً فقط.

والحاصل أن نقص العدالة داخل كل محافظة على حدة أكبر بكثير من ذاك المرصود فيما بين المحافظات، ما يدحض دعوى إثارة المناطقية بإعداد تقسيم جديد.

في إب على سبيل المثال، تم إقصاء مرشح المشترك يحيى منصور أبو أصبع، في انتخابات 2003 بفعل بضع مئات من الأصوات جرى التلاعب بها بقرار مركزي من العاصمة في واقعة مشهودة لم تفصل فيها المحكمة العليا منذ 5 سنوات بالتمام. خسر البرلمان واحداً من أكفأ أعضائه، رغم حصوله على أصوات تعادل 3 أضعاف الأصوات التي حصل عليها مرشح آخر للمشترك في دائرة مجاورة.

●●●

بالمثالين السابقين يمكن التقاط الأثر المباشر للتقسيم الجائر على المعادلة السياسية داخل البرلمان. في العاصمة كما في بقية الحواضر تتمتع المعارضة بقدرة تنافسية أعلى. وبفعل التقسيم الانتخابي، ومحددات سلبية أخرى مثل اعتبار مكان العمل موطناً انتخابياً، حُرمت المعارضة من تحقيق «أغلبية مريحة» داخل العاصمة.

●●●

تنصب عوائد التقسيم الحالي في خزينة السلطة وحدها. وإذا صدرت دعوة، من جهة محلية أو منظمة داعمة، لإعادة النظر في التقسيم الانتخابي سارع خبراء المؤتمر الشعبي إلى عقد جلسة تحضير «أرواح المناطقية» لترويع أصحاب الدعوة.

●●●

تضافر التقسيم والنظام والسجل من أجل تأمين الأغلبية المريحة (وما بعد المريحة!) للسلطة في البرلمان.

التفاتة عابرة إلى قائمة «نواب الشعب» الحاليين، تظهر أن نحو 80 نائباً منهم يستحوذون على مقاعدهم بالتزكية تقريباً. دوائر هؤلاء الـ«سوبر برلمانيون» هي في أغلبها اقطاعيات خاصة محظور ارتيادها على المعارضين، ما يعني انتفاء شرطي الحرية والتنافسية الدستوريين. بعض «السوبر برلمانيون» يضطر إلى دفع أحد مرافقيه أو أقاربه أو مستخدميه للترشيح لغرض الوفاء بشرط التنافسية الدستوري. استدراكاً فإن بعض «النواب السوبر» يتمتع، لأسباب محض اجتماعية لاصلة لها بالأداء البرلماني، بشعبية واسعة.

●●●

بفعل الثوابت الوطنية (الانتخابية) للسلطة اندحرت الأحزاب السياسية من محافظات بأكملها، ليس فقط من قوائم الفائزين بمقاعد هذه المحافظات، وإنما أيضاً من قوائم المترشحين. الخارطة الانتخابية للمعارضة ملأى بالفراغات، خصوصاً في المحافظات الشمالية. واقع الأمر أن المعارضة (بمن فيها الاصلاح) كفت عن تسجيل حضور يستحق الرصد في 9 محافظات شمالية على الأقل، تمثل نحو ثلثي مقاعد البرلمان.

لا مؤشرات على حياة معارضة في المجرة اليمنية الشمالية التي تضم: حجة (20 دائرة)، الحديدة (34)، المحويت (8)، البيضاء (10)، وأغلب دوائر ذمار (21)، وصنعاء (20)، وإب (36)، وصعدة (9)، وعمران (15).

تضمن الثوابت الانتخابية الوطنية -والوحدوية إنْ شئت!- أغلبية بسيطة للسلطة قبل فتح صناديق الاقتراع صبيحة كل 27 إبريل. وتتكفل الثوابت الأخرى (جيش، خزينة، إعلام، بلطجة) بانتزاع ثلثي المقاعد المتبقية في عملية تنافسية دموية تجري داخل دوائر مسيجة بالحديد والنار، لكي تمدِّد السلطة داخل قاعة البرلمان ولا تبالي.

■ يتبع

ورطة العيش في اليمن بدون عصبية قبلية

الابتزاز المستدام للخامري

مصطفى راجح
musrag2003@hotmuil.com

ليس من الضروري أن تكون أحد سكان هضبة القبائل، حتى تأمن على نفسك، استناداً إلى العصبية القبلية.

مادام واليمن تسمى دولة، ولها دستور، وأرض، المساحة الأكبر فيها للسهول والوديان الزراعية حيث ذابت العصبية القبلية، والناس مسالمون، فينبغي أن تنبني هذه الدولة على حفظ مصالح الجميع. أن تؤدي دورها ومسؤوليتها في حماية المواطنين وفرض سلطة القانون.

ليس مطلوباً من ابن «ريمة» الذي يصارع الحياة بالعمل فوق عربية أو على الرصيف، أن يحمل معه كلاشنكوف تحت البسطة، حتى يأمن على نفسه.

العيش ضمن دولة، يترتب عليه قاعدة أساسية تصبح بموجبها العصبية الوحيدة المقبولة هي عصبية سلطة القانون.

ولفظ عصبية هنا تجاوزاً للمقاربة والتشبيه، وتقريب المعنى لاندثار العصبيات المتخلفة، في ظل مؤسسة حديثة يناط بها فرض سيادة القانون على الجميع.

استمرار غياب الدولة المدنية لكل مواطنيها، يحيل حياة ملايين اليمنيين إلى جحيم.

أن تكون بلا عصبية قبلية، في ظل غياب سلطة القانون، شيء ما يشبه وجودك في غابة، القانون الوحيد فيها هو قانون القوة في مثل هكذا معطيات، إذا كنت بلا عصبية قبلية، ومحدود الدخل، فتلك مشكلة.

أما إذا كنت بلا عصبية قبلية، ومن أصحاب رؤوس الاموال، فتلك مشكلتان، لأنك تغدو عرضة لأنواع مستدامة من الابتزاز والمخاوف، في ظل غياب سلطة القانون وإعلاء «قانون» قطاع الطرق.

ينتمي «الخامري إلى الإقليم الزراعي «تعز» حيث أصبحت العصبية القبلية شيئاً من الماضي مع الاستقرار وانتشار التعليم، واندفاع الناس نحو المنافسة على فرص الحياة في التعليم والعمل والاغتراب.. هنا يوجد عماد الدولة الحديثة «الفرد» الذي يحتاج فقط إلى تحديد واجباته ومسؤلياته بعيداً عن أي وسائط عصبويه.

وتالياً، لأن «الخامري» أسرة تجارية تنتمي من حيث الوعي التاريخي لصفات المواطنة التي تؤمن بالدولة الحديثة والتطور ونبذ العصبية والثارات والانقياد لسلطة القانون، فقد أصبح هنا بالذات مشكلتها المزدوجة، ومشكلة كل المتطلعين إلى دولة المواطنة المتساوية وسلطة القانون.

منذ عشر سنوات وجد «الخامري» نفسه وأسرته عرضة لابتزاز مستدام. مطاردات، محاولات اختطاف، ومحاولات اغتيال، ترويع، وأذى، وآخر إجراء في مسلسل هذا الابتزاز، اختطاف محمد توفيق الخامري.

هناك طريقة واحدة لمن له حق، أي حق، هو طريق المطالبة عبر القوانين والسلطات القضائية.

أما الاشارات المبهمة والغامضة التي تلي كل عملية اختطاف، فهي تصب في تبرير هذا الفعل الهمجي والخارج عن القانون والدستور، ومقتضيات العيش في ظل دولة في بداية القرن الواحد والعشرين.

هذا الواقع المختل يجد تعبيره في كلمات رئيس كتلة الحزب الحاكم البرلمانية سلطان البركاني «الدولة تعالج الاختطافات من كتيبة البنك المركزي وليس بكتيبة الأمن المركزي» مضيفاً لذلك مطالبته الدولة القيام بواجبها أو افتتاح سفارة في جمهورية بني ضبيان.

هذا موقف مسؤول، ومطلوب من النخبة الحاكمة كلها، ومطلوب من البركاني تحديداً، على الأقل لاختراق «قانون ضمني» مفروض على النخب المنتهية لتعز في الحكم والسلطات المختلفة: أن يقفوا ضد مواطنيهم ومحافظاتهم، كشرط لإثبات «وطنيتهم».

تسريبات المؤتمر

(تتمة الصفحة الأولى)

خصوصاً بعد قرار المشترك دعوة اللجنة المركزية التحضيرية لمؤتمر التشاور الوطني للانعقاد في صنعاء صباح الخميس.

وكانت مصادر خاصة أفادت «النداء» أمس بأن مسؤولين في المؤتمر أكدوا توصل المشترك والمؤتمر الشعبي إلى تفاهمات بشأن قضايا الخلاف الانتخابية، لافتة إلى اتصالات أجراها رئيس المجلس الأعلى للمشترك عبدالوهاب الآنسي، مع رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن، ومسؤولين رفيعين آخرين في السلطة.

لكن مصادر في المعارضة نفت وجود مثل هذه التفاهمات، مؤكدة بأن المؤتمر الشعبي (الحزب الحاكم) أظهر خلال الأسابيع الأخيرة عدم رغبته في إنجاز اتفاق يضمن للانتخابات النيابية المقبلة حداً أدنى من النزاهة.

وأحال مجلس الوزراء مشروع تعديل قانون الانتخابات بعد اجتماعه الدوري أمس، معتبراً التعديل بحسب الخبر الذي بثته وكالة سبأ يعزز ضمانات اجراء انتخابات حرة ونزيهة، بالاستفادة من توصيات الاتحاد الأوروبي التي أقرها المؤتمر والمعارضة، بالاضافة إلى ما سبق أن اتفقت عليه هذه الاحزاب.

ومدَّد مجلس النواب أمس دورته الحالية لمدة أسبوع لغرض إقرار مشروع التعديل. وسبَّب يحيى الراعي رئيس المجلس مقترح التأجيل في توصل المؤتمر والمشترك إلى اتفاق حول الانتخابات.

زمن الناس

(تتمة الصفحة الأولى)

تموضعت كأداة ترويع مثلى ضد أصحاب الرأي، لا تعود سرية متى كان الغرض النيل من صورة معارض سلمي تُرك أعزل في زنزانة ضيقة، فيما "السياسيون الكبار" منغمسون في ألاعيبهم التي لا تنتهي.

في مجتمع الغلبة تحولت رسالة اعتذار رجل يعيش في العُتمة منذ شهور إلى مكسب تاريخي في إعلام السلطة، ونكبة كبرى في مجالس المعارضة.

أعيد قارئ الرسالة/ الاعتذار، إلى العتمة، وتابع "السياسيون الكبار"، في معسكري الحكم والمعارضة، مفاوضاتهم المعمقة حول الشأن الانتخابي.

إلى أحمد عمر بن فريد، تواصل السلطة عبر مناورات قضائية التنكيل بعبدالكريم الخيواني. وظهر أمس تحوّل طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر بحقه إلى طلب إفراج، حسبما قررت الشعبة الجزائية المتخصصة. وعوض البت في طلب هيئة الدفاع في ظرف 24 ساعة، قرر القضاة المبجلون تأجيل البت في الطلب مدة شهرين ونصف.

هذا بالتأكيد خبر سيئ، إذ أن الصحفي المغضوب عليه سيقضي بسبب "حكم محوَّر" شهر رمضان المبارك وعيد الفطر في السجن، بعيدا عن زوجته وأطفاله.

والخبر الجيد أن السلطة استنفدت وسائلها القمعية ضد الخيواني، ولم تعد تملك سوى استنساخ تجربة من ماضيها للنيل منه.

لنتذكر أن الخيواني أمضى 7 أشهر في السجن المركزي عام 2004/ 2005، جراء حكم ابتدائي. ومن عجب أنه غادر السجن قبل أن تعقد الشعبة الاستئنافية جلسة واحدة للنظر في عريضة استئنافه.

خيال السلطة يضيق، وقدراتها الإبداعية في المجال القمعي محدودة. في السياسة كما في القمع لم تعد تملك إلا الاستنقاع في ماضيها، فالزمن الآتي هو زمن الناس العاديين.

نقابة الصحفيين

(تتمة الصفحة الأولى)

الحكم الابتدائي رغم استئنافه في جلسة النطق به علماً بأن الخيواني كان مفرجاً عنه أثناء المحاكمة لأسباب صحية، وبقرار مؤيد من الاستئناف.

وتم تسويغ اجراء النيابة المخالف للقانون بعد أسبوعين من التنفيذ بدعوى وجود فقرة في الحكم تقرر إعادته إلى السجن لشمولية الحكم بالنفاذ المعجل. ومعلوم أن الحكم أنزل عقوبة الإعدام بالمتهم الأول جعفر المرهبي، ما يعني استحالة شموليته بالنفاذ المعجل. علماً بأن هذه الفقرة تم إضافتها إلى منطوق الحكم لاحقاً، ما دفع نقابة الصحفيين إلى توجيه مذكرة إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى تطلب مباشرة الإجراءات القانونية حيال واقعة تحوير الحكم الابتدائي.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

وفي جلسة أمس طلبت هيئة الدفاع عن الخيواني وقف التنفيذ المعجل للحكم الابتدائي المستأنف، داحضة تبرير النيابة بأن الحكم مشمول بالنفاذ المعجل، مشيرة إلى أن الفقرة 17 التي تنص على شمولية الحكم بالنفاذ المعجل لم تُتل في جلسة النطق بالحكم، ولم تقم على ما يحملها من أسباب على نحو ما ورد في مدونة الحكم الابتدائي.

هيئة الدفاع عن الخيواني، أرفقت «كاسيت» بعريضة الطلب المستعجل يتضمن توثيقاً لاجراءات جلسة النطق بالحكم، وبما يقطع بأن الفقرة 17 لم تكن قائمة في منطوق الحكم.

وبدلاً من البت في طلب وقف التنفيذ المستعجل، قررت الشعبة تأجيل البت فيما أسمته طلب الإفراج إلى ما بعد الإجازة القضائية.

نقابة الصحفيين عبرت أمس عن أسفها لعجز السلطة القضائية عن وضع حد للاتهامات الجسيمة التي تستهدف الخيواني. واعتبرت تأجيل البت في طلب الدفاع تسويفاً للتحوير الحاصل في الحكم.

واستغربت النقابة في بيانها تعامل الشعبة الاستئنافية مع الخيواني كما لو أنه محبوس احتياطياً، إذ قررت تأجيل البت في طلب الإفراج، في حين أن هيئة الدفاع طلبت وقف تنفيذ الحكم.

وفيما يخص واقعة تحوير الحكم، أسفت النقابة لتجاهل رئيس مجلس القضاء الأعلى مذكرة الإحاطة بالواقعة التي وجهتها إليه في 6 يوليو الجاري.

وإذ أكدت تمسكها بالمذكرة التي طلبت اتخاذ الإجراءات القانونية حيال تحوير الحكم، اعتبرت أن تجاهل رئيس مجلس القضاء لواقعة التحوير يترتب عليه إضعاف الثقة في إمكانية أن ينتصر القضاء للصحفيين وأصحاب الرأي الذين تطالهم انتهاكات الأجهزة الرسمية.

ودعت النقابة أعضاءها، وحقوقيين ومحامين ومنظمات المجتمع المدني إلى المشاركة في اعتصام في مقرها صباح الخميس، وكذا لحضور المؤتمر الصحفي الذي تعقده هيئة الدفاع عن الخيواني.

تقرير برلماني

(تتمة الصفحة الأولى)

التقرير الذي كشف عن 62 حادثة أمنية خلال أربعة أعوام منها 29 خلال العام 2008 والتي توزعت بين التفجير، الخطف، رمي القنابل اليدوية، ابتزاز المواطنين وتهديدهم، التقطع وقطع الكابلات الكهربائية، والاعتداء على مصالح حكومية، أوصى بنقل موقع نقطة التفتيش التابعة لقوات الأمن المركزي لمسافة تبعد كيلومترا عن حي الري وتوفير أفراد أمن توكل إليهم حماية محطة التحويل الكهربائية فقط ومنع الأمن المركزي من القيام بإجراءات الضبط إلا بطلب من المحافظ بصفته رئيس اللجنة الأمنية والتشديد على مسؤولي الأجهزة الأمنية المختلفة بالمحافظة وأفراد الأمن عدم مخالفة القوانين والالتزام الصارم بها أثناء أدائهم لواجباتهم.

وشدد التقرير -الذي لم يستعرضه البرلمان حتى اللحظة- على ضرورة الإفراج الفوري عن السجناء الذين تم القبض عليهم في شهر يوليو 2008 ولم تثبت عليهم أي تهمة، وكذا سرعة تعويض أسر الشهداء من أفراد الأمن وتعويض المصابين منهم، إضافة إلى سرعة القبض على الخارجين على القانون وإحالتهم إلى القضاء لينالوا ما يستحقونه من عقوبة وفقاً للقوانين النافذة.

اللجنة البرلمانية التي كلفت بتقصي الأحداث الأمنية بمحافظة أبين وخصوصا الأخيرة منها التي طالت تفجير حوالي 14 منزلا للمواطنين على أيدي الأجهزة الأمنية بحجة مطاردة أحد المشتبهين، توصلت إلى جملة من الاستنتاجات بعد استماعها لأقوال الأهالي والجهات الحكومية، منها وجود انفلات أمني في مديرية خنفر وخاصة في مدينة جعار نتيجة للسياسات التي اتبعتها الدولة تجاه الخارجين عن القانون وتقصير الأجهزة الأمنية في اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة حيالهم، إضافة إلى بعض تصرفات قوات الأمن المختلفة بمخالفة للقوانين، مما أدى إلى استفزاز المواطنين وانعدام ثقتهم بالأجهزة الأمنية.

وأشار التقرير إلى عدم سيطرة أمن المحافظة على قوات الأمن المركزي بالمحافظة، مما جعلها تتصرف دون تنسيق وعلم مسبق lk إدارة أمن المحافظة.. وأوضح التقرير أن اقتحام منزل ناصر حيدرة الشدادي وتفتيشه تم دون أمر تفتيش صادر من النيابة وحدث ذلك بطريقة استفزازية وبقوة كبيرة من أفراد قوات الأمن المركزي. وأكد أن الانفجار والحريق الذي حدث في منزل ناصر الشدادي والمنازل المجاورة لها وقع أثناء وجود قوات الأمن المركزي كما تم إطلاق النار عليهم رغم علمهم بخلو المنزل من ساكنيه.

ولفت التقرير إلى أن جميع سكان المنازل المحترقة مهندسون وفنيون وعاملون في مجال الزراعة وليس لهم أي سوابق جنائية عدا المطلوب نادر الشدادي. ونقل التقرير عن الأهالي تضررهم من وجود نقطة الأمن المركزي التي تبعد مسافة 150 مترا عن حي الري. وعلل الأهالي عدم تعاونهم -بحسب التقرير- في تسليم أقاربهم المطلوبين لما يحدث لهم من معاملات قاسية وتعذيب من قبل أجهزة الأمن وعلى وجه الخصوص قوات الأمن المركزي.

يلاحظ أن معظم شكاوى المواطنين تركزت -بحسب التقرير- من تصرفات وانتهاكات قوات الأمن المركزي، التابعة بالمناسبة لابن شقيق الرئيس، العقيد يحيى محمد عبد الله صالح، وهو ما أكدته السلطة المحلية بالمحافظة حول تصرف قوات الأمن المركزي بمعزل عن بقية السلطات وكأنها دولة داخل دولة.

وأكد التقرير أن معظم المعتقلين العشرة الذين تم اعتقالهم في شهر يوليو 2008 تم اعتقالهم بدون وجه حق وبطريقة مخالفة للقانون، كما تم تعذيبهم في سجن الأمن المركزي.

وقال التقرير: "إن تبرير وجود نقطة الأمن المركزي بالقرب الشديد من الحي بحجة حماية محطة التحويل الكهربائي غير صحيح، بل على العكس، فإن استمرار تبادل إطلاق النار ليلا ونهاراً قد يؤدي إلى إصابة المحطة ويحدث ما لا يحمد عقباه".

الغموض وانعدام

(تتمة الصفحة الأولى)

بيد الدولة كون تلك الوحدات تعمل بصورة جيدة على استقرار أسعار السلع الاساسية.

وأعربت لجنة الصناعة والتجارة في البرلمان التي أعدت التقرير عن قلقها ازاء الوضع الذي وصلت إليه كل من المؤسسة العامة للدواجن والمؤسسة العامة للخضار والفواكه ومؤسسة السينما والمسرح في محافظة عدن، وقالت إنها وجدتها متوقفة عن نشاطها ولا يعرف عن مصير أصولها وأراضيها شيء.

وحسب اللجنة، فإن أكثر من 9 مصانع في محافظة عدن تم تأجيرها للمستثمرين كمصنع الاحذية الجلدية والشهداء للملابس والزيوت النباتية والادوات الزراعية ومصنع الثورة للمنتجات الحديدية.

وذكرت اللجنة أن الشركة اليمنية للصناعات المطاطية بعدن متوقفة عن العمل منذ أبريل 2006، وتم تحويل عمالتها إلى صندوق الخدمة ولم يتبق في الشركة سوى الحراسة وهم من دون رواتب إلى الآن.

وأكد التقرير الميداني أن الجهات التي أشرفت على عملية الخصخصة خالفت نص المادة (5) من قانون الخصخصة التي تلزمها بموافاة لجان البرلمان المختصة بكافة الإجراءات والوثائق المتعلقة بالوحدات المراد خصخصتها.

وإذ أشارت اللجنة في التقرير إلى أن عملية الخصخصة تمت دون معالجة أوضاع العمالة التي أصبحت في ظل الإدارة الجديدة، وأكدت أن الجهات المعنية للخصخصة لم تقم بتصفية التزامات الوحدات المعروضة للخصخصة.

بلغت المؤسسات المؤممة للغير وتم إعادتها لملاكها الأصليين سبع مؤسسات. والتي تم تصفيتها وإحالة موظفيها إلى صندوق الخدمة المدنية خمس مؤسسات. والتي تم دمجها بمؤسسات أخرى سبع. والتي خصصت من قبل المكتب الفني للخصخصة 11 شركة، وكلها تقع في محافظة عدن.

تشكيل فريق

(تتمة الصفحة الأولى)

القضاء أن يقتص لي ممن فجعوني بابنتي وفجعوا أمها والناس بها".

وكانت أنباء قد ترددت عن ترحيل "سوسن" إلى السجن المركزي. إلا أن المحامي توفيق الشعبي من منظمة "هود" للدفاع عن الحقوق والحريات، الذي زار السجن ظهر الاثنين لمقابلتها بعد أن استخرج أمرا رسميا من النيابة العامة، لم يجدها. وقال إن المنظمة على استعداد لتبني القضية والدفاع عن "سوسن". مشيرا إلى توجه لتشويه أعراض الناس من خلال السير بالقضية لغرض الاساءة لسوسن ولأسرتها؛ وهي ظاهرة خطيرة أن يتحول المجني عليه إلى جانٍ والجاني إلى مجني عليه، وبشكل مفتعل، مع أن القضية واضحة وضوح الشمس: هناك تهديد بعد شهادة والدتها، وهناك تنفيذ للتهديد من خلال خطف "سوسن"؛ فكيف تحولت إلى جانية ومتهمة بعد أن كان ما كان من خاطفيها؟!

وكان والد سوسن قد التقى، السبت الماضي، النائب شوقي القاضي، عضو لجنة الحقوق والحريات بمجلس النواب وطلب منه التدخل ولإعادة سوسن إلى المنزل. وتعرض والد سوسن لضغوط كبيرة وتهديد حال اللجوء إلى الصحافة أو التصريح إليها حول القضية.

حزب «حرب»

(تتمة الصفحة الأولى)

والقانون ومصالح البلد العليا، فإنها التزمت التأكيد على أن الحرب عائدة لا محالة طالما أن «المتمرد الحوثي» لم يسلم نفسه، حدَّ ما ذهبت إليه أغلب تصريحات الأسبوعين الماضي والجاري.

ولا يبدو أن جبهة رفض إنهاء حرب صعدة تتحدث من فراغ حول عودة المحرقة المشتعلة في صعدة منذ 4 سنوات والتي اتسعت في الحرب الأخيرة إلى مناطق عديدة خارج صعدة: فلم يمر الأسبوع الأول من عمر إعلان السلام الرئاسي، حتى أصدر المكتب الاعلامي لعبدالملك الحوثي، الخميس الماضي، بلاغاً صحفياً تحدث عن «مقتل مواطن وجرح آخر» في حادثة إطلاق «أعيرة المضاد (37)» قام بها، صباح الخميس نفسه، «موقع قهرة الحارة العسكري» ضد مجموعة من المواطنين النازحين العائدين إلى قراهم وبيوتهم».وأضاف حادثة أخرى قال إن «موقع غلفقان العسكري» هو المسئول عنها، وإنها أودت بحياة «طفل يبلغ السابعة من عمره كان يرعى ناقة» حدَّ نص البلاغ الذي خلص إلى أن «هذه الخروقات تتنافى مع جدية السلطة في الحل السلمي».

وتكرر الأمر السبت الماضي، حيث حمل بلاغ آخر، من المكتب الإعلامي نفسه، خبر سقوط راعية أغنام بنيران مصدرها «موقع المظاليل» العسكري. وكانت بلاغات المكتب الاعلامي للقائد الحوثي، التي تولت نقل أحداث الحرب الأخيرة أولاً بأول إلى «إيميلات» الصحفيين والناشطين الحقوقيين داخل اليمن وخارجه في ظل التعتيم الرسمي الشديد على مجريات المعارك، قد توقفت عن نقل أخبار مثل هذه الحوادث منذ إعلان الرئيس حلول السلام. فهل تحمل عودتها نُذُر عودة الحرب وانتصار جبهة رفض السلام على قرار الرئيس والترحيب الدولي الذي لاقاه؟

لقد فاجأ الرئيس صالح الجميع، فعلاً، بإعلانه انتهاء الحرب. لكن المفاجأة الكبرى تمثلت في الفضيحة السياسية والوطنية التي «نعثها» هذا الإعلان الرئاسي، كاشفاً عن وجود «حزب» كبير وقوي من دعاة الحرب المستميتين من أجل استمرارها. وقد أضاء هذا الانكشاف الواسع لـ«حزب» حرب صعدة الكبير حجم شبكة المصالح التي تشكلت حول سلسلة الحرب الدامية وأمدتها بالاستمرارية منذ العام 2004. ولم يبخل هذا الانكشاف العظيم عن إظهار الأزمة الأخلاقية المريعة التي وصل إليها المجتمع اليمني، بحيث لم تعد أحزابه «الديمقراطية» ومراكز القوى القبلية والعسكرية تتحرج من الدعوة للحرب الأهلية والنضال من أجل استمرارها!

إثر إعلان الرئيس إنهاء الحرب، وصف حسين الأحمر القرار بأنه «خيانة وطنية»! وهاجمته صحيفتا «الشموع» و«أخبار اليوم»، المحسوبتان على اللواء علي محسن الأحمر، باعتباره قراراً مضاداً للدستور وقوانين البلد ودولة المؤسسات وحق الشعب اليمني في معرفة «الحيثيات الدستورية والقانونية» التي انبنى عليها القرار! وقد تبنى حزب الاصلاح، عبر صحفه بشكل أكثر وضوحا، هذا الموقف الرافض لانهاء الحرب انطلاقاً من الاعتبارات نفسها. وجاء موقف الاصلاح مفاجئاً جداً -بالنسبة لي على الأقل- إذ كان مستبعد أن يتبنى حزب يزعم الالتزام بأطر الديمقراطية والنضال السلمي موقفاً رافضاً للسلام الأهلي أياً كانت صورته وأهدافه وأجندته.

إنها مسألة أخلاقية لا تقبل المساومة أبداً. وستظل كذلك حتى بعد أن دهسها الاصلاح، دونما اكتراث، سيراً على نهج شيوخه المنادين بـ«الفضيلة» وحرب صعدة (إلى حروب أخرى ضد المرأة والمحتجين الجنوبيين خرج بها اجتماع رجال الهيئة في 15 يوليو).

لا أدري أي «فضيلة» في الدعوة للحرب كما لم أسمع بـ«وطنية» تضاهي «الوطنية» التي يتمتع بها الشيخ الأحمر الشاب! لكن «وطنية الحرب» لن تبني وطنا سوى للشيخ حسين ورفاقه الرافضين للسلام الأهلي.

لقد ركزت المواقف الرافضة لقرار إيقاف الحرب على أمرين: انفراد الرئيس صالح باتخاذ القرار، وعدم وجود سبب أو مقدمات لذلك! وذهبت صحيفتا «أخبار اليوم» و«الشموع» في العزف على وتر «الحيثيات الدستورية والقانونية» التي انبنى عليها قرار الرئيس، وكأن قرار حرب صعدة قام على حيثيات دستورية وقانونية! كما طالبتا بحق الشعب اليمني في معرفة أسباب إيقاف الحرب، وكأن هذا الشعب اطلع على أسباب اتخاذ قرار الحرب قبل اندلاعها!

والأكيد أن الشعب اليمني لم يكن موجوداً في قرار حرب صعدة ولا في قرار إيقافها. لقد استخدمته الأطراف الشريكة في الحرب والحكم كشاهد زور لا أكثر وهو الدور الذي تلعبه أيضاً «الحيثيات الدستورية والقانونية».

ولم يختلف الرئيس صالح عن رافضي قراره إلا في تقدمه عليهم بمضمون قراره المتمثل في إنهاء الحرب وهو المضمون الذي لا يستطيع أحد الوقوف ضده مرتكزاً على موقف أخلاقي سليم. فهو (الرئيس) لم يقرر إنهاء الحرب «حقناً لدماء الشعب اليمني» كما قال. إذ أنه لم يلتفت إلى الشعب اليمني لا اليوم ولا قبله، سواء في شمال الشمال أو على الساحل الجنوبي.

وقد تعرض المحتجون الجنوبيون وقادتهم المعتقلون حتى اللحظة، للتنكيل البشع دون أن يلتفت أحد إلى دمائهم أو مطالبهم.

لقد كان قرار إيقاف الحرب جيداً وكفى. وقرار إيقاف الحرب، أي حرب، لا يحتاج إلى «حيثيات دستورية» ولا لأي أسباب أخرى، فسببه قائم في ذاته وترحب به كافة القوانين والتشريعات والأخلاق الدينية والمدنية في مختلف مجتمعات العالم والأزمنة. قرار إيقاف أي حرب لا يحتاج إلى أسباب، لأنه قرار قيمة بحد ذاته، وكان يفترض بالرئيس الاكتفاء بإعلانه دون تذكير اليمنيين بدمائهم التي «حقنها» قراره فجأة، في حين تتعلق المسألة بمعالم مرحلة جديدة من الصراع على مستقبل السلطة والثورة بين مراكز القوى التي تستمد مرجعياتها وشرعيتها من نشاط واحد وكفاءة وحيدة: الحرب.

احتفل الشاب
محمد طه المريري
بزفافه الاربعاء الماضي
في قاعة المدينة بالعاصمة.
وفي هذه المناسبة البهيجة
نتقدم إلى العريس
وإلى كافة آل المريري
بأطيب التبريكات،
متمنين له حياة زوجية سعيدة.
المهنئون:
فوزي غالب
علي سيف حسن

عن الجمعة الدامية بوادي حضرموت

فؤاد راشد
fuaad_888@hotmail.com

● المشجري قبل التفجير

-1-

في الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الجمعة الفائت ظل صوت تلفوني السيار يرن حتى كاد يتفجر، وكنت أغط في النوم الذي ما برحت إليه إلا لساعات سابقات معدودات.

يوم الجمعة الماضي لم يكن يوماً كسائر الأيام.

رنين التلفون انتقل من جهاز السيار الذي يصدر عنه صوت خافت ورومانسي لا يوقظ دجاجة، إلى الهاتف الأرضي الذي يهز الدار هزا!!

يا للمصيبة! ماذا وراء هذا الهاتف؟!

- آلو! (بصوت يملؤه النوم).

- يا فؤاد! الدنيا تحترق! صح النوم!

- ماذا؟! (وطار النوم).

أحمد سعيد عمر المشجري، الحضرمي الأصل، السعودي المنشأ، فعلها!

في الساعة السادسة إلا دقائق حاول بكل رباطة جأش أن يقتحم معسكر الأمن العام الواقع بمنطقة القرن بمدينة سيئون وادي حضرموت، بسيارة من طراز كيا 2003، محملة بطن من الديناميت، وينقر -حين يكون في وسط المعسكر وبين جموع البشر- بلمسة حانية على صاعق "المفعول" ويطير إلى "الجنة" بجناحي أسامة بن لادن وبساط أيمن الظواهري، غير آبه لمن يترك خلفه من ضحايا!!

الأخبار الواردة المؤكدة أنه لم يستطع اقتحام المعسكر، وتفجرت السيارة الصغيرة أمام البوابة. ليس من المؤكد بالنسبة لي وحسب مصادري أن رجل الأمن نبيل جعيم، الذي قُتل في الحادث في التو، وجّه، كما جاء في الأخبار، سلاحه تجاهه، ما أعاق نجاح تنفيذ المهمة بتمامها. كما أنه ليس من المؤكد لي أن الانتحاري المشجري ارتبك لهذا السبب أو غيره ولم يستطع إكمال المهمة كما خطط لها.

المؤكد أن السيارة انفجرت أمام البوابة، فصرع حارس البوابة، الذي نقل إلى مستشفى سيئون جثة هامدة مع 28 آخرين بين جنود ونساء مصابين بجروح مختلفة (ثلاثة من رجال الأمن في حالات خطيرة نقلوا إلى صنعاء في اليوم التالي). كما صرع منفذ العملية، غير أن روحه طارت إلى "الجنة"، كما قال ذلك "إخوانه في الله" على موقع شبكة الإخلاص الإسلامية، وتطاير جسمه أشلاء على الأرض.

-2-

- يجزيك الله خيراً يا خالد!هكذا! فجائع من الصبح!

قلت له ذلك عبر الهاتف.

- انهض يا بياع الكلام! ومصائب قوم عند قوم فوائد... اشتغل!

كان رده صاعقاً.

- على كل حال شكراً، والعودة عليكم بالمسرات!

كانت فضائية "الجزيرة" قد نقلت الخبر باكراً: قتيلان و11 جريحا. لا تفاصيل غير ذلك. المواقع الاليكترونية خاوية على عروشها. الناس نيام، والوقت يقترب من الساعة التاسعة صباحاً. شغلت ماكينة الاتصالات، صوب وادي حضرموت تارة، وإلى صنعاء تارة أخرى: ماذا جرى؟ ماذا حدث؟ يا إلهي!

عملية انتحارية بسيارة مفخخة في وادي حضرموت!

وتتالت الاتصالات تبحث عن الأخبار. اتصال صادر مني يتلهف لالتقاط خبر، واتصال قادم يستنطق مني الخبر.

"نبيل جعيم جندي قتيل، و14جريحا بسيارة مفخخة كانت واقفة أمام بوابة الأمن. وتطويق أنفاس المدينة برجال الأمن للبحث عمن يقف وراء الحادث".

مصدر أمني خاص نقل لي ذلك في الساعة التاسعة والنصف. وطار الخبر في الآفاق. صفقة صحفية. ثم تتالت الأنباء إليّ بالتصحيح والإضافة.

كان من الطبيعي أن يجري أي صحفي وهو يتابع خبراً مهماً كهذا على المعلومات الخاصة به: واقعة حدوثه، المنفذين، الضحايا، المكان، الزمان، آثاره حينها؛ ثم يفرغ بعد ذلك لآثاره الجانبية وانطباعات الناس عنه. لكن بالنسبة لي، وكأنني اكتفيت بالمعلومات اليسيرة المتوفرة، فانشغلت بجوهر الموضوع (الفاجعة) وانعكاساتها على الناس.

لاحقت شخصيات اجتماعية ومواطنين وقادة منظمات مجتمع مدني.

تحدثت إلى ناشطات عن النساء اللواتي أصبن في الحادث.

كان بعض هؤلاء، والوقت لم يزل مبكراً، يجهلون الحادث؛ ويوم الجمعة هو يوم راحة، ومعظم الناس حيث يستيقظون صباح الجمعة لا يشاهدون التلفاز ويتفرغون لأسرهم، كما يتهيأون للذهاب إلى المسجد لسماع خطبتي الجمعة وأداء الصلاة. النساء كن أكثر تأثراً بالحادث، أو قل أكثر "فجعة" عند تلقيهن الخبر، سيما وأن نساء أصبن بـ"خضة" فتساقطن على رؤوسهن من هول دوي التفجير الهائل.

كنت أبحث في اتصالاتي عن ردود الفعل التلقائية ونقاء الألفاظ الطبيعية كأول تعبير صادق يستنطق الوجدان والعقل! بعض النسوة كن يرددن عليّ بكلمة أو كلمتين بمجرد ما ألقي عليهن الخبر، هكذا:

- يا ربي!
- مش معقول!
- متأكد!
- يا قلبي!
- من لقاها الملعون!
- يا بوي!...

أما الرجال:

- أيش تقول؟! معقول هذا؟! با شوف "الجزيرة".
- نقلوها الكلاب إلى حضرموت!! "القاعدة" أكيد!
- سيارة مفخخة.. جديدة.. الشغلة حمت!
- الله أكبر! من فين القتلى؟!
- آب ب ب با! لا سيئون.. الحوثيين.. "القاعدة"...
- هات خبر ثاني! ثورة الجنوب اندلعت يا فؤاد!

قل هكذا!

"الجمعة الدامية". هكذا كان وصف وإجماع العلماء والأحزاب السياسية وكافة قوى المجتمع المدني.

-3-

تلفون من سيئون عاجل: مظاهرة شعبية لأهالي منطقة القرن للمطالبة بإخراج المعسكر من منطقتهم، والجنود يطلقون النار في الهواء لتفريقهم.

هذا وما زالت دماء الحادث تنزف من الجميع.

كان الأمن سيفعلها.. دماء أخرى بريئة كادت تنزف.. لكن الناس تفرقت وعادت إلى بيوتها.

وكانت أصوات المآذن تكبر. صلاة الجمعة أرّقت.

ردة فعل المواطنين وتجمعهم أمام المعسكر أملتها فاجعة الحادث والمطالب المكبوتة.

-4-

في اليوم التالي (السبت) كنت أول صحفي يعرف اسم الجاني، احمد المشجري، وكان الجهاد الإسلامي قد وزع بياناً مضروباً نسب العملية إليه.

واتضحت الرؤية عن مجمل تفاصيل الخبر، وحصرت الأضرار، وإن لم تعلن رسمياً إلا في اليوم التالي (الأحد) وإن تسربت المعلومات لبعض المواقع الالكترونية والصحف بطرق غير رسمية.

قتيل و28 جريحا و366 منزلا متضررا أضرارا طفيفة و7 سيارات، هي حجم الخسائر البشرية والمادية، كما صرح بذلك الأخ سالم أحمد الخنبشي محافظ محافظة حضرموت يوم الأحد الماضي.

وفي وقت متأخر من الليل أعلن تنظيم القاعدة باليمن في بيان وزعه على وكالات الأنباء مسؤوليته عن الحادثة، وقام بنشر صورة منفذ العملية. فمن هو منفذ العملية؟

-5-

أحمد سعيد المشجري، من مواليد الدمام بالمملكة العربية السعودية في 12 سبتمبر 1984، ويحمل بطاقة شخصية رقم 3896125 وجواز سفر رقم 637275 صادر من سفارة اليمن في السعودية. قدم إلى محافظة حضرموت للدراسة في كلية الطب بجامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا.

-6-

بدأت منذ يوم السبت الماضي في محاولة لجمع معلومات أخرى غير تلك المعلومات العامة المتداولة. لكن كلية الطب أبوابها مغلقة.

قمت بالاتصال ببعض أساتذة الكلية، فاعتذروا بشدة عن الإدلاء بأي شيء، لا تصريح، ولا معلومات... يا ساتر! قالوا إنهم لا يعلمون عنه شيئاً، بل بعضهم قال إنه لا يتذكر صورته!

رئاسة الجامعة لم تكن أفضل حالاً منهم.

بقي الطلبة، وجمعت أسماء... ولكن الذي حدث أن هذا الطالب يدفعني إلى آخر، وغيره يدفع بي إلى الأول...

تملكهم الخوف. وأثناء بحثي عنه طلبة آخرين درسوا معه قامت أجهزة الأمن باعتقال العديد منهم، فأطبق الخوف على الخوف.

وهكذا باءت محاولاتي لانتزاع معلومات جديدة ومهمة بالفشل.

إذاً، ليس لي سوى التوجه إلى آل "المشجري" فهو ابنهم.

و الحال ذاته، إنهم لا يعلمون شيئاً عنه. حتى الأسرة التي ينتسب لها بصلة قرابة امتنعت عن الحديث (بعضهم اعتقل).

يا الله!

إن القارئ لا يهمه من هذا الموضوع الطويل شيئاً سوى الحديث عن المشجري، أصله وفصله..!

ماذا أفعل؟

-7-

إن أحمد سعيد عمر المشجري عرف عنه صمته طيلة فترة وجوده في الفصل الدراسي.

لا يمازح أحداً، مكتئب، لا يدخن، لا يستخدم "المضغة" أو "الشمة"، قليل الكلام، كثير السرحان، وضعه المادي ميسر.

هذا ما استخلصته بالكاد ممن تحدثوا إليّ.

ولكن الحكاية لم تنته عند هذا الحد! الذي انتهى فقط. هذه المادة الصحفية!

طقء... طقء

منى صفوان
monasafwan@hotmail.com

ما ميزة أن تكون ديمقراطيا في بلد مش ديمقراطي!؟

أكيد مزايا كثيرة، كأن تكون من الأشخاص القلائل الذين يهتم لهم الساسة وأصحاب القرار العالمي في هذا البلد، على الرغم من مسؤولياتهم وانشغالاتهم.

وستكون معرضا في أي لحظة لأن تكون مشهورا، وأن تحتل صورك صفحات الصحف الأولى. وقد تصل شهرتك إلى خارج الحدود.

ستكون محل اهتمام الكثير من الصحفيين، والذين يودون توثيق كل ما تتفوه به، وما لم تتفوه به. وسيلاحظ الكل تصرفاتك الغريبة، ويبهرون بها.

وستُصرف أموال طائلة من أشخاص يبالغون للاهتمام بأمرك لمتابعة أخبارك.

ودائما ستحاط بعناية القدر، جراء بعض الحوادث الطارئة، أو قيادة السائق الأرعن ذاته.

وستجد من يتصل بك في أوقات مختلفة ليبعد عنك الضجر، ويؤكد لك أن لديك أشياء غالية الثمن عليك الحفاظ عليها لم تكن منتبها لها، منها حياتك.

سلام

لسنا نعاجاً.. فمن يكونون؟!

نسرين عبدالله

فجأة، وبدون سابق إنذار، دقت أجراس الفضيلة الخادعة لتعلن للناس قدومها وموعد تأبين المنكر وإعلان الحداد الرسمي عليه! هكذا ظهرت الجماعة متخفية بثوب من الحسن تحاول إغراء الناس وجرهم وراءها علها تفلح في مبتغاها.

ترى من يكونون لينصبوا أنفسهم حماة للمعروفٍ ورادعين للمنكر؟ من يكونون لينصبوا أنفسهم حراساً ومتعقبين لتصرفاتنا؟ من يكونون ليكونوا المسيرين لنا؟! إذن، فلنلغ عقولنا ولنسر مثل الآلآت المبرمجة يسيرها هؤلاء الذين تناسوا أن الله عز وجل خلق لنا عقولاً ومنحنا القدرة على التفكير والاختيار. نعم، الاختيار بين الصح والخطأ؟! منذ الزمن الأول والإنسان يواجه ما يستوقفه ويستدعي امعان النظر فيه والتفكير والاختيار. والسؤال الأهم هنا: ما هي الأساسيات التي تنبى على أساسها حدود المعروف والمنكر؟ أليس في الأمر خلاف، أم صاروا هم المقررين ما يجب وما لا يجب؟

جاء دور السؤال الأكثر أهمية بالنسبة لنا جميعاً، وهو: أين يكمن المنكر؟ هل في الشوارع العادية أم في الجامعات العلمية أم في أسواق الاحتياجات اليومية؟.. ترى ماذا عن سواها؛ أوهي مما ينطبق الحديث عليه: «ومن لم يستطع فبقلبه».. فمثل هذه الأماكن صعبة المنال، أو لنقل الحقيقة؛ لا يمكن النيل منها، ومن ثم فإنها سقطت من حسابات المنكر والمعروف، وسقطت من حسابات الإستطاعة.

إن هذه الجماعات تحاول تحويلنا إلى نعاج يجب أن تقاد حسب ما يريدون.. فثائرتهم لم تثر في حدود الله الحقة، ففي حين قذفت عدة شخصيات قذفاً صريحاً لم تثر ثائرتهم، ولم تحرك لهم شعرة واحدة، ولم يطالبوا تحقيق حدود الله.. وها هم اليوم يقومون بحملة تكفير صريحة وواضحة بلا عقل يتفكر أو يتدبر.. فالصحفيون كفار والنقاد كفار وكل من قال لماذا؟ وكيف؟ وبأي حق؟ هو كافر، يقف بلا شك بكل ما أوتي من قوة في وجه المعروف وكيف لا؟!

هذه الهيئة العاجزة تقف أمام الضعفاء فقط، ولكنها لا تجرؤ على التطاول على من لا تريد أو لنقل من لا تستطيع!

أين هذه الهيئة مما يحدث أمام أعينهم، فبينما تتفرغ هي لامرأة تلبس الجينز وهو تقليد أخرق للغرب، وآآآأسفاه، ولامرأة تتسوق في إحدى السوبر ماركتات، تنتهك أعراض في أماكن أخرى وتطلق الأصوات صارخة، لكنها تصم الآذان، وقلت تصم لأن المشكلة أنها تسمع وترى ولكن هي ما وظفت لهذا أبداً وهل تلتفت هيئة جليلة لسفاسف الأمور!

في إحدى الشوارع تعرض أحد السوقيين لفتاة محاولاً إيقاعها على الأرض وتطاول عليها بلسانه البذيء والبقية يتفرجون وهم (يحوشون) في كل زاوية من زوايا الشارع الضيق، فلم تتحرك لهم شعرة! فأي فضيلة تبحثون عنها وأي منكر تتحدثون عنه! أم أن المنكر يقف عند المرأة ذات البنطال الجينز والمرأة المتحدثة والمرأة الحرة، التي ترفض الخضوع لكل ما يرغبون وما يفكرون، ويقف عند المفكرين الذين يقولون (لا) و المبدعين المحدثين الكفار الخالدين في جهنم ولبئس المصير؟!.

هؤلاء يجب أن يعرفوا أن لنا عقولاً جميعاً نفكر بها ونحن، فقط وفقط، نحن مسؤولون عن أعمالنا وتصرفاتنا وأفكارنا ولسنا أطفالاً عاجزين بحاجة لهم لكي يرشدونا ويهدونا الطريق الصواب، وسنقف بين يدي الله لوحدنا لوحدنا، فدعوا هذا الهراء والتزموا محاسبة أنفسكم فقط و«طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس».

النظافة وقلة الأيمان

أفراح أبو غانم*

«النظافة من الإيمان» مقولة يرددها الكثير ويرمون بعدها المخلفات في الشارع والمرافق العامة.

هل لأن الفهم لديهم معكوس، أم سخرية –لا قدر الله والله أعلم بما في القلوب والضمائر، ولا يرضي الله سبحانه وتعالى ولا رسوله– هذا السلوك الذي ينم عن جهل وقلة إيمان.

ألا يكفي المرء خجلاً أن يرمي مخلفاته وفضلاته في الشارع ليزيد عليها أن يردد هذه الجملة وكأنه يقول للناس «أنا غبي أنفذ عكس ما أقول» أو «أفعل ما لا يرضي الله ورسوله» هل هو غباء، تحدي، أم جهل والشارع ليس لناس دون ناس وكذلك المرافق العامة، كل ذلك للجميع ويشترك في ملكيته الجميع ويشارك في تحمل مسؤوليته الجميع.

قد يقول أحد الأغبياء.. إذن دعوني أرمي مخلفاتي في ملكي من الشارع، ونرد عليه بالقول إن حددت ملكك من الشارع والمرافق لحافظت عليه أكثر وأكثر ولما سمحت لأحد بتلويثه، لكن الاستهانة بحق الناس يضيع حقك.

إذا كان الدين الحنيف يحثنا على إزالة الأذى من الطريق، فكيف بمن يرضى به جهلاً وحماقة ووقاحة أيضاً عندما يردد «النظافة من الأيمان».

علينا أن لا نطالب بالتغيير إذا كنا نزداد سوءاً، وعلينا أن لا نطالب غيرنا بالإصلاح إذا كنا من يبدأ بالخطأ.

وليصلح المجتمع من حولك، ابدأ بنفسك.

* الهيئة العامة لحماية البيئة

السنينة.. الحديقة الخلفية لنائب الرئيس

■ **بشرى العنسي**

قد تكون تكاسي راحة هي الوحيدة التي تقبل بالصعود لمنطقة لا تعرف طعم الراحة.

فما إن تخبر صاحب التاكسي وجهتك حتى يمط شفتيه رافضاً أو ساخراً ثم يشيح بوجهه عنك ليكمل طريقه دونك.

دفع مبلغ سخي لا يغري بالعادة أولئك السائقين بالمجازفة لدخول منطقة سجلوها خطر على سياراتهم.

السنينة، ذلك الغول الذي تطير له غبار السيارات خوفاً من ذكر الاسم فقط، مكان ليس ببعيد عن وسط العاصمة، بل يتوسطها مطلاً على الستين بشوارعه الأربعة.

دنو منزل عبدربه منصور هادي نائب الرئيس لم يقدم أي شفاعة تذكر للجبل الذي مازال يحتفظ بترابه وحجاره معطياً ظهره للإسفلت والتنمية.

«عفن». هذه هي السنينة في نظر نجوى النجار، هي لم تسكن تلك المنطقة سوى منذ سبعة أشهر، لكنها تحمل معاناة ومرارة ساكنيها لزمن.

إضافة لانعدام المواصلات تعاني السنينة من غياب مشروع المياه. ليبقى المجال مفتوحاً (للوايتات) كممول وحيد للمياه.

شبكة المجاري هي الأخرى إرتأى المختصون عدم أهميتها، فأهملت لزمن. ليبدأوا منذ فترة وجيزة وبخطوات خجولة انشاءها من شارع 24.

لم يجحف الساكنون بحق الحكومة فيما يتعلق بالكهرباء فهي موجودة ويحمدون الله على ذلك. لكن الكهرباء أيضاً أصبحت شبه غائبة مع انقطاعاتها المتكررة.

نجوى تقول إنها تنقطع أكثر من أربع مرات في اليوم وهي الفترة التي تكون فيها متواجدة في البيت، مخمنة أن تكون عدد المرات أكثر أثناء غيابها.

المطر أصبح بحد ذاته مشكلة لأهالي السنينة؛ فمع الأتربة التي تعمي أعينهم ساعة هبوب الرياح، تنقلب المسألة لمستنقعات طينية ساعة نزول المطر فيصعب معها الحركة أيضاً.

تركد مياه الأمطار النازلة من السنينة مع تقاطع الستين وتبقى هناك لأيام قاطعة الطريق أمام الأهالي.

الشبكة المفترضة لتصريف السيول والتي تأخرت كثيراً بدأ العمل بها مؤخراً لكن ذلك العمل على مايبدو جاء في وقت غير مناسب.

نجوى النجار والتي هي مهندسة بالأصل استغربت أن تنفذ أية مشاريع في هذا الوقت من السنة المتزامن مع سقوط الأمطار.

الأتربة الناتجة عن عملية الحفر إضافة للحفر نفسه ومع المطر شكلت أزمة أخرى.

المهندس هاني العبسي وصف السنينة بالعشوائية منتقداً المشاريع التي بدأت تنفذ مؤخراً بطريقة عشوائية أيضاً.

طريق مستوية قابلة للسير عليها ومواصلات تصل لمنطقتهم هو كل ما يتمناه أهالي السنينة في الوقت الحالي، الذين ربما يخضعون لعقاب بنائهم مساكنهم في تلك المنطقة.

شقوق صغيرة تقود إلى نظام للإنذار المبكر للزلازل

رصد العلماء الذين يعملون في صدع سان أندرياس في ولاية كاليفورنيا الامريكية تغيرات جيولوجية دقيقة تحدث قبل ساعات من الزلزال وهو ما قد يمكنهم من تطوير نظام للإنذار المبكر بهدف إنقاذ الأرواح.

وقال عالم الزلازل بول سيلفر من معهد كارينجي في واشنطن وهو أحد الباحثين، إن أدواتهم رصدت تغيرات جيولوجية تنجم عن أغلبها شقوق صغيرة جداً تتشكل في الحجارة قبل زلزال وشيك نتيجة الضغط في القشرة الأرضية.

وبحسب موقع «وان لاين» فإن البحث قد أجري باستخدام آبار حفرت على عمق كيلو متر واحد في الصدع المعرض للزلازل في باركفيل بكاليفورنيا.

وسجلت موجات زلزالية قبل وأثناء وبعد زلزالين صغيرين مما سمح بملاحظة تلك التغيرات الجيولوجية الصغيرة المتنبأ بها.

قال الباحثون إنه في الحالة الاولى ظهرت العلامات الجيولوجية قبل 10 ساعات من زلزال بقوة ثلاث درجات في ديسمبر 2005، وظهر نفس النوع من العلامات أيضاً قبل ساعتين من زلزال بقوة درجة واحدة وقع بعد خمسة أيام.

عالم الزلازل فينجلين نيو من جامعة رايس في هيوستون قال بأن تلك الملاحظات شجعتهم كثيراً ويخططون للمزيد من التجارب للتأكد مما إذا كانت تلك التغيرات جزءاً من العمليات الفيزيائية العامة قبل أي زلزال.

حقق العلماء خطوات واسعة في فهم الزلزال لكن العثور على تغيرات في القشرة الأرضية يمكن أن يسهم في التنبؤ بها، ظل أمراً صعباً.

وتقدم أنظمة التنبؤ بالزلازل الحالية في أفضل الأحوال إشارة قبل بضع ثوان من وقوع الزلزال.

النتائج السابقة نشرت بعد شهرين فقط من زلزال الصين العنيف الذي قتل 80 ألف شخص.

سيلفر أضاف أن الوصول إلى المرحلة التي فيها يمكن الحصول على نظام عملي للانذار المبكر للزلازل مازال بعيداً وقد يستغرق 10 إلى 20 عاماً.

الضالع.. حرمان من التحسين لا ينتهي

■ **الضالع - فؤاد مسعد**

رغم مرور أكثر من عام على تغيير مدير صندوق النظافة والتحسين في محافظة الضالع إلا أن الوضع لم يتغير، خصوصا فيما يتعلق بنظافة المدينة التي لا تزال تعيش وضعا متدنيا دون أن تحظى بالاهتمام اللازم، وكان المجلس المحلي بالمحافظة الذي تسيطر عليه كتلة اللقاء المشترك قد أعطى مطلع العام الفائت مهلة لمدير الصندوق السابق مدتها ثلاثة أشهر لتحسين أوضاع النظافة في الضالع غير أن المجلس لم يلاحظ أي تحسن يذكر ليقر في ابريل 2007 (أي بعد انتهاء المهلة) تغيير مدير الصندوق على خلفية اتهامه بما أسماه حينها تبديد الملايين في أغراض لم ينشأ لأجلها الصندوق، بالإضافة لإهمال النظافة وعدم الاهتمام بعمال النظافة مما أثر سلبا على أدائهم.

منذ أبريل 2007م والوضع في نظر أبناء الضالع لم يتغير إلى الأحسن، إن لم يشهد تراجعا ملحوظا يجعل من الأهمية بمكان مساءلة المدير الجديد عن دور الصندوق الذي يديره لأجل العمل على تحسين المدينة، سيما وأنها محرومة من سفلتة شوارعها الداخلية باستثناء أمتار قليلة لا تسلم من التكسرات بين حين وآخر.

محمد عبدالله، مهندس في مكتب الأشغال العامة،قال: إن إدارة الصندوق تتحمل مسؤوليتها تجاه الأوضاع المتدهورة التي تعيشها الضالع، خصوصا وأن مكتب الأشغال سلم المهمة للصندوق ولم يبق لديهم ما يبررون به إخفاقهم.

وأضاف للنداء أنهم في مكتب الأشغال بصدد إعداد التقرير الشامل عن الوضع البيئي للمدينة.

يقول "بلال الربيعة" صاحب محل انترنت: مدينة الضالع عاصمة المحافظة التي سميت مجازاً مدينة بينما هي تفتقر لأهم مقومات الحياة المدنية البسيطة كشبكات المياه والمجاري والطرقات فضلاً عن إنارة الشوارع والأسواق المنظمة، وحتى غياب براميل القمامة..

ويضيف قائلا:

وعن القمامة المكوّمة والبلاليع المتفجرة حدث ولا حرج؛ لا تكاد تجد مكانا يخلو من القمامة حيث تتجمع في بعض الأحيان لتسد الطريق أما المجاري فعلى السالك في مدينة الضالع توخي أشد حالات الحيطة والحذر قبل أن يفاجأ بسقوطه في حفرة منها، فربما تأخر الشفاط في الحضور فتكون العواقب وخيمة.

ويواصل تبرمه الساخر للنداء: وعلى ذكر الشفاط فقد تكرمت حكومة الإسعافات بإسعاف مدينة الضالع بشفاطين، كما يقال شفط المتنفذون أحدهما وبقي الآخر يشفط جيوب المواطنين قبل بلاليعهم وكله في عرف الحكومة شفط ويا شافط يا مشفوط.. على تعبير "حوات" و الأخير مجنون الضالع الشهير بالنكات السياسية.

يقول آخرون أنه إضافة لانعدام التخطيط السليم للشوارع التي هي إما مكسرة أو ترابية، توجد المجاري الطافحة وصندوق تحسين تصرف مخصصاته لأشياء أخرى لا علاقة لها بالنظافة ولا بالتحسين إلى الحد الذي جعل أحد مسئولي المحافظة يطلق عليه (صندوق الضيافة والتخزين) وبين ذلك كله يقف المواطن المسكين لا يدري ما يفعل ولمن يشكو؟

خلال نصف عام من الأعوام الماضية القريبة جدا صرف الصندوق مبلغ 33 مليون ريال، كان حظ النظافة منها (800) ألف ريال فقط لا غير!!

هذه الأيام عندما تهطل الأمطار يسوء حال المدينة وشوارعها السيئة أصلا، إلا أنه يتفاقم في حال نزول الأمطار ما يجعل الضالع في وضع يصعب التعامل معه، وعلى رأي بعضهم صار وضعها في الحالتين سيئاً ففي أيام الجفاف تتعاظم المشكلة ويصعب الحصول على مياه الشرب حيث يعتمد غالبية أبناء المدينة على الوايتات لنقل الماء من مناطق خارج الضالع وهو ما يعني بطبيعة الحال أنه في موسم الجفاف يضطر الأهالي لشراء وايتات الماء بأسعار مرتفعة ولا يحصل البعض على الماء إلا بعد استهلاك كثير من الجهد والوقت. كما أنه في حال نزول المطر تتفاقم مشاكل من نوع آخر،

مؤخرا اقر اجتماع رسمي لمسؤولي محافظة الضالع برئاسة المحافظ الجديد علي قاسم طالب، سرعة تنفيذ وانجاز عدد من المشاريع الضرورية في المحافظة ومنها تنفيذ دراسة شبكة المجاري لمدينتي قعطبة والضالع والبدء بتنفيذ الشبكة الداخلية لمياه مدينة الضالع خلال الأيام القليلة القادمة... وهذه تدخل في قائمة الوعود وما أكثرها!!

يقول أمين قراظة مدير مديرية الضالع رئيس المجلس المحلي: لا شك أن المعضلة الأساسية التي تواجه عملنا في مديرية الضالع هي مشكلة مجاري المدينة، ولإحساسنا بحجم هذه المشكلة وما تسببه من أضرار صحية على السكان والعاملين والطلاب والمارة – كون هذه المجاري تقع وسط مدينة الضالع ومن هذا المنطلق أولت قيادة المديرية هذه القضية جل اهتمامها وتصدرت سلم أولوياتنا واهتماماتنا وظللنا نطرحها بقوة لدى المحافظ ولدى المجلس المحلي للمحافظة ولدى أي زائر يزور المحافظة. ناشدنا الجميع لمد يد العون ليساعدونا، والحمد لله فقد انعكست هذه القضية وأصبحت جل اهتمام الجميع بالمديرية والمحافظة التي بدأت مشكورة بوضع الحلول. كما يلي:

الحل الأول وهو إسعافي متمثل في شراء خمس شاحنات شفط مياه المجاري للقيام بعملية شفط البحيرة، وللحد من تسرب مياهها إلى الشوارع العامة وسوف تصل سيارات الشفط قريباً إن شاء الله، وقد تم الإعلان عنها.

أما الحل الثاني وهو المتوسط: العمل جار لإعداد دراسة لإخراج ونقل المجاري من وسط المدينة إلى مكان خارج المدينة غير مأهول بالسكان، ونأمل أن يتم تنفيذ ذلك قريباً.

وهنا لا يسعنا إلا أن نتوجه بالشكر والتقدير لـ محافظ المحافظة على جهوده في هذا الشأن.

الحل الثالث و العمل جار فيه، حيث بدأ البحث عن تمويل لإنشاء وإقامة محطة لمعالجة مجاري المدينة على غرار ما هو موجود في بعض المحافظات والمديريات مثل محطة المعالجة في أبين و يريم وغيرها من المحطات.

وأخيرا: الضرورة تستدعي تدخل الجهات المعنية للنهوض بواقع مدينة يكثر الضجيج فيها ومن حولها في أمور السياسة والحكم، فيما هي وأبناؤها غارقون إلى الأذقان في مشاكل تطال الصحة وتهدد البيئة بالكوارث الناجمة عن سوء الأحوال التي تعيشها وتقتات منها بصمت.

الحرب كمهندس معماري للمنازل

ساقية ماء تحول «الغيل» إلى ساحة للمعارك منذ 20 عاماً

عندما فشل أبناء مديرية «الغيل» قبل 20 عاماً، في الوصول إلى اتفاق على كيفية تصريف مياه السواقي، حكموا البندقية.

مذاك والقتل يتسيد المشهد هناك، وانتعشت تجارة السلاح، ودبت الحركة في المقابر

الأسبوع الماضي زارت «النداء» مديرية الغيل في محافظة الجوف وبدا لافتاً تصميم المنـازل فيها، منها طينية تفنن الرصاص في إحداث نقش من الثقوب على جدرانها وأخرى اسمنتية دائرية تبدو للوهلة الأولى كتلة صماء.

هناك الحرب تفرض قانونها على نمط الحياة، وصارت مهندسـاً معمارياً جـردت المنازل من النوافذ واعتمدت ثقوباً صغيـرة خصصت لأفواه البنادق لقنص الخصوم، وهي مبان قوية شـيدت كي تصمـد أمام أي اعتداء وصمم أسطحها بحيث تصبح متاريس حصون ويطلق عليها «النوب» أي القلاع.

أنت في «الغيل» أنت في ساحة معركة، هكذا شعرت. فيها يمكنك أن تشهد الوجـه الآخر لثورة والوحدة. في «الغيل» مسـقط رأس والد المشـير عبدالله السلال أول رئيس لليمن شمالاً تغيب الدولة المزعومة، ويحضر الخراب وثقافة القتل.

الحـرب فيها تجري بين قاطني المنازل المتجاورة؛ منازل متلاصقة وأخرى يفصل بينها أقل من عشرة أمتار لكن المعارك تدور بينها.

الجميع يحمل في منزله أسـلحة خفيفة ومتوسـطة وثقيلة. ورغم تلويحهم باستخدام الثقيلة كلما انتعش قانون القتل، فإن عشرات الضحايا من الاطفال والنساء والرجال سـقطوا بواسطة الاسـلحة الخفيفة. وطبقاً لأبناء المديرية، فإن خلافاً نشـب قبل 20 عاماً حول مصب المياه الجارية في السـواقي.ولم يصل أبناء المنطقة إلى حل ما أدى إلى مواجهات بالرصاص ومقتل العشرات منهم وتحولت مع الأيام إلى معارك مسـتمرة أزهقت أرواح 25 فرداً وأصيب العديد.

وكانت المعارك تشـهد فترات تهدئة ما تلبث أن تتجدد. بفضل الصلح الذي قام به بعض الخيرين وامتدت المعارك في «الغيل» قرابة 13 عاماً اسـتطاعت تقويض كل مظاهر الحياة، لكن منذ سـبع سـنوات أخـذت النزاعات منحى تهدئيـاً مع بعض المناوشـات المتفرقة، وأزيلت المتاريـس واختفت الحواجز والحصون من سطوح المنازل.

يطلق أبنـاء الغيل على مديريتهم «القرية الحمـراء» منذ أن توقفت الحرب لطلاء نوافذ المنازل الجديدة وأبوابها وأسطحها بمادة طينية حمراء.

تشـتهر المديرية بتربيـة الابقار ويوجد بها منابع مياه تصرّف إلى زراعة النخيـل والأعلاف وقد نضب العديد منهـا. ومؤخراً تعاني الغيل نقصاً حاداً في المياه الصالحة للشرب ويصل سعر الوايت الماء إلى 10 آلاف ريال، وأشار أبناء المديرية إلى وجود بئر مياه واحدة صالحة للشـرب يتقاسـم ماءها أبناء مديريـات: الغيل، الحزم، المصلوب، الخلـق. فضلاً عن مكتب ديوان المحافظة وألوية عسكرية.

ويقطن فـي الغيل قبائل وفخوذ عدة منهم: آل سـالم، المحابين، آل جودة، الأشراف، الحتارية.

● سبورة وثقب رصاص

● مدرسة السلام

لم يتبق من الدفعة الاولى التي تخرجت من الثانوية في مدرسة السلام عام 1993، سوى نصف العدد. لقد أثبتت النزاعات تعطشها لدماء الشبان المتعلمين.

محمد جسار يتحسر على زملائه الذين أجهزت الحرب عليهم: «كنا عشرين طالباً حصلنا على شهادة الثانوية ونحن أول دفعة تتخرج من المدرسة لكن النزاعات قتلت 10 منا».

جسار الذي صار يدير مدرسة السلام في مديرية الغيل بمحافظة الجوف منذ العام 1997، يصب اللعنات على الثأر الذي وصفه بـ«قاتل أبنائنا».

■ مبخوت محمد

«السلام».. مدرسة المحاربين

شيدت مدرسة السلام من الطين في منتصف الثمانينات من القرن الماضي وهي أكبر مدارس المديرية وكانت تضم حينها 100 طالب وطالبة من مختلف المراحل الدراسية.

عندمـا اندلعـت نزاعـات الثـأر فـي مديرية الغيـل قبـل 20 عامـاً وتحولت باحـات المنازل ومـزارع المنطقة وطرقها مسـرحاً للمواجهات، كانـت هنـاك حـرب أخـرى تنشـب في سـاحة المدرسـة وخارجها بين أبنـاء المتحاربين. يقول جسار متذكراً: «كان الطلاب يترامون بالحجارة ويعملون مناوشـات وتحدث إصابات وتحديداً بين طلاب الصف الواحد وكنا نشعر أن المدرسة تحولت إلى ميدان آخر للصراع وكثيراً ما كانت المدرسـة تغلـق.. وبـدأت الكراهيـة تـزداد بين الطـلاب وتحولوا إلى أعـداء وزاد الأمر تعقيداً حـين بـدأ الطـلاب الصغـار يحملون السـلاح وذخائر الرصاص تغطي معظم أجسادهم».

وأضـاف: «حملـوا السـلاح بـدلاً عـن القلم والكتاب».

كانت القذائف تسقط على مقربة من المدرسة والاعيـرة النارية لـم تتباطأ في إحـداث ثقوب في مبنى السـلام الطينـي ولم يكن أمام معلمي المدرسـة السودانيين سـوى النجاة بأرواحهم. وفروا إلى مديرية الحزم.

ليسـت النزاعـات وحدهـا التـي أثـرت على مدرسة السلام، إذ كان يبادر العديد من الأشخاص لتوقيف المدرسة وطرد المعلمين، وحسب جسار: «منهم مـن يريد عرقلة التعليم ومنهم يهدف إلى الحصول على مدرسة لقبيلته».

بعض الطلاب توقفوا عن الدراسـة وآخرون انتقلـوا إلـى مـدارس أخـرى والكثيـر منهـم توقفوا نهائياً عن الدراسة بسبب نزاعات الثأر وتوقيف المدرسة.

جسار أفاد بأن عدد المرات التي توقفت فيها الدراسـة تتجـاوز الـ100 مرة وتحديـداً أثناء أداء امتحانات الشهادة النهائية.

وأوضـح أنـه خـلال العـام الماضـي توقـف عملية ترميم المدرسـة أكثـر من 50 مرة من قبل شخصيات قبلية.

إلـى حـروب الثأر واغلاق المدرسـة، يشـكو جسـار من نقص في عدد المعلمين وتحديداً في التخصصات العلمية، وقال إن مادة الرياضيات لم تدرس ومثلها الأحيـاء والعلوم والانجليزي فضـلاً عـن أن نفسـية الطـلاب ليسـت جاهزة لاسـتيعاب الدروس، بل لكيفيـة الرماية وحمل الذخيرة: «كيف يمكن الاسـتفادة والذهن شارد والسلاح والكتاب باليد الأخرى؟!».

خـلال السـنوات الـ10 الماضيـة لجأ بعض شـخصيات المديرية إلى فرض غرامات على كل مـن يعتدي على المدرسـة وطلابهـا وصلت إلى 100 ألـف ريـال، واعتمـاد سياسـة «التهجير» لتحريم المساس بالمدرسة ومنتسبيها خصوصاً بعـد إصابـة أحـد المعلمـين برصاص مـن قبل شخص على خلاف معه.

وطبقـاً لـ«جسـار»: «بعد التوقيـع على هدنة قبـل سـبع سـنوات تم إعـادة بنـاء مدرسـة السـلام بشـكل حديث، وتضـم الآن 200 طالب و100 طالبـة و15 معلماً و9 فصول مع المرافق والمطلـوب هـو أن يصـل أولياء الأمـور إلـى قناعة حول أهمية الدراسـة وحث أبنائهم على مواصلة التعليم».

غير أن نبرة صوته أفقدت حماستها حين شرع يتحدث عن تجهيزات المدرسة: «دور مكتب التربية ضعيف وهذا أثر على إقبال الطلاب، فالسلام أكبر مدرسـة في المديرية لا يوجد فيها إذاعة ولا معمل ولا وسـائل تعليمية وتعانـي من نقص في الكادر التدريسي والتخصصات العلمية و15 مدرساً غير كاف». مطالباً بتفعيل دور مجلس الآباء والمجلس المحلـي بالمديرية وأن تقـوم إدارة التربية بتوفير المعلم والكتاب والمعامل.

قبـل شـهرين كانـت «الغيل» علـى موعد مع أصـوات الرشاشـات وقذائـف الآربيجـي على خلفية اشـتباكات بين الأمن وجماعة الحوثيين وتعرضـت بعـض المنازل لأضـرار منهـا منزل «جسار»: «سـقطت إحدى القذائف أمام المدرسة لكنهـا لـم تنفجـر وهـي موجـودة لـدى أحـد المعلمين».

● جسار

الحوثيون يطلقون الرصاص نحو السماء طلباً للمطر

هادي: سألبي داعي القبيلة خير من أن أقتل مجاناً داخل المدرسة

كنت أجري حواراً صحفياً مع «يحيى هادي» على سـطح منزله. كان الشاب يحمل على كتفه كلاشـنكوف و3 خزائن رصـاص على ظهره، وفجأة دوا المكان بأصوات الرصاص والقذائف ورأيت «هادي» يقفز من السـطح،كان المشـهد مخيفاً. أخذ صـوت الرصاص يزداد دوياً لكنه اختلط بصرخات النسوة.

من السـطح شـاهدت عشـرات النسـوة يتدافعـن والاطفال وحاملي السـلاح في أزقة الحي واتجهوا صوب مصدر الرصاص، وظللت في سطح المنزل لا أعلم ما الذي حدث.

بعد نصف سـاعة عرفت من «يحيى هادي» أن أتبـاع الحوثـي أطلقوا الرصـاص صوب السماء تضرعاً إلى الله كي ينزل المطر.

بالنسـبة لـ«يحيى هادي» لا فـرق لديه أن يكون طالب علم أو غراماً يحمل السـلاح «كلها عندي سـوى» وأكد أن استجابته لداعي القبيلة سيكون في المقدمة حال قرن بداعي العلم.

وأوضـح «مـا الفائدة؟ كلما حدثت مشـاكل نتعطل عن الدراسة ونعيش في رعب والمدرسون يهربون والمدرسة تتعرض لإطلاق نار وأنا أفضل أن أدافع عن قبيلتي أفضل من أن أقتل مجانا داخل المدرسة».

النزاعات انتزعت شقيقه وقذيفة رشاش قتلت أعز أصدقائه

لم يكن القلـم والدفتر رفيقي علي محسـن عوان الوحيديـن إلـى المدرسـة، لقـد اسـتحوذ الخوف وتحذيرات الوالدين على المساحة الأكبر من ذهنه طيلة سنوات دراسته السابقة.

أما الآن وقد صار شـاباً فتياً، فـإن البندقية هي رفيقته الوحيدة «لا نهتم بالمذاكرة لأن النجاح مضمون» قال عوان لـ«النداء».

تزدحـم ذاكرة عـوان الذي انتقـل للصف الثالث الثانـوي العام الفائـت، بتفاصيل مثيـرة تعود لأيام دراسته الأولى «شـاهدت الموت أمامي وأنا راجع من المدرسة ما دريت الا والرصاص من كل مكان وسقطت كثير منها أمامي».

هو شـاهد عدداً من زملائه يسـقطون قتلى ومصابين في ملعب المنطقة عقب إطلاق نـار من بندقيات خصوم لهم: «هربت بسـرعة وإلا كنت واحد مـن المقتولين».، ويروي تفاصيل دارت في فصله الدراسـي قبل 6 سنوات حين رفض مدرس سوداني السماح لهم بالمغادرة، وطلب منهم إكمال الدرس: «صاحبي أخذ حجر ورجم الباب بقوة والمدرس يكتب على السـبورة واحنا صحنا رصاص رصاص.. الحرب.. وما درينا إلا والمدرس يفتح الباب ويخرج قبلنا من الصف وضحكنا وخرجنا بعده».

عوان يشكو من فرط حيوية ذاكرته وتعذر عليه نسيان بعض المواقف المؤلمة: «مات أعز أصدقائي بقذيفة رشاش عيار 23 لم تنفجر، كان يلعب بها فانفجرت فيه ومات صاحبي وجرح 6 آخرون وأصيبت أمرأتان».

النزاعات أنتزعت شقيق عوان العام الماضي. هو يستبعد أن تتجدد المعارك في الغيل بعد أن فقدت معظم الأسر العديد من أبنائها.

مبخوت طالب الصف السابع

اتهم المدرسين بالإهمال وتمنى الشهادة في سبيل الله

قد يكون «مبخوت علي» 15 عامـاً، محظوظاً حـين التحق بالدراسـة بعد توقيـع الهدنة قبل 7 سـنوات بـين الأطراف المتقاتلـة، غيـر أنـه وزملاءه يواجهون مشكلة من نوع أخر سببها وزارة التربية والتعليم.

فالشـاب الذي انتقل العام الفائـت إلى الصف السـابع يشـكو مـن نقص المدرسـين ويتهمهـم: «غيـر مهتمـين بالتدريس» قال مبخوت وأضاف «الدراسـة عندنا ما نسـتفيد منها، لا كتب، والمدرسين قليل».

يضطر مبخوت حال حدثت مشكلة بين أبناء القبائل، للتخلف عن الذهاب إلى المدرسة «نكون خائفين ولا أروح المدرسة إلا بعد أن نسمع أنهم اصطلحوا».

لمبخوت أمنية في الحياة عندما سألناه عنها ظل مترددا وبعد زجرة من زميل له لقنه «قل الشـهادة». فقال «الشهادة»، وحين طلبت التوضيح «هل شهادة: الثانوية، الجامعية،...»؟، وبصوت هادي «في سبيل الله».

رئيس الشعبة الجزائية بأمانة العاصمة يطرد المحامي المسوري من قاعة المحكمة

أدانت نقابة المحامين فرع صنعاء ما تعرض له المحامي محمد محمد المسوري من اعتداء وانتهاك سافر أمام الشعبة الجزائية الثانية بأمانة العاصمة.

وقالت في بيانها إن رئيس الشعبة الجزائية في جلسة الاحد الماضي وجه عساكره بطرد المسوري، مسؤول الحقوق والحريات في النقابة، من قاعة المحكمة.

وأشارت إلى أن هذا التصرف لم يكن له سبب غير العقيدة العنجهية المريضة التي تعتبر قيام المحامي بواجبه وطلبه التثبت من شخصية أحد الشهود في الجلسة رقابة من المحامي على رئيس الشعبة تستوجب التوجيه الفوري بالطرد من ساحة القضاء.

وأضافت إن مسلسل الاعتداءات المتزايدة من بعض القضاة على المحامين يقابله تهاون الجهات ذات العلاقة في وضع حد لها.

وطالبت النقابة الحكومة ومجلس القضاء الأعلى الوقوف بحزم أمام هذه الظاهرة المسيئة للقضاء ورجاله.

الصراع الدولي على اليمن في ندوة لحزب التحرير

في الذكرى السابعة والثمانين لهدم دولة الخلافة الاسلامية.

يقيم حزب التحرير غداً الخميس بفندق حدة أمانة العاصمة ندوة بعنوان «الصراع الدولي على اليمن في غياب دولة الخلافة الإسلامية».

دورة تدريبية لتطوير قيادات الفئة المهمشة

اختتمت الاثنين الماضي الدورة التدريبية الخاصة لتعزيز قدرات قيادات المهمشين.

الدورة التي بدأت السبت الماضي ونظمها ملتقى المرأة للدراسات والتدريب وبحضور 20 مشاركا ومشاركة هدفت إلى تطوير قدرات ومهارات الفئة المهمشة وكيفية التخطيط والمتابعة.

برنامج تقييم واقع الديمقراطية في اليمن

غداً الخميس بمدينة تعز يختتم البرنامج التقييمي لواقع الديمقراطية المحلية في اليمن.

شمل البرنامج الذي بدأ أمس الثلاثاء تقييم واقع الحكم المحلي في عدد من المحافظات متمثلاً في أربع مديريات هي الشيخ عثمان (عدن)، معين (أمانة العاصمة)،المكلا (حضرموت)، القاهرة (تعز).

كما تضمن البرنامج الذي ينفذه مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، محاضرة تدريبية لفرق العمل المحلية التي ستقوم بعملية تقييم ميدانية في الاربع المديريات المختارة.

البرنامج الذي يأتي ضمن مشروع خاص بتقييم الديمقراطية المحلية يشمل إلى جانب اليمن كلاً من المغرب- الأردن- مصر.

وشارك في البرنامج 25 مشاركاً ومشاركة من محافظات حضرموت، عدن، صنعاء، تعز.

أسرة يحيى مسعود تشكو أمن عمران إهمال اجراءات التحقيق في حادثة مقتله وعدم ضبط الجناة

شكت أسرة القتيل يحيى أحمد مسعود من إهمال أمن محافظة عمران في اجراءات التحقيق بخصوص حادثة مقتله.

وقالت في بلاغ أرسلته لمنظمة هود إنه ومنذ قيام مجموعة مسلحة السبت قبل الماضي بقتل يحيى مسعود في منطقة شوابة مديرية ذيبين عمران، لم تقم الاجهزة الامنية بضبط الجناة حتى الآن.

منظمة هود اعتبرت تعامل الاجهزة الامنية مع الحادثة يعد مخالفاً للمادة 36 من الدستور التي أشارت إلى أن مهام الشرطة الحفاظ على الامن العام والطمأنينة وتنفيذ توجيهات ما يصدر عن القضاء.

وطالبت النائب العام في المذكرة التي بعثتها إليه الأحد الماضي سرعة التوجيه للجهات المختصة للقيام بواجباتها الدستورية في التحقيق في واقعة القتل والقبض على الجناة وإحالتهم للقضاء.

منسق لجنة التربويين بذمار: سنصل بقضيتنا إلى المنظمات الدولية

■ ذمار - صقر أبو حسن

قال منسق لجنة قضايا التربويين بذمار (عبدالواحد الشرفي) إن موجهي المحافظة سيبدأون تنفيذ احتجاجات خلال الأيام القليلة القادمة بسبب ما وصفه (تعنت الوزارة حيال إعادة الموجهين للعمل في الميدان).

وأضاف: سوف يقدم الموجهون دعوة قضائية ضد وزارة التربية والتعليم للطعن في شرعية القرار كونه مخالفاً لقانون المعلم ولائحته التنفيذية والذي ضمن حق موجهي الاقسام بذاته في التوجيه في هذا التخصص.

وتساءل: كيف يتم استبدال متخصصين في أقسام التوجيه للصفوف الأولى بآخرين من تخصصات شتى دون مراعاة أي معايير أو شرط بهذا الخصوص.

وأكد منسق اللجنة لـ«النداء»: أن تقديم الدعوة سيكون مطلع الأسبوع القادم قبيل الاجازة القضائية.

وكانت وزارة التربية والتعليم اعتمدت 110 موجهين من أصل 540 موجهاً وموجهة بذمار.

(وهو عدد قليل جداً لا يغطي المحافظة إجمالاً) حد قول منسق اللجنة.

وأضاف عبدالواحد الشرفي: في حالة عدم الاستجابة لمطالبنا سنستمر في تصعيد قضيتنا حتى لو اضطررنا إلى مخاطبة المنظمات الحقوقية الاقليمية والدولية نظراً لعدالة قضيتنا».

كتب قصيدة ينتقد فيها انتشار الغش في الامتحانات فكان مصيره السجن

بدلاً من يدخل السجن أولئك الأشخاص الذين يقومون بأعمال وممارسات تخل بعملية التعليم وينتج عنها خلق جيل مختلاً مبني على الغش، تم اعتقال وسجن فتح عبده حسن مسعود، لانتقاده انتشار ظاهرة الغش في امتحانات الشهادتين الثانوية والأساسية.

الشهر الماضي، وأثناء سير الامتحانات، التي رافقها أعمال غش، كتب فتح مسعود قصيدة شعرية بعنوان "النباش والجيل الغشاش"، أوضحت أبياتها الـ28 كيف تحولت المراكز الامتحانية إلى وسائل للاستثمار وجباية الأموال من الطلاب والسماح لهم بالغش.

وتساءل مسعود في قصيدته عن فائدة المدارس وتكلفة الامتحانات، بعد أن أصبح الطالب معتمدا على الغش والاتجار بالشهادات.

منظمة "هود" في رسالتها إلى النائب العام، الأحد الماضي، وبناء على البلاغ الذي تلقته من أسرة المعتقل، ذكرت أنه في 18 يوليو الجاري قام البحث الجنائي في مديرية مناخة محافظة صنعاء باعتقال فتح مسعود وأودعته السجن، بسبب القصيدة التي كتبها.

مسعود، ومع مرور 11 يوماً على اعتقاله، لا يزال في سجن أمن مناخة حتى الآن؛ بينما الذين انتقدهم في قصيدته بعيدون عن المحاسبة والمساءلة، ولم يتخذ ضدهم أي إجراء.

"هود" أوضحت أن حادثة الاحتجاز تخالف المادة (42) من الدستور، التي تنص على: "لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون". كما أنها جريمة حجز الحرية، وهي من الجرائم التي لا تسقط بالتقادم ويعاقب عليها قانون الجرائم والعقوبات في مادته (246).

"هود" طالبت النائب العام بتوجيه النيابة المختصة بالانتقال إلى حجز أمن مناخة لإثبات واقعة الاحتجاز والإفراج عن "فتح" والتحقيق مع المتسببين في اعتقاله.

أنفق خمسين مليون ريال ولم يحصل على أرضه

"ردفان" يناشد وزير الإدارة المحلية ومحافظ عدن

■ الضالع - فؤاد مسعد

ردفان صالح أحمد الدبيس، من أبناء محافظة الضالع، اشترى أرضًا تجارية في منطقة القاهرة مديرية المنصورة عدن، بمبلغ مائتي ألف دولار (أربعين مليون ريال يمني) عام 2003م بغرض إنشاء مشروع استثماري فيها حسبما تشير الأوليات التي يمتلكها، إلا أنه لم يتمكن من العمل فيها بسبب (عرقلة) استكمال إجراءات البناء من مكتب بلدية المنصورة وجهات أخرى، والعرقلة هنا جعلت الدبيس الذي كان يفترض أنه صار مستثمرًا يجوب مكاتب الجهات المعنية خالي الوفاض؛ لا أرض ولا مشروع باستثناء امتلاكه لملف كبير يجوي وثائق داعمة تؤكد حقه في الأرض التي أضحت موقفًا للسيارات يتبع مقاولاً من ذوي الحظ السعيد، لذلك وجه المحافظ السابق لعدن مدير مديرية المنصورة بتقديم مقترح بالتعويض في موقع مناسب، وبناءً على التوجيه كلف المدير الأشغال باقتراح الموقع المناسب هنا وقف الأمر بالبحث عن موقع مناسب.

الدبيس كان قد توجه بقضيته لوزير الإدارة المحلية الذي بدوره وجه محافظ عدن بإعادة الأرضية أو تعويضه، علاوة على ذلك يمتلك ردفان في حوزته حكمًا قضائيًا يؤكد ملكيته للأرض بالإضافة لأوامر وتوجيهات من عدد من الجهات، لكنها وقفت عاجزة أمام صخرة عاتية اسمها "العرقلة".

ردفان قال إنه خسر ما يقارب عشرة ملايين ريال خلال معاملاته المستمرة لسنوات عديدة إضافة لقيمة الأرض البالغة أربعين مليون ريال، وهو هنا يطرح القضية على طاولة الأخ عبدالقادر علي هلال، وزير الإدارة المحلية، والدكتور عدنان الجفري، محافظ محافظة عدن راجيًا منهما توجيه المعنيين في مديرية المنصورة وإدارة الأشغال بالعمل على حل مشكلته قبل أن تتفاقم الأمور، فهو لم يعد يحتمل بعد كل هذه الخسائر.

تجاوز مدة حكم سجنه بثلاث سنوات ولديه حكم إعسار

«العرامي» لا يزال في مركزي ذمار

برغم أن مدة الحكم الصادر بحقه قد انتهت منذ ثلاث سنوات، لكن علي صالح العرامي يمضي عامه السادس داخل السجن المركزي بذمار.

استئناف ذمار أصدرت 2002 في قضية قتل قال العرامي إنه غير متعمد، بالسجن ثلاث سنوات و850 ألف ريال دية ومخاسير لورثة المجني عليه بدر صالح العرامي.

وفي رسالة وجهها لرئيس الجمهورية ووزير الدفاع والنائب العام وقائد القوات الجوية قال العرامي إنه من ذوي الدخل المحدود وليس له أرض أو مال ولديه حكم إعساره يؤكد صحة كلامه صادر من محكمة الحداء.

لكن يُرفض إطلاق سراحه بسبب عدم دفع المبلغ المحكوم عليه، وأضاف أن «اللجان المكلفة بالنزول إلى السجن تتجاهل ضم اسمي في الكشوفات المرفوعة لرئيس الجمهورية بأسماء المساجين الذين ستدفع عنهم المبالغ المحكومة عليهم لكي يطلق سراحهم». العرامي وهو أحد منتسبي القوات المسلحة وعمل في القوات الجوية طالب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع والنائب العام وقائد القوات الجوية إطلاق سراحه لكي يستطيع إعالة أسرته التي تعاني ظروف معيشية صعبة.

بعد 4 سنوات من تعرضه للحريق

جندي يتعرض للعسف في وزارة الدفاع

يواجه المساعد صبري أحمد الرجوي (38 عاماً) عسفاً شديداً من وزارة الدفاع؛ فمنذ تعرّضه لحادث حريق أثناء عمله بدائرة الإمداد والتموين في 24 أغسطس 2004، والوزارة تماطله في صرف تكاليف العلاج.

نهاية ديسمبر 2006 وجّه وزير الدفاع إلى مدير الدائرة المالية بصرف مساعدة للرجوي حسب الأوليات المرفقة، خلافاً لأوامر الوزير حدَّد مدير المالية مبلغ المساعدة بـ 70 ألف ريال، بيد أن علاج الحروق كلّفه ما يفوق الـ430 ألف ريال، وفقاً لتقرير المستشفى الجمهوري بصنعاء الذي أرفقه الرجوي للدائرة المالية.

يعيش صبري حياة قاسية ومؤلمة، فإلى الضرر والتشوه الجسدي الذي لحق به جراء الحريق، تصر وزارة الدفاع على أن تكبده كافة الأعباء المالية المجحفة التي استغرقها للعلاج عدا المساعدة البسيطة التي وجه بها مدير المالية.

بعد أن يئس المساعد من الحصول على تكاليف العلاج وأوامر وزير الدفاع ورسائل وزارة حقوق الإنسان والدائرة التي يعمل فيها إلى الوزير، استغاث بالصحافة. بيد أن هذه الاستعانة عكرّت مزاج الوزير، فبعث برسالة إلى دائرة القضاء العسكري يأمرهم بطلبه والاطلاع على مشاكله معتبراً إياه «من الأفراد المتلاعبين» وبأن مناشداته في الصحف هي تشويه للقوات المسلحة.

دائرة القضاء العسكري نفّذت ذلك، لكنها وجدت الرجوي محقاً فيما يدّعي به من مستحقات، فرفعت إلى وزير الدفاع رسالة تحثه على أن يعطي الرجوي تكاليف العلاج مبلغ 430 الف ريال.

لم يقصد الرجوي تشويه القوات المسلحة، بل أراد أخذ حقوقه. لكنه عجز عن تحقيق مراده حتى الآن، فمذكرة دائرة القضاء المرفوعة إلى وزير الدفاع منتصف إبريل الفائت لم تجد نفعاً، فالوزير وجه مدير الخدمات الطبية بعلاجه، لكنه لا يحتاج الآن إلا لقيمة العلاج.

يناشد الرجوي نقابة المحامين والمنظمات الحقوقية والصحافة الوقوف إلى جانبه حتى يسترد حقوقه من الوزارة.

جابه عبدالملك فوهات 13 بندقيَّة بالقول: «بَطني نظيفة.. بزوني»

كاد عبدالملك محمد المطري (22 عاماً) أن (يضمِّن) في لعبة «الدمنة» لصالح فريقه، وبينما كان يتأهب لوضع «حبَّة» التضمين في ساعة متأخرة من ليل 9 يونيو المنصرم، شدَّ نظره ومن حوله، صفير 3 سيارات «مونيكا» بلوحات (خصوصي). توقَّفت السيارات فجأة. ترجَّل مسلحون ملثمون منها وصوبوا أسلحتهم نحو رؤوس المتبارين الأربعة وجمهورهم المحدود.

■ هلال الجمرة
halajamrh@yahoo.com

فزَّ عبدالملك لحظة سؤال المسلحين عنه وقال: «أنا عبدالملك». بالنسبة لشاب عشريني أعزل إلا من أحجار دمنة. كانت 13 فوهة بندقية تتربَّص به، وأبلغه الملثمون بأنهم من جهاز الأمن السياسي.

أحد أصدقائه لم يصمد حيال المشهد الأمني المروع، ولشدة خوفه تبول على بنطاله، تقول المصادر تقدم الملثمون باتجاه عبدالملك الذي قال: «بطني نظيفة... بزوني».

في 2004 التحق عبدالملك محمد صالح المطري بقيادة الحرس الجمهوري في منطقة السواد بالعاصمة، وهو يعمل في مكتب الشؤون الإدارية حتى اعتقاله. يومذاك كان الشاب شغوفاً بالسلك العسكري لمواصلة نضال والده العميد محمد المطري الذي استشهد عام 1995 أثناء أداء واجبه، وفي الوقت نفسه كان قد حصَّن نفسه جيداً لخوض امتحانات الثانوية العامة.

عُرِف عبدالملك بالتزامه الديني، ومتى شعر بعدم ارتياح أو تململ يحضر حلقة علم دينية (زيدية) في جامع النهرين بعد صلاة المغرب.

اعتاد المطري على الروتين ذاته منذ التحق بالحرس الجمهوري؛ يداوم في المعسكر 6 ساعات، يعود إلى البيت يتناول الغداء، يخزِّن، يخرج إلى الجامع ويتلقى الدرس، ويعود لقضاء الليل مع أصحابه أمام المنزل في حي الصافية حتى 12 ليلاً، بعدها يخلد إلى النوم، فصَّلت والدته كيف كان يقضي ابنها نهاره. مستثنية يوم اعتقاله إذ قدَّم فيه خدمة عائلية إضافية: قاد سيارة أخيه حسن (35 عاماً) لإيصال والدته إلى منزل اختها في حي شعوب.

×××

تفاجأت أسرته باعتقاله، فهي تجهل أن يكون (بزّي) الشيخ أحمد علي المطري قد تلقى تهديدات قبيل اعتقاله. كما أنها لم تلحظ تهمة أو مبرراً لاختطاف عبدالملك. غير أن والدته تشك أن تكون دراسة 4 أشهر في صعدة قبل اندلاع الحرب الاولى في 2004 هي تهمة اعتقاله.

● عبدالملك المطري

وسط هذه الفترة المضطربة، استمر عبدالملك في دراسة المذهب الزيدي والتشبث بأفكاره، وترى والدته بأن الناس الذين عرفوه في هذه الفترة يعتبرونه رجلاً متشدداً وكثير الجدل.

خلال الشهرين الماضيين، زادت الاعتقالات بصورة ملفتة، لكن بأساليب سيئة ومستفزة؛ فمعظم أسر المعتقلين تشكو اختفاء أبنائها قسراً. يحصد الشباب النسبة الاعلى في عدّاد الاختفاء القسري وتبرز الأمهات أشد معاناة وحزناً على مستوى الأسرة.

أم عبدالملك تبدو كذلك، فهي مستاءة من أساليب الاعتقال والتحفظ على أماكن المعتقلين، تقول: «لا قد الدولة تبز أبناء الناس وعيال الشهداء والمناضلين من أبواب بيوتهم بدون شي ما عادوه...». متسائلة عن ذنبهم: «للمه يفعلوا بابني هكذا ويحرموني منه؟ بيجازوا المناضلين والشهداء هكذا؟».

لم يكن عبدالملك فاراً من وجه العدالة أو عصياً على الإمساك به، حتى يُتعامل معه بتلك الطريقة. كان فقط بإمكان أي جهة ترى أن اعتقاله ضرورة وطنية أن تبلغ قيادة الحرس الجمهوري (مكان عمله) بالقبض عليه حيث يداوم يومياً، تقول والدته: «ابني ماهوش هارب، هو عسكري عند أحمد علي وعند ابوه.. اذا هو متهم بشي يبلغوا معسكره».

●●●

لا تستطيع الحشود المتوافدة من قرية حظران -بني مطر (مسقط رأس بزيّ الشيخ احمد علي المطري). بلع الإختطاف الأمني لابنهم. معتبرةً ذلك استفزازاً واضحاً من قبل الدولة سيما بعد موت شيخهم القوي أحمد علي المطري.

فمنذ عصر الثلاثاء 10 يونيو الماضي وحسن المطري الشقيق الاكبر لعبدالملك لا ينفك في يستقبل أكثر من 20 شخصاً من أقربائه ومحبيه وأبناء منطقته، يحضرون للتضامن مستعدين لأي مساعدة متى ما لزم الأمر. يقول حسن: «كل يوم يجي 25 نفر واكثر إلى البيت يسألوا لتقديم أي عن عبدالملك ومصيره

● أثناء رحلته إلى عدن قبل 3 سنوات

مستعدين لأي خدمة نطلبها منهم». عندما تلقى النبأ السيء باعتقال أخيه بدا حسن رزيناً وناضجاً فقبل أن يتصرف بشيء قد يضره لجأ ساعتها إلى شيخهم وأبلغه ما حدث فطمأنه الأخير بأنه سيتدبر الأمر.

تعوَّد الشاب الأنيق الاغتسال مرتين يومياً، لكنه الآن مختف منذ 48 يوماً، وملابسه لم تتغير وربما لم يُلمس الماء، حسب ما تعتقد والدته.

احتراف حساب الوقت

● والده مع زملائه في العراق

تجيد الحاجة مريم المطري «والدة عبدالملك» حساب الوقت بدقة؛ فحزنها على ابنها جعلها تحسب كل دقيقة تمر على اختفائه وكأي أم مقهورة تبكي مريم على ابنها بحرقة وتقول «قد له إلى اليوم (ظهر السبت) 45 يوم ونصف ولا احنا داريين فين هو».

مطلع الاسبوع كانت الأم مع ابنها الاكبر حسن وشقيقها علي المطري الذي يشدُّ عضدها ويؤازرها في محنتها منذ اعتقال عبدالملك.

في إحدى المنظمات الحقوقية سردت الأم لـ«النداء» محنتها مع الاختفاء القسري لابنها.

فجر الثلاثاء 10 يونيو أرادت الأم دعوة عبدالملك لأداء الصلاة، بيد أنها لم تجده في غرفته. اغلقت الباب بهدوء وهي تهمس لنفسها بأنه قد يكون نائماً عند أخته المتزوجة التي تسكن الدور الارضي من نفس البيت الكائن في حي الصافية. بدأ الخوف يأخذ مساحة من ذهن مريم. لقد اعتادت على إيقاظه لتناول الافطار في7 صباحاً ويمضي إلى عمله. طلبت الأم من ابنتها إيقاظ عبدالملك، فاعتذرت لعدم وجوده في البيت. لم تجد مبرراً لغيابه، لكنها وجدت صديقه يطرق الباب بعد ساعتين إذ أبلغها باعتقاله وسلَّمها «سويس» السيارة وحكى لها عن كل التفاصيل تقول. إنه عندما أدخل عبدالملك يده إلى جيبه لإخراج «السويس» استعدَّ الجنود لإطلاق الرصاص وحذروه من الحركة.

زوجة المناضل الكبير والثوري العميد محمد المطري، لا تملك سوى اللجوء إلى ربها، فهي تفزُّ من نومها وتدعو الله أن يفك محنتها وأن يفرج عن ابنها «لأنه ما معي إلا الله.. لا مسؤول ولا وزير عينفعنا...».

منح المناضل محمد المطري أول ترقية له بعد الثورة «ملازم ثاني» وبعدها تدرج في المناصب ومات وهو يؤدي واجبه قائد قطاع الوصابين، وبرتبة عميد»، قال ابنه حسن. لكن والدته تستنكر عدم وفاء الدولة له بأخذ ابنه الذي يحب الرئيس كثيراً، تقول: «كان يزّكز صور علي عبدالله صالح في البيت ويدّي رأسه ويجادل على عمه علي (الرئيس)».

لم تعد الأم تعرف أبنائها، فما أن تسمع صوتاً حتى تصرخ باسم ابنها الغائب: «عبدالملك» يقول ابنها حسن: «ما عاد تداعينا إلا ياعبدالملك كلنا».

عبدالملك أخ لـ8 افراد ذكور وبنات، يعيشون في بيت واحد في حي الصافية وينتمي إلى قبيلة بني مطر قرية «حظران».

زوجة صاحب موسوعة الصحافة الفقيد عبدالوهاب المؤيد:

ابني في ذمة الدولة

لا تعتقد رضية أبو طالب (أم لؤي المؤيد) أن هناك جهات خفية غير حكومية مخوَّل لها إصدار أوامر إلى قيادة الأمن المركزي باعتقال ابنها.

فلؤي (23عاماً) الذي اعتقلته 3 أطقم تابعة للأمن المركزي من أمام الجامعة اليمنية وبمساعدة أخيه نزار (27عاماً)، تنفي الجهات الرسمية وجوده لديها وكذا علاقتها باختفائه. لم تعد حالة الأم على ما يرام، فهي التي تتردد وأخاه زيد يومياً على مكاتب مرموقة في الدولة لم تظفر باعتراف عن اعتقاله. تقول: «أخوه زيد راح إلى الأمن السياسي وقالوا مش موجود وأروه قائمة معتقلين خالية من اسم أخيه».

النائب العام لم يتردد في الاتصال إلى البحث الجنائي بالرغم من تبريره للأسرة بأنه غير مختص بذلك، لكن مدير مكافحة الارهاب في إدارة البحث أقسم له بأنه غير موجود. جهاز الأمن القومي يكتفي بإقناعهم أن الجهاز لا يمتلك «سجن أو معتقل».

ليس من المرجح أن تكون هذه النتائج حميدة، بل قد تقود أسرته إلى التصرف بأعمال لا يحمد عقباها تقول والدته: «ابني في ذمة الدولة.. ليش ينكروا.. إذا قد قتلوا ابني يقولوا لنا وسنتصرف».

«النداء» تناولت في عددها الماضي، قصة لؤي الذي يعاني من مرض خطير والتهاب حاد ومزمن في الكبد.

فيروس الكبد (بي) في حالة نشطة مما قد يودي بحياته في المعتقل، بسبب إنقطاع استخدام العلاج وتستدعي حالته إجراء تحاليل كل 4 أشهر.

وفي بيان صدر أمس عن موقع يمن حر الاخباري، أدانت الهيئة الإدارية والتحريرية للموقع استمرار احتجاز لؤي المؤيد المدير التنفيذي للموقع. محمِّلة الجهات التي قامت باختطافه مسؤولية تدهور حالته الصحية محتفظين بحق مقاضاتها على الانتهاكات التي يتعرض لها لؤي، وطالب البيان وزير الداخلية والجهات المختصة سرعة الإفراج عنه وإحالة المختطفين إلى القضاء. مناشداً كافة الهيئات الإعلامية والمنظمات الحقوقية القيام بواجبها نحو الناشط الحقوقي والإعلامي لؤي المؤيد وما يتعرض له من انتهاك سافر لحقوقه القانونية.

وكانت الأم قد ناشدت الرئيس الإفراج عن ابنها لسوء حالته الصحية. بعد أن سمعت عن وفاء الرئيس للمناضلين حتى بعد وفاتهم. باعتبار أن زوجها عبدالوهاب المؤيد، والد لؤي، قد خدم الوطن طيلة حياته، وهو صاحب موسوعة الصحافة اليمنية.

ياسر الوزير.. المهندس المدني وخطيب جامع الشريفة في غيابة العدل

عندما تختصر «السَرْبَلة».. رحلة البحث

خرج ياسر الوزير (26 عاماً) من البيت ظهر الـ5 من يونيو الماضي قاصداً جامع العدل لأداء فريضة الصلاة. لكنه لم يعد ومازال مكانه مجهولاً عن أسرته حتى اليوم.

على غير عادته، أخبر ياسر والدته عن الأماكن التي سيفوت عليها بعد الصلاة؛ أراد أن يحلق رأسه، وعندما تأخر كثيراً عن العودة قررت زوجته الإتصال به لتستعجله على الغداء لكن هاتف خطيب جامع الشريف كان مغلقاً، مما ولد شعوراً بالقلق عند العائلة.

بعد لحظات من الانتظار، حمل عبدالوهاب الوزير (والد ياسر) جسده السبعيني المنهك، ولفَّ على جميع «صوالين الحلاقة» الموجودة في شارع العدل بحثاً عن ابنه الذي أخبر والدته عن نيته في الحلاقة بعد الصلاة.

عاد الأب بعد ساعتين من البحث المضني، فاشلاً في الحصول على ياسر أو من يدله على مكانه. وقضى ما تبقى من اليوم بانتظار عودة الابن الغائب.

● علي الوزير وإلى يمينه ياسر

والدته أمة الله الشامي وزوجته، سألتا عنه كل الأقرباء والأحبة عبر التلفون، إلا أن النتيجة واحدة: لم يُعرف مصيره.

أمام وزارة العدل وفي وضح نهار الخميس، انتهك الخاطفون حرمة القانون وبطحوا به أرضاً.

تلقى ياسر تعليمه الديني (المذهب الزيدي) على يد العلامة محمد المنصور، وحمود بن عباس المؤيد وعبدالحميد معياد، ودرَّس العلوم الدينية في جامع النهرين منذ عام 1416 للهجرة.

صباح اليوم الثاني، اتجه الأب نحو مركز للشرطة قريب. أبلغهم باختفاء ابنه ظهر أمس. لكنهم نفوا بشدة احتجازه أو معرفة مكانه، ونصحوا بالبحث عنه في المستشفيات. سأل ضابط القسم المناوب والده عن عمله فأجابه قائلاً: «مدرس وخطيب جامع». هزَّ الضابط رأسه واستطرد: «وهل يضم أم يسربل في الصلاة» فقال: «يسربل». حينذاك ردَّ كمن وجد التهمة، لكنه لم يفصح بها قائلاً: «هاهه...» والتزم الصمت فيما غادر الأب المركز، حسبما قالت والدة ياسر.

العام الفائت، احتلفت الأسرة بزفاف ياسر على إحدى قريبات أمه، ففي 29 يوليو الماضي زُفت العروس إلى المهندس المدني الذي تخرج قبل أسابيع من كلية الهندسة وحصل على البكالريوس بتقدير جيد.

في ساعة مبكرة من صباح السبت، تلقت الأم اتصالاً هاتفياً من الصين من ابنها علي (28 عاماً) الذي سافر العام الماضي لدراسة «شبكات الكمبيوتر» في إحدى الجامعات الصينية، وقد ساق لوالدته نبأ اعتقال أخيه بعد قراءته للخبر في إحدى المواقع الالكترونية.

لم تستوعب والدته الخبر بشكل جيد، وعندما تأكد زوجها من الموقع شعرت بخواء وضيق وباتت تعيش هاجس عودته، وما إن تسمع طرق الباب أو رنة التلفون حتى تمني نفسها بأنه ياسر.

تتوق والدة ياسر وزوجته إلى رؤيته عاجلاً كي يشاركهم استقبال ابنه البكر الذي تنتظر الأسرة قدومه خلال الشهر القادم.

الناشط الحقوقي وعضو المنظمة اليمنية ومؤسس منظمة التغيير، أصغر أخوانه الاربعة، كان قد تلقى العديد من التهديدات آخرها تحذيره من التدريس وإلقاء خطبة الجمعة.

في غيابه توفي خاله عبدالكريم الشامي (قبل أسبوعين) وقد تضاعفت حالة الألم والفراق عند والدته.

..وزوجة مفتاح تناشد رئيس الجمهورية

فخامة الوالد/ رئيس الجمهورية - حفظكم الله

لايخفى على فخامتكم أن زوجي العلامة محمد أحمد مفتاح محتجز لدى الأمن السياسي منذ أكثر من شهرين وهو إلى اليوم مازال هناك ونحن ممنوعون من زيارته ولانعلم عنه شيئا،ولا أن ندخل إليه أي شيء،بل لا نعلم هل فعلا هو موجود لدى الأمن السياسي كما يقولون أم هو في مكان آخر، هل صحته جيدة، كيف هي أحواله وقد راجعت جهاز الأمن السياسي فأخبروني بأنه لاحاجة لمراجعتهم هم وإنما الموضوع هو بين يديكم.

وها أنا وأولادي نلتمس من فخامتكم التدخل الإنساني العاجل من أجل إطلاق سراحه" فالله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه" وأنت راعي الأمة والناس وأملنا كبير فيكم واستجابتكم الإنسانية لندائنا.

والله معكم لفعل الخيرات

ابنتكم زوجة العلامة
محمد أحمد مفتاح وأولاده

رمية تماس

سبب هبوط الجيل

القرار الذي اتخذته إدارة نادي شباب الجيل بحق سبعة من لاعبي الفريق الأول لكرة القدم بعد هبوط الفريق إلى مصاف أندية الدرجة الثانية الموسم الفارط، أثار استغراب المتابعين. حيث إن القرار قضى بالإيقاف لمدة عام بحق اللاعبين: محمد الطاحوس، علي مسعود، علي حكمي، حمدي عطفان، علاء المحويتي، مروان نور، عبد القادر الرواعدي؛ وإنذار كل من إسماعيل الماس ووائل الصلوي، على اعتبار أن هؤلاء اللاعبين كانوا السبب في هبوط الفريق. وجاء في القرار أن السبب "سوء السلوك والتطاول على الإدارة والتهاون في بعض المباريات".

اللاعبون بدورهم رفضوا القرار وحملوا الإدارة مسؤولية الهبوط. واعتبروا القرار بمثابة بحث الإدارة عن كبش فداء لتحميله وزر إخفاقاتها.

مراقبون أبدوا استغرابهم من محاولة اختزال إدارة الجيل مسؤولية هبوط الفريق في تسعة لاعبين وتجاهلها لأمور أخرى ساهمت في هبوط الفريق، عل أهمها التجاهل الإداري لشكاوى اللاعبين أثناء الموسم. ويبقى التساؤل: أين كانت الإدارة أثناء مباريات الدوري وعند تهاون اللاعبين؟

أوف سايد!

مخيمات "الهبر" الصيفية

تعيش المحافظات هذه الأيام موسم "المخيمات الصيفية" حيث بلغ عددها هذا العام حوالي (712) مركزاً، انظم إليها قرابة 284 ألف مشارك من الجنسين. المدهش في الأمر إن الحكومة اعتمدت مبلغ مليار ريال كميزانية لتلك المراكز والمخيمات الصيفية. الرقم خيالي ولا يتناسب مع حجم الأنشطة التي يتم تنفيذها في تلك المراكز والبالغة حوالي 60 نشاطاً كما إن الفترة قصيرة لا تتجاوز 40 يوماً.

أضحت المراكز الصيفية بمثابة بقرة حلوب يتم الاستفادة منها واستثمارها لمصلحة القائمين على تلك المخيمات دون المشاركين فيها، الذين يبحثون في بعض المراكز عن مياه الشرب الباردة. ويبقى الروتين الممل لتلك المراكز، وما تقدمه من أنشطة جامدة لا تتواكب وروح العصر، عقدة تعانيها المراكز في كل مرة دون أن يكلف القائمون عليها أنفسهم عناء ابتكار أنشطة جديدة من شأنها تنمية مواهب وقدرات الشباب بعيداً عن محاضرات التلقين الموجهة الأهداف والتي يغلب عليها الطابع الحزبي.

ثم هل تستطيع لجنة الشباب بالبرلمان إن تجري تحقيقاً في موضوع المخيمات الصيفية منذ تدشينها لتكشف للرأي المحلي حقيقة ما يدور؟ وأين تصرف تلك المبالغ الباهظة؟

ركلة حرة

يسددها هذا الأسبوع:
عبدالهادي ناجي علي
alhadi68@hotmail.com

مراكز صيفية بحاجة لتقييم

المراكز الصيفية المنتشرة في كافة محافظات الجمهورية ينبغي أن تخضع لتقييم دقيق ومنطقي من قبل المعنيين بها: وزارة الشباب والرياضة ووزارة الأوقاف. فالحاصل أن المراكز الحالية اتسعت قاعدتها وانتشرت بصورة كبيرة عن السنوات الماضية، وهو أمر مستحب وجميل وزاد دعمها عن سابقاتها من المراكز. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل المراكز الحالية اليوم تؤدي واجبها بشكل سليم وطبيعي تجاه الشباب وفعلاً تعمل على غرس قيم الفضيلة والوسطية والاعتدال التي تسعى الدولة للحشد من أجل تعزيز تلك المفاهيم بين أوساط الشباب بعد أن كان ما كان من ظهور بذرة التطرف والغلو هنا وهناك في "يمن الحكمة والإيمان"؟ نحن نشدد على أن يكون هناك غرس مفاهيم وقيم تحمي الشباب والفتيات من الانجرار وراء التطرف والاستغلال السيئ لهم من قبل من يرون أنهم أصحاب حق في محاربتهم لقيم التفسخ والانحلال والعبث بالأخلاق العامة في الجيل الناشئ من خلال تركه يسيح في الأرض لا هدف ولا غاية ترشده الطريق، فكان لا بد من وجود طرفي المعادلة في الواقع، الأول يريد أن يغرز قيم الولاء وقيم الجهاد والعنف ضد كل ما هو سيئ ومنبوذ ولا دين له ولا ملة تشرعه وتحلله، والطرف الآخر يرى أن الدعوة قائمة على "الحكمة والموعظة الحسنة"، وبالتالي فإنه لا بد من السعي لكي تحشر عقول النشء بمفاهيم قالوا إنها تدعو إلى الوسطية والاعتدال وبدأوا يفكرون بوسائل وآليات تساعد على تحقيق ذلك، فرأوا أن المراكز الصيفية جزء من الآليات التي ينبغي الحرص عليها لأنها تجمع فئات عمرية مختلفة من البنين والبنات.

وجدت المراكز الصيفية. زرنا بعضها. وجدنا فيها من الإبداع الشيء الطيب. ورأينا فيها من القصور الداعي للقلق على مصير من التحق بها سيخرج كما دخل إليها فاض المخ ورأينا في مراكز إبداع الفتاة يتجدد ويتفوق على الفتى الذي في معظم المراكز لا وجود له إلا في النادر. بمعنى أن مراكز الفتيات في تعز تعيش حالة استثنائية من النشاط والحماس والرغبة في الإبداع، عكس الفتيان الذين وجدنا مراكز منتظرة يلتحق فيها فتيان من المريخ وليس من الأرض فقد عزف الكثير منهم عن الالتحاق بها.

عزوف الشباب عن الالتحاق بالمراكز الصيفية مسألة ينبغي ألا تمر مرور الكرام على المعنيين بالأمر، فقد يكون هناك مسببات وعوامل أدت إلى حجب الشباب عن اللحاق بطابور المراكز الصيفية، فإذا عرف السبب حينها سيكون تسليمنا ببطلان العجب.

المراكز الصيفية تصرف لها المليارات. ولكن الشكوى في الميدان أنها لا تفي بمتطلبات العمل وتوفير مستلزمات المراكز التي تعمل وتقدم شيئا للواقع من خلال منتوجات وأعمال إبداعية تنفذها أنامل وأيادي فتيان وفتيات. لكن هل من استمرار لاحتضان المبدعين والمبدعات بعد انتهاء المراكز الصيفية من خلال تقديمهم لمؤسسات أكثر اهتماماً بإبداعات الشباب؟ أم أننا سنقول بعد المراكز الصيفية: رحم الله من كان عامل تشجيع ودعم لموهوب! وقاتل الله من يتاجر بأسماء الشباب ويعبث بعقولهم وسط معمعة من الضياع لكثير من المواهب بسبب سوء الاستفادة وسوء التوجيه لها!؟

وفات علي الأشول..

نعتْه الأسرة الرياضية الدولية... وغاب نعي اتحاد الكرة اليمني

■ المحرر الرياضي

"باسم أسرة الاتحاد الآسيوي لكرة القدم أتقدم بعميق التعازي والمواساة لأسرة وأصدقاء علي الأشول.. لقد خدم كرة القدم اليمنية بشكل مميز وقادها في أوقات صعبة ليساعدها على الاستقرار".

بهذه الصيغة بدأ رئيس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم السيد محمد بن همام تعزيته للشعب اليمني عامة والأسرة الرياضة على وجه الخصوص في وفاة الأستاذ علي احمد الأشول رئيس الاتحاد اليمني العام لكرة القدم الأسبق.

التعزية التي نشرها الموقع الرسمي للاتحاد اليمني العام لكرة القدم على الشبكة العنكبوتية جاء فيها ايضاً: "لن أنسى الأفكار التي كان يقدمها لتطوير لعبة كرة القدم. هذه خسارة كبيرة لليمن ولكرة القدم الآسيوية. وسنفتقد جميعاً علي الذي سيبقى دوماً في ذاكرتنا".

من بين التعازي المنشورة على موقع اتحاد الكرة تعزية من رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم السيد جوزيف بلاتر. وذكر الموقع أن الاتحاد الدولي لكرة القدم (fifa) أعد بيان نعي وقام بتوزيعه على جميع الاتحادات القارية والوطنية في العالم تضمن نبذة عن حياة الفقيد الراحل والخدمات الكبيرة التي قدمها لكرة القدم اليمنية. وذكر الموقع أن الاتحاد تلقى العديد من التعازي من الاتحادات العربية والآسيوية والأفريقية والأوروبية بوفاة فقيد الوطن والرياضة ومنتسبي كرة القدم اليمنية المرحوم علي أحمد الأشول رئيس إتحاد كرة القدم السابق.

هذا وكان الأستاذ علي الأشول قد انتقل إلى جوار ربه مساء يوم الثلاثاء قبل الماضي الموافق 2008/7/22 في مطار صنعاء الدولي أثناء استعداده للسفر إلى الخارج لتلقي العلاج جراء الأزمة القلبية والجلطة الدماغية التي تعرض لها قبل أربعة شهور. علماً بأن معاناته مع الجلطات كانت قد بدأت قبل ثلاث سنوات.

وكان الأشول قد بدأ مشواره الرياضي لاعباً لكرة القدم والسلة عام 1972 في صفوف وحدة صنعاء. وفي 1976 انضم للمنتخب قبل أن يصبح قائداً له بعد ذلك بأربع أعوام.

وفي مطلع الثمانينيات أصبح عضواً في

■ حتى صورته بخلوا عن نشرها في موقع الاتحاد

■ بن همام: سنفتقد جميعاً "علي" الذي سيبقى دوماً في ذاكرتنا

اتحاد كرة القدم قبل أن يتولى رئاسته عام 1987، وعند تحقيق الوحدة أصبح رئيساً للاتحاد واستمرت رئاسته حتى عام 2000. وبشهادة عدد كبير من الرياضيين في بلادنا فإن فترة قيادته هي الأفضل بكل المقاييس من حيث طبيعة العمل الإداري والاهتمام بالكفاءات الرياضية والاهتمام بالبطولات وإشاعة مبدأ المساواة بين مختلف الأندية دون تفضيل لون على آخر.

وقد تمت الإطاحة به في انتخابات 2000 عن طريق استخدام المال العام وشتى أدوات التنافس غير الشريف، حيث كانت السياسة حاضرة بقوة القبيلة في يوم غابت عنه الرياضة والروح الرياضية. حتى حزبه (المؤتمر الشعبي العام) وقف ضده في تلك الانتخابات لأسباب يعرفها الشارع الرياضي ولا علاقة لها بكرة القدم اليمنية وتطورها. وقيل يومها إن الأصوات التي حصل عليها الأشول في تلك الانتخابات هي أصوات الرياضيين الحقيقيين.

حاول الأشول العودة مجدداً إلى اتحاد الكرة ليسخر خدماته وخبراته لمصلحة كرة القدم اليمنية من خلال انتخابات الاتحادات الرياضية (الدورة الانتخابية الأخيرة)، يتملكه شيء من لعل وعسى أن الوعي لدى الناخب الرياضي قد تغير بعد سنوات مضت حفلت بالعجائب والغرائب وتغييب أهل الخبرة والتخصص...! بطبعه الأشول حسن النوايا والتي لا تفيد في مجتمع كهذا سادته قيم وسلوكيات غريبة. فما كان إلا أن وجهت إليه ضربة أخرى ليسقط في الانتخابات للمرة الثانية، ليس لعيب فيه بقدر ما هو في البيئة الانتخابية غير الصالحة وما شهدته من مؤثرات خارجية على إرادة الناخب الذي فضل حفنة من المال أو أوراق القات ليحشو بها فمه على أن يغلب المصلحة العامة.

عاد الأشول إلى عمله وكيلا لوزارة الأشغال العامة والطرق (تم إقصاؤه من المنصب قبل عامين) يندب حظ كرة القدم اليمنية العاثر ويعيد ذكريات ومآثر أيام خلت لم يكن للمال شان بها ولم يكن الغرباء قد ظهروا في ميادين الساحرة المستديرة.

مرض الأشول وغاب عنه الجميع، إلا أولئك الذين يحملون قيم الماضي الجميل. تخلى عنه أهل الشأن الكروي والرياضي والسياسي. لم يكن لذنب اغترفه بقدر ما هو جحود ونكران وفقدان للمعاني الإنسانية النبيلة.

مات الأشول وغاب أصحاب الرئاسة والريادة في مبنى جول. غاب العيسي ونوابه. حضر الأمين العام الذي يحمل بداخله شيئا من قيم الماضي لكنها توارت أمام الاستحداثات التي تمت في جسد الكرة اليمنية وشوهته.

بخلوا بالحضور. قد يكون لانشغال ما؛ لكن ذاك لا يعفيهم من واجب نعي الأشول للجماهير الرياضية في اليمن. تصوروا! حتى صورة الأشول غابت عن الموقع الرسمي للاتحاد العام لكرة القدم وحلت محلها صور بن همام وبلاتر، مع خبر تعازيهم بوفاة الأشول!

أين بيان نعي اتحاد الكرة؟ أين صورة الأشول؟ ولماذا غابت؟

ما هي الخطوات المستقبلية التي سيقدم عليها اتحاد الكرة لتكريم الراحل؟ نطالب بالتكريم لأنها عادة أضحت مجسدة لدينا حيث إننا لا نقدم على تكريم القيادات والمبدعين إلا بعد رحيلهم؛ اعترافاً منا بالعجز والجحود والنكران عن تقديرهم وهم يمشون بيننا وأمام أعيننا.

ماذا لو أن وزارة الشباب والرياضة واتحاد الكرة اتفقوا على إطلاق اسم الفقيد الراحل على أحد ملاعبنا والتي تحمل اسم 22مايو؟ انظروا إلى أي مرحلة بلغ عجزنا! عدد من الملاعب تحمل الاسم نفسه! هذا لا يحدث إلا عندنا.

رحل علي الأشول عن مجتمع رياضي غابت عنه كثير من المعاني السامية، فهل ستعود تلك المعاني والقيم؟ أم أنها رحلت بلا عودة كرحيل موتانا؟

أيهما أكبر: الرئيس أم الوطن!؟

تتسابق الاتحادات الرياضية المختلفة لتنظيم بطولات تحمل اسم الرئيس الصالح. التسابق بحد ذاته ظاهرة ايجابية، شريطة ارتباطه بخطط عملية واستراتيجيات ممنهجة ومحددة بوقت زمني بعيداً عن المزاجية.

الملاحظ أن التسابق يأتي في إطار الفوز بالرضا بصرف النظر عن مدى استفادة الرياضة من تلك البطولات. ومدى جاهزية الأندية والمشاركين فيها. والأدهى من هذا كله التصريحات التي يطلقها القائمين على أمور تلك الاتحادات والتي تؤكد أن هذه البطولة أو تلك تأتي في سياق تنفيذ البرنامج الانتخابي للرئيس، متجاهلة البرنامج الانتخابي للاتحاد المعني وخططه وبرامجه.

ليس ذلك مقصدنا بقدر ما هو إصرار الاتحاد اليمني العام لكرة القدم على إطلاق تسمية كأس الرئيس على بطولة الكأس، والتي كانت تسمى بكأس الجمهورية.

قبل أيام انتهت بطولة الكأس بلقاء جمع فريقي هلال الحديدة وشعب حضرموت. وقد تمكن الهلال من الفوز بالبطولة بهدفين نظيفين ليجمع بين الدوري والكأس لهذا الموسم.

المباراة غاب عنها الرئيس كعادته دائماً، حيث أنه لم يحضر أي نهائي في بلادنا، وكان حضوره لنهائي خليجي 18 في الإمارات بمثابة استثناء لقاعدة عدم الحضور.

في بلاد الله الواسعة يسمون الأشياء بمسمياتها، بمعنى أن بطولات الكأس تسمى باسم الجمهورية، أو باسم البلد مباشرة مثل كأس مصر عدا الدول التي تأخذ بنظام الحكم الملكي أو الأسري.

فمتى يعود كأس الجمهورية؟

اتحاد الكرة.. والتجاوز الفاضح

تبقى العشوائية هي التي تتحكم في مفاصل اتحاد الكرة، ومزاج القائمين عليه هو القانون السائد. ليس في ذلك تجنٍ، بقدر ما هي حقائق تؤكدها وقائع لم يتوقف مسلسلها بعد. من ذلك ما حدث مؤخراً مع أربعة من لاعبي فريق مايو الهابط إلى أندية الدرجة الثانية، وهم: فارس جار الله، علي المطري، احمد الهردي، ومحمد الوصابي. اللاعبون طاروا إلى مصر للعب مع إحدى الشركات تحت مسمى "مواهب" (أي لم يسبق لهم اللعب مع أي ناد رسمي).

الحكاية تبدأ من اتحاد الكرة الذي قام اثنان من أفراده (عبد الله الثريا نائب رئيس لجنة المسابقات، وعبد المنان المجهلي إداري منتخب) بالتفاوض مع مندوب الشركة القادم إلى اليمن واللاعبين وتقديمهم على أنهم مواهب دون الرجوع إلى إدارة ناديهم التي اكتشفت الأمر بعد سفر الأربعة إلى مصر.

إدارة مايو رفعت مذكرة إلى اتحاد الكرة تطالب من خلالها بإعادة اللاعبين كحق من حقوقها.

ما حدث يتجاوز قوانين العقل والمنطق ويعبّر عن مدى الحالة التي وصلت إليها كرة القدم في بلادنا في ظل غياب مبدأ الحساب والعقاب، هكذا في وضح النهار يتم ممارسة التجاوزات وارتكاب الخروقات دون وجل أو حياء. كل ذلك بفضل الثقافة التي أسس لها البعض في مبنى جول. صحيح إذا لم تستح فاصنع ما شئت.

الراعي وقصة ثورة وثوار

عبدالباري طاهر

قصة ثورة وثوار مجلدان ضخمان، المجلد الأول يقع في 249 صفحة قطع كبير نسبياً، وهو عبارة عن حوار ضاف واسع وشامل أجراه الزميل الصحفي القدير صادق ناشر مع المناضل السبتمبري الكبير الاستاذ عبدالله الراعي، وصادق صحفي مهني محترف عمل في عدة صحف:

وقد سبق له أن أجرى حوارات مائزة مع العميد الفقيد يحيى المتوكل، ومع الاستاذ الشهيد جارالله عمر ومع العديد من الشخصيات المهمة أمثال الشيخ سنان أبولحوم.

ولكن اللقاء الطويل والموسع مع المناضل الكبير عبدالله الراعي يتسم بقدر غير يسير من التتبع والرصد ومتابعة مسار وحياة هذا القائد السبتمبري الذي ارتبط بالحركة الوطنية في شمال الوطن منذ اليناعة، وأصبح مطلع الستينيات واحداً من مؤسسي الخلايا الاولى والاساسية لتنظيم الضباط الاحرار، وهو التنظيم السري العسكري الذي أبزغ فجر السادس والعشرين من سبتمبر62.

وكان الراعي، أيضاً، واحداً من أوائل الضباط المنتمين إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، بل في رأسه القيادي.

وتنظيم الضباط الأحرار وإن تشكل بالأساس من الضباط الصغار خريجي المدارس الثانوية في صنعاء، ومن ذوي الانتماء الكادح، ومن الاتجاهات القومية واليسارية، إلا أن غالبية قيادته ومقاعده كانت ذات انتماء بعثي، وكان الراعي واحداً من هذه القيادة.

في المقدمة الضافية يشير صادق أن الحوار مع عبدالله الراعي لم يكن سهلاً. لأن الرجل ظل يخبئ أسراراً طمرتها الأحداث. والحقيقة، وإضافة إلى إيماءة صادق، فإن الأهم أن مذكرات الراعي تكشف عن جوانب لم تكن مطروقة في الوثائق والأدبيات المدونة. كما أنه -وهذا مهم أيضاً- يقدم رؤية وقراءة مغايرة ومختلفة بهذا القدر أو ذاك مع المتداول والسائد في الادبيات السبتمبرية.

كما أن الكتاب في الجزء الثاني منه مزود بالعديد من الوثائق والمعلومات المهمة التي تؤكد صدق روايته.

في المقابلة يترصد الراعي مرحلة الطفولة البائسة ليس بالنسبة له فقط، وإنما بالنسبة لليمن واليمنيين جميعاً. فاليمن في مطلع الاربعينيات كان يعيش القرون الوسطى؛ فلا بنية تحتية: لاماء ولا كهرباء، ولا مواصلات، ولا اتصالات ولا تعليم ولا تطبيب، وتحصد الاوبئة والامراض الفتاكة المئات والآلاف سنوياً. أما المجاعات المستدامة فأمر مألوف واعتيادي.

يتحدث عن خاصه ويربطه بالعام، كما يأتي على العزلة القاتلة التي عاشها شمال اليمن في ظل «المتوكلية اليمنية»، ويتناول انقلاب 55 في تعز بقيادة الشهيد أحمد الثلايا وما أعقب ذلك من انفتاح نسبي، وتواصل أو بالاحرى بداية التواصل مع عدن. ثم الانفتاح على ثورة يوليو 52 في مصر. ويشيد بدور الفقيد الكبير أحمد المروني أحد الضباط المنبعثين إلى العراق، وتأثير منشورات الاحرار في عدن: الزبيري والنعمان. وميزة مذكرات الراعي أنه لا يعتمد في تدوينها على الذاكرة. بل إن دأبه على تدوين الاحداث والوقائع قد أمده بذخيرة حية للكتابة، وابقى جذوة الاحداث متقدة في الوعي. فهو يتذكر أسماء الكتب التي فتقت وعيه على الحياة والسياسة والتفكير. كما يتذكر ايضاً زملاءه في مراحل الطلب الاولى وصولاً إلى رفاقه في التنظيم، ويشيد بدور الأساتذة حينها: البردوني والمقالح وأحمد ضيف الله والذماري وعنان، وبداية قراءة بعض أدبيات البعث.

ويسرد مشاركته في أول مظاهرة طلابية في صنعاء عقب العدوان الثلاثي 56. ويقينا فإن انكسار العدوان الثلاثي على مصر قد وضع ثورة يوليو في مركز الصدارة للامة العربية كلها، وأصبح للثورة القومية في مصر وللزعيم جمال عبدالناصر تأثير كبير على الاتجاهات السياسية والفكرية في المنطقة العربية بما في ذلك الشيوعيون والبعث والاخوان المسلمون، وبدأ ناصر نفسه ينحو منحى يسارياً فأسس مع نهرو، وتيو، وسكارنو وشوع لاي، حركة عدم الانحياز وبدأت علاقاته تقوى بالاتحاد السوفيتي والديمقراطيات الشعبية حينها، ومن يقرأ أدبيات الماركسيين العرب والبعث والاخوان المسلمين فيما بعد العدوان الثلاثي يدرك عمق التأثير لمصر الناصرية على هذه الاتجاهات.

وفي اليمن، فإن التأثير كان مزدوجاً أو مختلفاً، ففي حين أضعف أو كشف هشاشة وعجز الحركات التقليدية الأم: حزب الاحرار في المتوكلية اليمنية ورابطة أبناء الجنوب العربي في عدن، فقد قوى التيارات القومية واليسارية الماركسية، فقد بدأ الجميع في التحول يساراً وبدأت التنظيمات تمتد إلى مختلف أسقاع الوطن العربي واشتد ساعد حركات التحرر الوطني، وتعاظم تأثير الفكر القومي ذى المنحى اليساري «نصف الديمقراطي ونصف الاشتراكي» إن جاز التعبير.

وكان تأثير الثورة المصرية على اليمن كبيراً وفاعلاً خصوصاً وأنه أتى بعد فشل ثورة 48 في صنعاء، وما أعقبها من مجازر واعتقالات وقمع وإرهاب، وتكفير العصرية والعصريين، وهم قلة من المستنيرين والادباء والمثقفين «المهتمين بأحداث العصر وقضاياه».

ويهرش الراعي ذاكرته للتسجيل عن بداية التواصل وتأسيس الخلايا الاولى لحزب البعث ابتداء من عدن أواخر الخمسينيات، ويسرد الشخصيات الرئيسية الاولى في عدن: أنيس حسن يحيى والأسودي وأحمد حيدر و«علي» مسواط - سعيد مسواط والقاضي إلخ.

والواقع أن البعث أو البقية الصالحة فيه بحاجة إلى ندوة أو أكثر للتنادي لتدوين البدايات الاولى والمراحل المختلفة لنشأة حزب لعب دور البطولة على مدى عقود في اليمن بشطريه. فالكتابة من خارج البعث، أو بالاستناد إلى الذاكرة الفردية وإن كانت مهمة، إلا أنها لا تكفي لإبراز صورة الحقيقة كاملة خصوصاً في ظروف تشطيرية وغاية في التخلف والظلام. فللأستاذ محسن أحمد العيني رؤيته للبداية. كما أن لموسى الكاظم في حضرموت وشيخان وأخوه أحمد الحبشي - مد الله في عمره وعلي عقيل رؤية عن البداية قد تتفق هنا وقد تختلف هناك، ولاشك أن للدكتور عبدالعزيز المقالح وعلي بن علي الجايفي والدكتور ناجي سريع رؤيتهم أيضاً للبداية التي تؤرخ للبدايات في صنعاء، وهناك بدايات في مصر يستطيع الاستاذ يحيى الشامي ومطهر علي الارياني أن يتحدثا عنها.

صحيح أن عدن كانت الحاضنة الاولى لميلاد كل الاتجاهات السياسية والفكرية، ولكن هناك بدايات أولى في القاهرة، وبدايات فيما بعد في تعز وبدايات في حضرموت وفي صنعاء، والامر طبيعي في بلد مشطور ومتفاوت التطور بشكل مريع.

ويشير إلى زملائه في كلية الطيران والدفع الأخرى التي درست وتخرجت من الكليات المختلفة، ويقدم رؤيته للبدايات الاولى لتكوين الخلايا الاساسية لنشأة التنظيم، ويؤكد، وهو على حق، أن الجيش حينها كان أداة التغيير الوحيدة التي يراهن عليها في ظل غياب كل مؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك الاحزاب السياسية الفاعلية والحية، والصحافة الحرة والرأي العام القوي والمؤتمر، وحقاً فإن المتوكلية اليمنية أو جزيرة واق الواق كرواية الزبيري، أو مملكة الموتي كتسمية سلفاتور أبو نتي لم يكن فيها شيء يتحرك غير طلاب وجنود وضباط الكلية الحربية، وغالبيتهم ذو انتماء كادح وفكر قومي يساري تقدمي.

والراعي ككثير من الضباط الصغار يحرص على إنصاف حمود الجايفي، ويعلن خلافه مع الدكتور عبدالرحمن البيضاني، ويري ومعه حق، أن الجايفي كان أكثر حذراً وحيطة، بل إدراكاً للتركيبة المجتمعية القبائلية المقاتلة والمعادية للتطور والحداثة والتغيير.

وقد أكدت الاحداث والحروب التي اعقبت ثورة سبتمبر 62 صدق رؤية الجايفي، وانحياز الراعي لمغامرة اللقية ضداً على عقلانية الجايفي وحكمته، يعكس مزاج الضباط الصغار الأكثر ميلاً للمغامرة، وربما كان الراعي أكثر إنصافاً للمشير السلال رغم اختلافه الواصل حد الحكم بالاعدام، وهو حكم جائر بكل المقاييس.

وتتجلى روعة موقف الراعي في مذكراته الانصاف الحقيقي للثورة المصرية، ونقد المراهنة على موقف شيوخ وزعماء القبائل الذين لعبوا في مختلف ميادين القتال وكدسوا ثروات هائلة من تجارة الحرب وعلى حساب أمن البلد وسلامه واستقراره.

معادن الرجال!!

علي النقي

تابعوه، ولاحقوه، ثم سجنوه! وموورست بحقه في السجن الضغوط، والمساومات، وحاول معه المقربون، والأتباع، ونخاسو السياسة، ومازالوا يعملون على حملة على التراجع، والتنازل عن موقفه، لكنه ظل متمسكاً بموقفه رافضاً قهر إرادته التي مثلت إرادة شعب بأكمله، لم يذعن للذل، والمهانة ولم يكذب نفسه! ويلعن أمسه!! كما أرادوا، ولقن السجانين درساً قاسياً في الثبات على القيم، وأثبت بالفعل وبالقول، أن الناس معادن منهم الذهب، ومنهم الصفر!، و(باعوم) ذهب أبريز بينما آخرون ممن لمعوا في الحراك السلمي في المحافظات الجنوبية سقطوا عند أول محك، واختبار حقيقي لمدى صلابتهم، وصدق قدرتهم وقناعتهم! ولست هنا بصدد المقارنة بين (باعوم) وهؤلاء؛ فشتان ما بين الثرى، والثريا!! وليس كل ما يلمع ذهباً وإن أعجبك بريقه! فالصفر يشبه الذهب في اللون لا غير.. هذا وعلى الرغم من اختلافي مع الاستاذ (باعوم) في الرأي إلا أن هذا الاختلاف لا يمنعني من إنصافه لأن صلابته تظل محك أعجاب وتقدير، ففي المواقف الصعبة ووقت الشدائد تتجلى معادن الرجال، ومعدن (باعوم) نفيس، وأصيل، فهو لم يرتمي في أحضان (المهرجين)!! طالباً العفو، والسماح والاعتذار!!، وربما غيره فعل ذلك مكرهاً وتحت الضغط!، وربما فعها طمعاً، ولو بدور صغير في المستقبل (كمبارس) في عروض المهجرين!، ولا شماتة في ذلك، لكن على الاقل قبل الإقدام على اتخاذ أي موقف هل واجه نفسه منذ البداية، وقبل تبني هذا الموقف أو ذاك، وفكر ملياً فيما ينتظره من مصير؟ وهل في وسعه تحمل ضريبته؟.

إن الرائد لا يكذب أهله إن كان رياديا حقاً، لأن الريادة لها شروط ومقومات وكلفتها باهضة قد تصل في بعض الاحيان إلى التضحية بالروح!

وما مر به (باعوم) كشف بحق عن ريادته التي باتت مدرسة يتعلم منها الأجيال معاني الصدق، والصبر على المكاره!.

قمح الإمارات.. وقود الانتخابات القادمة

يحيى سعيد السادة
abowahib@yahoo.com

ما من شك أن وضعنا الاقتصادي والمعيشي المتردي، والمكشوف أساسا لكل مواطن في الداخل والخارج، وكذا لمحيطنا العربي، وللعالم، هو ما دفع بالإخوة الأشقاء في دولة الإمارات العربية المتحدة لتخصيص هدية غذائية تحتوي على خمسمائة ألف طن من مادة القم، ما يعادل عشرة ملايين كيس، إذا ما وزعت بالفعل فإن كل مواطن، أيًا كان انتماؤه، سيحصل على نصف كيس، الأمر الذي سيساعد على تخفيف ولو جزء من معاناة الناس، الناجمة عن الفقر المحدق بهم والمطوق لأعناقهم منذ سنوات، والذي يتزايد يوما بعد يوم جراء البطالة وانعدام فرص العمل، وما يقابل ذلك من ارتفاع جنوني غير مسبوق في أسعار المواد الأساسية وغير الأساسية.

عند هذا الخبر المتعلق بالكمية المهداة ومصدرها يظل الخبر في إطاره الطبيعي؛ كون العلاقة القائمة بين الدول، وبالذات بين الأشقاء، تستدعي مثل هذه اللفتة الكريمة، في ظل التهديد بالمجاعة التي ربما تتعرض لها بلادنا كواحدة من البلدان المصنفة في خانة الدول الفقيرة، التي تعتمد في تغطية احتياجات مواطنيها على الاستيراد بدلاً من زراعة الأرض بغية الوصول إلى الاكتفاء الذاتي، الذي لا يصعب تحقيقه، إذا ما توفرت الإرادة السياسية، وسخرت الإمكانات المتاحة والمهدرة لذلك. ما هو غير طبيعي في هذا الأمر ما يثار حول مصير هذه الكمية المهداة والآلية التي سيتم التوزيع من خلالها وأرجحية السلطة بين التوزيع والتأجيل وفقاً للأهداف التي تبتغي تحقيقها، وبما يعزز من مواقعها في الانتخابات البرلمانية القادمة، وحول إمكانية إقدام السلطة على ابتلاع هذه الكمية. هذا الكلام إذا ما ثبتت صحته فإن أخطار مثل هذا التصرف تفوق بكثير الفوائد المرجوة التي يتعشم المنظرون تحقيقها؛ كون هذا التنظير الشيطاني يتعارض في الأساس مع الهدف السامي والنبيل الذي رسمته وأعلنته القيادة السياسية في الإمارات. كما أنه يتعارض مع القيم والمُثل والأخلاق التي تدعو جميعها إلى ترفع الإنسان عن التلذذ بجوع غيره وفقره وحاجته الماسة لأي مساعدة إنسانية، خاصة في ظل الفقر المدقع الذي تعاني منه شرائح واسعة من مجتمعنا، وفي ظل المجاعات المتوقعة التي ينذر بها العديد من التقارير الدولية، والتي في مقدمتها تقرير منظمة "الفاو" للغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة. هذا من الجانب الإنساني والأخلاقي. أما من الجانب السياسي فإن مسؤولية الأخ الرئيس تجاه مواطنيه لا تتجزأ. كما يفترض بها أن لا توظف لمصلحة تنظيم سياسي بعينه على حساب أوجاع ملايين الناس وآلامهم، حتى لو كان في الأمر تحقيق مكسب سياسي على الأرض؛ إذ عند خط الجوع تسقط كل الذرائع "الماكيافيللية"، خاصة إذا ما كان ثمن الوسيلة المستخدمة لتحقيق غاية سياسية هي استمرار جوع الناس واستمرار معاناتهم اليومية؛ مما يحتم على المنظرين لهذا المشروع القاتل والمدمر لما تبقى من أمل في نفوس الناس نحو إصلاح هذا البلد، أن يمسحوا من ذاكرتهم ما رسم فيها من مخططات، وأن يعملوا على تبخير ما تجمد في قيعان أدمغتهم من مشاريع سياسية بغية الإضرار بالخصم؛ كون هذه الأذية لن تمس بغير الجوعى والعاطلين والمقعدين، بينما قادة التنظيمات، الذين هم في أبراج عالية ومحصنة، لن يصلهم هذا اللهب على الإطلاق؛ كونهم أبعد ما يكونون عن حافة الجوع الذي يقف على تماس منه فقط ملايين الفقراء الذين لا علاقة لهم بالسياسة حتى وهم يمارسون الاقتراع تلو الاقتراع. فكثير من المخططات غير المدروسة بعناية، والتي تطهى على استعجال، كثير منها يفشل، بحيث لا ينتج عنه غير ما هو عكسي، وما هو غير متوقع. فمَن من الجائعين إن كان في خط الموالاة قادر على الانتظار حتى إبريل 2009، ليحصل على حفنة من هذا القمح!؟ ومن من الجائعين في الخط المعارض قادر على النسيان أو الغفران للسلطة إن هي حاولت إقصاءه من طوابير الجائعين بذريعة الاختلاف في الرؤى والتوجهات السياسية التي من المؤكد أن نسبة كبيرة من الموالاة والمعارضة لا يفقهونها؛ كون كل واحد من هؤلاء ما إن يُسقط ورقة الاقتراع في الصندوق حتى ينام نومة أهل الكهف ليصحو على وقع طبول اقتراع آخر!؟ في ظل هذا الواقع، الذي لا يمكن في ضوئه تسمية الانتخابات غير أنها لعبة ترفيهية تجري بين الحين والآخر كما هو ركض الثيران وراء الناس في شوارع مدينة "بامبلونا" في أسبانيا؛ في ظل ذلك يمكننا القول إن الانتخابات ليست عقيدة يعاقب المرء عليها لدرجة حرمانه من معونة القمح إذا ما أخل بجوهرها ومضامينها؛ إذ يتحتم على السلطة الفصل بين السياسة والأخلاق، خاصة عندما يتعلق الأمر بالجانب الإنساني، من خلال تجنيب الناس في هذا البلد حمى ظاهرة استغلالهم عند كل محطة انتخابية، نتيجة إقحام لقمة العيش في معمعة تلك المعتركات، طالما أثبت هذا المواطن في كل المحطات الانتخابية السابقة، وبما لا يدع مجالاً للشك، أنه لا يختلف في تفكيره وتركيبته عن تفكير وتركيبة جنود الإسكندر الأكبر، الذين زج بهم في حروب لا هدف ولا طائل من ورائها غير جندلة الأمم والشعوب، دون أن يسألوا قائدهم يوماً ولو لمرة واحدة عن سبب قيامهم بذلك، ودون أن ينالهم من غنائم تلك الحروب شيء غير إشباع نزوات قائدهم، وربما إشباع جوعهم؛ هذا الإشباع الذي لم يصل إليه بعد مواطنو التصويت في هذا البلد، إذ مازال حكراً على كبار القوم، الذين ما زال دورهم محصورا في إحضار الشوالات الفارغة لملئها من غنائم كل موسم من مواسم الحصاد المتعاقبة.

في 2005 اتخذ البنك المركزي اليمني قرارا بتصفية البنك الوطني بعد أن وصل به الحال إلى حالة الإفلاس، وتقييم طبيعة المشكلة حينها التي تسببت في انهيار البنك والمتمثلة بفساد الإدارة وعبثها التي تسببت في ضياع أموال المودعين والمساهمين، ووقع في عدة مشكلات تمويلية وإدارية، وارتكب العديد من المخالفات المالية والفنية والقانونية، وكان أكثر جرأة على مخالفة ضوابط وقواعد وأحكام النظام والقانون المصرفيين. ومشكلة البنك لم تكن وليدة تلك الفترة، بل كانت منذ سنوات. وكان تقرير للبنك المركزي قد أوضح في 2001 أن البنك الوطني يعاني من أوضاع سيئة، ونصح حينها بالتدخل لتصفية البنك، لكن البنك المركزي تغاضى عن مسؤوليته وجعل البنك يواصل نشاطه دون أن يدرك الناس والمودعون حقيقة البنك وأودعوا أموالهم في البنك على ضمانة رقابة البنك المركزي ومسؤوليته والموافقة على تلك الميزانيات التي كانت تنشر وتظهر البنك في مستوى ناجح.

البنك المركزي فساد المسؤولية وضعف الأداء

عبدالسلام الأثوري

ظل البنك المركزي اليمني في موقف المتفرج، وكأن الأمر لا يهمه رغم مسؤوليته التي يدعيها، أنه مسؤول عن حماية ودائع الناس، واكتفى بتوجيه التحذيرات فقط رغم توفره على صلاحيات واسعة تعطيه الحق في التدخل لمنع وصول أي بنك إلى الانهيار من خلال منع فساد الإدارات المتحكمة في البنوك ومشكلة البنك المركزي لا يطبق قانون البنوك فقد تساهل في تجاوز قانون البنوك في منع تركز الملكية والأسهم في البنوك ومنع تضارب المصالح من خلال منع الجمع بين الملكية والإدارة، فقد سمح وتغاضى -بصورة تحمله المسؤولية- عن تحويل البنوك إلى بنوك عائلية تتحكم العائلات على ما يزيد في بعض البنوك على 50% من ملكية تلك البنوك وتحولت تلك البنوك إلى مصارف خاصة لتمويل أعمال وشركات خاصة لمالكي البنوك والتلاعب بأموال المودعين المعتمدين على مسؤولية البنك المركزي.

عندما أصدر البنك المركزي تقريرا عن واقع البنك الوطني في 2001 يحدد ضرورة التدخل لوضع اليد على البنك وأن البنك في حالة إفلاس، فلم يقم البنك المركزي بمسؤوليته القانونية، ومع ذلك سمح للبنك بالاستمرار في استقبال ودائع الناس، معتمدين على شهادة البنك على ميزانيات البنك التي كانت تظهر البنك في وضع جيد حتى وصل إلى مستوى الانهيار الحقيقي ليكتشف الناس المودعون أن البنك المركزي كان يساهم في التدليس عليهم وإخفاء حقائق البنك ليتسبب بضياع أموال المودعين، وهذا إنما يعكس طبيعة الفساد والضعف المسيطر على البنك المركزي وقيادته وعناصره التي لم تعد في مستوى الأمانة والمسؤولية، فلم يجرؤ على حسم الموقف، وإنفاذ واجبه، والتدخل في الوقت المناسب وإنقاذ هذا البنك المنهار من استهتار قيادته، ومن ثمة حماية أموال المودعين وصغار المدخرين، وما سيترتب على هذا الاستهتار من مغبات التأثير السلبي على كامل النظام المصرفي، وعلى أمن واستقرار الاقتصاد.

وتلك الحقائق التي أخفاها البنك المركزي عن البنك الوطني يخفيها اليوم عن العديد من البنوك الآيلة للانهيار. فهناك عدد من البنوك مرشحة للانهيار لولا إخفاء البنك المركزي لحقائق الواقع عن تلك البنوك التي يتغاضى كثيرا عن اختلالاتها التي تضع أموال الناس على كف عفريت، نتيجة قيام مجالس الإدارة في بعضها بتحويل أموال البنوك لصالح شركاتهم وممارسة الإدارة فيها كإدارة الدكاكين وأحواش الخردة والأخشاب، وهو أمر تساهل فيه البنك المركزي في مخالفة القوانين والأنظمة المصرفية، فالجمع بين الملكية والإدارة كالجمع بين الأختين، ويعتبر من أخطر المخاطر على البنوك والشركات المساهمة وهي أخبث، وأخطر عوامل الضعف والخطر التي تتربص بأمن واستقرار الاقتصاديات الوطنية، ونمو البنوك، فالجمع بين "الأختين" خطير، شديد الوبال والخطر والتبعات، على دور ووظيفة البنوك من ناحية، حيث يسيطر القرار الشخصي الواحد على سلامة القرار الإداري والاستثماري والفني، وينحاز إلى دعم المصالح والمنافع الخاصة بالملاك، وثانيا التضحية بالأسس والقواعد والضوابط الفنية ودرجة الأمان والأمن والسلامة المالية والاقتصادية، ويحول ثالثا دون الخلق والإبداع ورفع الكفاءة الكلية الإدارية الإدخارية والاستثمارية للبنك، ورابعاً يميل القرار إلى المحاباة والمجاملة والشللية والفساد والإفساد، وخامساً السيطرة المطلقة على موارد البنك وأموال المودعين والمستثمرين، والمتاجرة بها والتفريط بها وتعريضها للخطر دون أن تقابلها ضمانات وضوابط من الحفظ، والصون والحماية، وسادساً وأخيراً فإن ذلك الجمع الغريب والخطير ينتج نظاماً معلوماتياً يفتقر إلى الإفصاح والشفافية، ويعمل على تحوير المعلومات والبيانات والنتائج، ولا يساعد من ثم على إقامة نظام كفؤ من الرقابة المالية والمحاسبية الداخلية والخارجية.

إن استفحال هذه المخاطر عادة ما تكون مرتبطة بضعف الدور الرقابي والمحاسبي للبنك المركزي وعدم قدرته أو محدودية صلاحياته في معالجة مثل هذه الاختلالات والتجاوزات والمخالفات من قبل البعض لقانون البنوك والقواعد المصرفية المعتمدة والتي تمكنه من حماية أموال المودعين والمساهمين وتعزيز الثقة بالعمل المصرفي الذي يحفز المواطنين على الادخار في هذه البنوك وإيجاد السياسات التي تساعد على توجيه الادخارات في النشاطات الاقتصادية المنتجة والمحققة لنمو الموارد من الإنتاج التصديري والخدمات لتعزيز قوة السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي.

فقيادة البنك المركزي ومسؤولوه لم يعودا على مستوى القدرة والكفاءة في تطوير القطاع المصرفي والرقابة عليه ولا تمتلك رؤية منهجية تمكنه من تجاوز إشكاليات استثمار أموال وودائع البنوك. كما أنه لا يمتلك قدرات منهجية أيضا لتجاوز واقع وإشكاليات السياسة النقدية الانكماشية وتصاعد المديونية الداخلية الناتجة من إجراءات أذون الخزانة وتجميد الأموال وعدم توظيفها في الأنشطة الاقتصادية المنتجة. كما أن طبيعة العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الأخرى أصبح جزء كبير منها يحكمه تفشي علاقات فساد بين موظفي البنك المركزي مع البنوك الأخرى والتي تساعد على تفشي واستمرار تلك المخالفات والتجاوزات والتحايلات وغيرها من الممارسات المؤثرة على نشاط البنوك والتي تحولت إلى بنوك عائلية تستغل أموال الناس وتوظيفها لصالح الفئة القائمة عليها والمتحكمة بإدارتها ولا تجد ضوابط أو إلزامات حقيقية مما يؤدي في الأخير إلى انهيار بعض البنوك كما حدث للبنك الوطني أو تتقوى على حساب الاقتصاد الوطني ولصالح تركيز الأموال للقلة أو النخبة.

إن البنوك بهذا الواقع معرضة لمخاطر كبيرة إذا استمر الوضع دون إصلاحات فعلية وشفافة تحدد فيها نوعية الملكية وإجراءات التسيير ومدى انضباط الإدارات في الالتزام بضوابط العمل المصرفي القانونية، وخاصة أن البنوك أصبحت تستقبل ودائع ضخمة تجاوزت 1100 مليار ريال تحمل الاقتصاد الوطني ما يزيد عن 140 مليار ريال كفوائد تذهب لنسبة بسيطة من المواطنين المالكين لتلك الودائع والذين لا يتجاوز عددهم 200 ألف مواطن بين تجار ومسؤولين وقضاة ومضاربي أراض، وقلة من محدودي الدخل ومغتربين، ولا يتم توظيف تلك الأموال في التنمية الاقتصادية، فالغالب في نشاط البنوك يقوم على تمويل التجارة الاستيرادية ومحدود الأنشطة التمويلية للاستثمار، الأمر الذي يفقد الاقتصاد الوطني الفائدة الاقتصادية لتلك الأموال، كما أن هناك احتياطات مالية حكومية دولية تجاوزت 7.5 مليار$ وأغلبها مودعة بالدولار، وتفقد نسبة من قيمتها بين وقت لآخر بسبب تركز الاحتياطيات الخارجية بعملة الدولار الذي عرف خلال العامين الماضين تراجعا في قيمته أمام العملات الأخرى ما يزيد عن 30% وهذا عكس نفسه أيضا على خسارة اقتصادية علينا بالنسبة نفسها، وهناك أموال تتجاوز مليارى دولار للبنوك اليمنية موظفة لدى البنوك في الخارج.

البنوك اليمنية للأسف لا تتملك أدوات لتوظيف الأموال واستثمارها وتمويل الأنشطة الاستثمارية الداخلية، فأغلب الأنشطة التي تعمل من خلالها البنوك يقوم على توظيف تلك الأموال في شراء أذون الخزانة أو في جوانب الائتمانات التجارية وتتميز بضعف واسع للأنشطة الاستثمارية، الأمر الذي يتسبب في مضاعفة المشكلة الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخمات ومحدودية مساهمة القطاع المصرفي في الناتج القومي نتيجة تحول الأموال إلى أنشطة غير منتجة أو توجيهها للاستثمارات الخارجية حيث تقوم تلك البنوك في تحويل تلك الودائع إلى عملات صعبة وتشغلها في استثمارات خارجية أو ودائع لدى البنوك الأجنبية ولا يستفيد الاقتصاد الوطني منها إلا بحدود بسيطة لا تعبر عن الوظيفة الاقتصادية لها كمحرك للنشاط الاقتصادي الاستثماري والإنتاجي، فالغالب عليها هي الائتمانات التجارية، والتجارة لا تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي للناتج المحلي ولا للتنمية الإنتاجية المحققة لفرص العمل والمولدة للثروة الاقتصادية وفرص العمل.

كعبة للنساء فقط..

محمد شمس الدين
mshamsaddin@yahoo.com

تعكس الفتوى التي أطلقها الداعون لإنشاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ضد المرأة، المزاجية في استخدام الدين لإثارة الخلافات والجدل في قضايا هامشية.

في مؤتمرهم التأسيسي، منتصف الشهر الجاري، أصدروا فتواهم بتحريم نظام الكوتا، وعدم شرعية مشاركة المرأة في الاجتماعات العلنية والعامة التي يشارك فيها الرجال، رغم أن رموز الهيئة كانوا من أبرز المشاركين في المؤتمر العام الرابع للتجمع اليمني للإصلاح الذي عقد مطلع العام الماضي، والذي كانت المرأة الإصلاحية مشاركة فيه بقوة كناخبة ومرشحة. حينها لم يصل هؤلاء إلى مرحلة التحريم والمنع من المشاركة، بعد أن حسمت مشاركتها بقرار سياسي، واستندت المرأة في مشاركتها على الكتاب والسنة، وهو المصدر نفسه الذي اعتمد عليه من يرون عكس ذلك. وكان ذلك الجدل يمثل روح الدين الإسلامي الحنيف، والذي وعدنا الله بحفظه من التغيير والتحريف، وأكد لنا أنه صالح لكل زمان ومكان. كما أكد ذلك الجدل الذي دار في أروقة حزب الإصلاح قوله صلى الله عليه وسلم: "اختلاف أمتي رحمة".

ومن المؤتمر العام الرابع للإصلاح، الذي حضره رموز هيئة الأمر بالمعروف، والذي حصدت فيه المرأة عددا كبيرا من مقاعد مجلس شوراه، خرج رموز الأخيرة بفتوى تحرم نظام الكوتا وتحريم مشاركة المرأة في الحياة العامة. من هنا يدرك المرء مزاجية هؤلاء في استخدام الدين والوصاية عليه لإثارة الصراعات الهامشية، التي لا تخدم الدين، بل وتحويل الاختلاف من رحمة إلى فتنة بإصدار فتوى التحريم والتكفير التي اعتادوا عليها.

كنت أعتقد أن قضية المرأة وحقها في العمل والمشاركة في الحياة العامة تعد مشكلة لدى بعض الأشخاص الذين يُحمّلون الدين الإسلامي مشاكلهم الشخصية ويفرضونها على الآخرين. إلا أن تحويل تلك الأفكار والمشاكل التي يعانون منها إلى فتوى دينية يلزمون الآخرين بها، يدفعنا للرد عليهم ومناقشتهم، كجزء من مسؤوليتنا كمسلمين من جانب، وإدراكا منا لأهمية وضع الدين بعيداً عن أفكار مجموعة من الأشخاص يفسرونه حسب هواهم ووفقاً لمشاكلهم الشخصية، من جانب آخر.

عبد الملك التاج، رئيس قسم التزكية بجامعة الإيمان، يكرس جهده لرصد حالات التحرش الجنسي في العالم والتي تتعرض له المرأة العاملة، ليؤكد بذلك أن المرأة لا يحق لها ممارسة أي نشاط خارج المنزل، ليس هذا فحسب، بل إن الرجل أصبح يرصد كل ما يكتب عن حقوق المرأة، ويدين أي مشاركة لها، أو كتابات تؤكد هذا الحق. مؤخراً وجه "التاج" انتقاداً لملحق الأسرة الصادر عن صحيفة "الثورة" لإبرازها ثلاث نساء يقلن: "أيها الرجال في البرلمان، انتظروا! النساء قادمات"، كما أن الرجل أبدى سخطا غير عادي في الندوة التي نظمها مركز "منارات"، واصفاً الندوة بأنها غير شرعية نظراً لوجود نساء ضمن الحضور.

التشدد الذي يبديه عبد الملك التاج تجاه حضور المرأة في الأماكن العامة، والمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية، يضعنا أمام متناقضات لا نستطيع التمييز بين ما يريده الرجل وبين ما أورده القران الكريم وكتب السيرة المحمدية، التي أوضحت لنا أن المرأة كانت مشاركة في الحياة العامة والغزوات الإسلامية، إذ برّأ القرآن الكريم أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها من حادثة الإفك، لكنه لم يمنع مشاركة النساء في المعارك التي خاضها الرسول الكريم ومن بعده الصحابة. كما أكدت لنا كتب السيرة أن أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها كانت تعمل في التجارة، وأن أسماء بنت أبي بكر كانت تحمل الطعام للرسول وصاحبه إلى الغار. كما أكدت لنا كتب السيرة أن المرأة هي من عملت على تطبيب الجرحى وإلقاء الشعر في المعارك لشد أزر المقاتلين. كما أن أداء فريضة الحج والعمرة تتم وسط الزحام بين الرجال والنساء وفي أقدس مكان على وجه الأرض.

فكيف يأتي هؤلاء ليحرموا دخول المرأة إلى البرلمان أو مزاولة أي عمل خارج المنزل!!؟ ألم يعلموا أن آلاف الأسر يقتاتون من عمل المرأة!؟ ثم هل هم قادرون على الإنفاق على تلك الأسر، قبل أن يصدروا فتاواهم!؟ ثم إني أنصحهم بالنزول إلى الشارع لمعرفة التحرش الذي تتعرض له بعض الفتيات الشحاذات في الجولات، وإنقاذهن من ذلك الذل، ودعمهن مادياً للبقاء في منازلهن، أو توفير فرص عمل تحترم فيه آدميتهن كبشر، قبل أن ينجررن إلى الرذيلة، خير لهم من إصدار الفتوى من البروج العاجية. كما أدعوهم إلى إدانة الحكومة وبعض أعضاء مجلس النواب الذين يتقاضون مرتباتهم من أموال الفقراء دون أن يحضروا جلسات المجلس، ودون أن يقدموا أي إنجاز مقابل ذلك الراتب، كونهم دخلوا السلطة والبرلمان كواجهات دون أن يكونوا مؤهلين لهذه المهام، وهذا ما نأمل ألا يتكرر في ترشيح المرأة للبرلمان أو المواقع القيادة في السلطة.

أشفق على الأستاذ عبدالملك التاج، كونه يعيش خارج العصر، وأقول له: إن كان حضور المرأة الندوات ودخولها إلى البرلمان يعد مخالفة شرعية، هل يجوز للمرأة -وكذلك الأستاذ التاج- السفر على رحلات الطيران التي تجمع الجنسين؟ وماذا لو تفاجأ أن كابتن الطائرة امرأة؟

ومن هنا، وفي ظل الفتوى المتلاحقة التي يطلقها البعض، أؤكد للأستاذ عبدالملك التاج أنه سيأتي من يفتي بعدم جواز أداء مناسك الحج والعمرة للجنسين في المكان والزمان نفسيهما، مطالبين بكعبة خاصة للنساء، وحينها سيتمكن الأستاذ التاج من أداء مناسك الحج والعمرة دون أن يرى امرأة أمامه. ولكن في المقابل أجد نفسي مضطرا لتذكيره بالحديث الشريف: "سبعة يظلهم الله في يوم لا ظل إلا ظله" منهم "رجل دعته امرأة ذات حسن ومال فقال: إني أخاف الله"، وهذا هو المعيار الذي يقاس عليه إيمان المرء، وليس معيار من يقول: ابعدوا عني الخمر حتى لا أقع فيه! أو ابعدوا عني النساء حتى لا أفتن بهن.

الاربعاء 27 رجب 1429هـ الموافق 30 يوليو 2008 العدد (162)
Wed. 27/7/1429 - 30 July 2008

واقعي، تجريبي، ومغامر يصعب تجاوزه

«شاهينٍ» المخرِج الذي جعل من السينما موضوعا مثيرا باستمرار

ماجد المذحجي
maged231@yahoo.com

توفي يوسف شاهين. ذلك بالتأكيد ليس حدثا عابراً حين يتعلق بشخص أحدثت تجربته فرقاً جوهرياً في مسار السينما في مصر والعالم العربي. إنه مخرج مصري، واقعي وتجريبي مُفارق، ذو مزاج فرانكفوني، وصاحب علاقة صاخبة ومتناقضة مع أمريكا، ناقش موضعات "محرمة"، وتحدث عن التناقضات، وامتلك حساسية ورؤية فنية استثنائية وطموحة كسرت نمط الصورة السينمائية المعتادة ذات الاتجاه الكلاسيكي.

ويمكن القول بالتأكيد إنه آخر جيل الرواد السينمائين المصريين الكبار، الذين أرسوا السينما المصرية في الواجهة الفنية العربية، وهي التي كانت أيضاً المكون الرئيسي، والوحيد لفترة طويلة، في صناعة مخيال أجيال عديدة في العالم العربي، علاوة على أن أفلام هؤلاء الرواد لعبت دورا رئيسياً في صياغة نمط حياة وثقافة، وكرست تصورات في السياسة والهوية والحب وغيره لفترة طويلة.

لقد ارتبط اسم يوسف شاهين بتجربة ذات مستويات متعددة. وكان متميزاً بصناعة أفلام مُغامرة شكل الكثير منها تجربة مثيرة في الثقافة العربية، واستنفرت نقاشاً واسعاً حولها. لقد كان، في أحد مستويات تجربته الكبيرة، رائداً في صناعة أفلام واقعية استجاب فيها الفن للوظيفة الاجتماعية النقدية دون استغراق ثقيل أو أيديولوجي أو هجائي، ليصبح بذلك فيلم "العصفور" وفيلم "الأرض"، مثلاً، من أهم الكلاسيكيات السينمائية العربية، وليغادر شاهين بعد هذه التجربة الواقعية المهمة التي قدمها في العديد من أفلامه، والتي يستعيدها بعد ذلك في آخر فيلم يخرجه، "هي فوضى"، بالتعاون مع خالد يوسف، نحو تجريب واسع في الشغل السينمائي لا يمكن تجاوزه أبداً.

أخرج شاهين أفلاماً تضع الرؤية الشخصية الجريئة والحدث التاريخي في قلب النقاش العام، مشتغلاً عليها بكاميرا سينمائية تتحسس الصورة والشخصيات بشكل مختلف، وخارج الصورة النمطية لها، كان ذلك مثلاً حاضراً تماماً في فيلم مثل "وداعاً بونابرت". وعلاوة على ذلك، كانت لديه اشتغالات سينمائية تميز فيها باستعادة "متفانية" لعلاقته بمسقط رأسه ومدينته الكوزمبولوتية الأثيرة، الإسكندرية، التي عاشت الكثير من التحولات طوال قرن، ليسرد فيها سيرة الفتى الذي كان فيها بمستويات مختلفه تتداخل أيضاً مع سيرة "البلد" وتحولاته، وتغيرات العلاقات الاجتماعية في علاقتها مع الآخر. ذلك يمكن إيجاده مثلاً في "إسكندرية ليه؟" و"حدوتة مصرية"، و"إسكندرية كمان وكمان"، وفي عدد من الأفلام التي حضر فيها هذا النمط من التناول لشاهين.

لقد تميز شاهين بجرأة شديدة في اختيار موضعات السينما التي قدمها، فادخل للمادة السينمائية شخصيات الحكايات الدينية بشكل جريء وخارج سياق العلاقة الكلاسيكية المعتادة والحذرة التي ربطت بين السينما المصرية والعربية مع أي موضوع ذي طابع ديني أو يتعامل مع "الحكايات" الدينية، حيث كان أي توظيف، أو استعادة، للحدث الديني التاريخي يقع في الطابع التمجيدي عادةً، وبأدوات ورؤية فنية وثقافية فقيرة لا تجرؤ على الخروج على المروية الرسمية الدينية بأي شكل كان. غامر هنا شاهين تماماً ليجعل من حكاية النبي يوسف مثلاً موضوعاً لأحد أكثر أفلامه إثارة للنقاش والجدل: "المهاجر"، حيث يقوم في هذا الفيلم بأنسنة الشخصيات تماماً، ويمنح سياق المروية الدينية بعداً بشرياً يستعيدها من "تعالي" المقدس، ويضعها في سياق العلاقات الإنسانية بغرائزها وتناقضاتها ودفئها. وفي ذروة موجة التكفير والإرهاب الذي استهدف الثقافة والفن والإبداع في العالم العربي، قدم شاهين فيلمه الشهير "المصير" كرسالة فنية احتجاجية عميقة على مآل الأمور. تناول العمل محنة الفيلسوف الأندلسي "ابن رشد"، والعلاقة المتناقضة التي جمعته بالسلطان، وصراعه مع المجموعات الدينية المتشددة آنذاك. الفيلم استعاد تواطؤات السلطة مع المتطرفين في مواجهة المثقف والتصور المستقل لدوره، وهو ما يذهب المجتمع ضحية أكيدة له، ليسحب على الواقع القائم الآن، مدينا بذلك هذه التحالفات الفاسدة التي عززت الفكر المتطرف وعادت التعدد الاجتماعي والثقافي. الانشغال بهذا الموضوع انسحب على تجربة سينمائية أخرى لشاهين، ولكن ضمن رصد أوسع لفكرة العلاقة مع المختلف، كان ذلك في فيلم "الآخر" الذي انشغل بتتبع التناقضات في العلاقة مع الآخر الذي تقع امريكا في قلبه بالنسبة للعالم العربي، وهو ماتضمنه أيضاً أحد أفلامه الأخيرة، "الإسكندرية/ نيويورك" الذي كان مصير المدينتين المتعددتين مادة اشتغال سينمائي نوعي تداخلت فيه السيرة الذاتية لشاهين مع رؤيته المتناقضة لأمريكا النموذج والخصم!

يُصنف جزء كبير من تجربة يوسف شاهين بما يطلق عليه "سينما المؤلف"، وهو نمط من العمل السينمائي الذي يميز تجارب مخرجين سينمائين مثقفين، تهيمن فيه اختيارات المخرج ورؤيته الثقافية الفنية على موضوع الفيلم بشكل تهمل فيه الشراكة التقليدية مثلا مع "السيناريست"، ويكون فيها استقلالية عالية تجاه شروط الإنتاج بفرضها اسم المخرج الكبير، ليصبح المخرج كاتباً لسيناريو الفيلم على الأغلب، وهو شكل من الاشتغال السينمائي اشتهر بها مخرجون كبار مثل الياباني اكيرا كيرا ساوا، والايطالي فيليني، وغيرهما.

امتاز شاهين أيضاً بكونه استطاع أن يوسع دائرة الإنتاج التي تعامل معها، مفسحاً الخيار لنفسه لتعامل مسترخ مع شروطها التي تغلق الخيارات أمام المخرجين في العادة، حيث لم يخضع لشروط الإنتاج المصرية فقط، واستطاع بشكل مبكر مثلا أن يحصل على إنتاج عربي لأفلامه، مثل إنتاج الجزائر للفيلم الشهير "العصفور"، ولكن كان الأهم في سياق الإنتاج بالنسبة لشاهين لاحقاً هو توفر الإنتاج الأوروبي، والفرنسي خصوصاً، للسينما التي يقدمها. وفي ذلك كان جزء كبير من سر نجاحه العمل بموضوعات كان من الصعب توفير تمويلات محلية لها، وخصوصاً أن نمط اشتغاله السينمائي كان يجد تفضيلاً أوروبياً يرى فيه فعلاً فنياً ينتمي جزء كبير منه لمنظومتها الثقافية.

اتسم شاهين بموقف منتصر للحرية في الثقافة والفن والإبداع عموماً، واتسم بخصومته الشديدة مع المتطرفين ومختلف أشكال الوصاية والسلطات الفكرية، وهو موقف في الحريات انسحب على علاقته بالشأن العام في مصر، حيث اتسمت علاقته بالنظام المصري بالتوتر، خصوصاً في عهدي الرئيس مبارك والسادات، ولم يوفر فرصة لنقد الاستبداد السياسي في تصريحاته ونقد المظاهر البوليسية التي تسيطر على الحياة في مصر، وكان متبنياً لتصور مدني وعلماني عن الدولة المصرية وجد في شكل النظام الحالي الحاكم فيها خصماً شرساً له.

يُمكن تأكيد أن يوسف شاهين استطاع أن يخلق تأثيراً فريداً في مسار السينما العربية، ورفع السقف كثيراً على صعيد الموضوعات والأسلوب والموقف. كما استطاع بشكل استثنائي أن يجعل من أفكار نخبوية مادة سينمائية تعاطى معها جمهور واسع لأول مرة، وجعل من السينما فاعلاً نشطا في إثارة النقاش العام حول موضوعات مغلقة. لقد استطاع إعادة النظر في أدوار السينما التقليدية على المستوى العربي، ومنح الكاميرا حساسية فنية لم تكن معتادة قبله في المنطقة، وشكل علامة فارقة على صعيد الأسلوب والموقف والرؤية الفنية والثقافية يصعب تماماً تجاوزها الآن.

يوسف شاهين: «إيه الهبل ده!؟»

منى صفوان
monasafwan@hotmail.com

طريقة مختلفة في تناول الحياة، فلا قواعد ثابتة لهذه الحياة، وكذلك كانت أفلامه. لم يكن مطلوبا أن تكون مسترخيا وأنت تشاهد فيلم لشاهين يجمع بين الفانتازيا والواقعية والسرد الذاتي والرمزية، لتواجه الكثير من رسائل التمرد الاجتماعي والسياسي والتاريخي والديني أحيانا.

وهناك تتعرف على نظرته الخاصة لكل شيء، وأكيد للحب، الذي كان آخر ظهور شاهيني له في "هيَّ فوضى" آخر أفلامه، وآخر جملة حب قيلت بطريقة شاهين قالتها منّة شلبي لحبيبها "مش ح اتكسف واحمر، وح أقلك إني بحبك"؛ حب فيه الكثير من الجرأة والاقتحام والفوضى التي لم يعتدها رجل شرقي، يريد الهدوء المصطنع من الحبيبة لتمكنه من تمالك نفسه، واختياره لوقت يناسبه، ليبهرها هو بكلمة الحب والزواج، لتكون البطولة دائما للرجل. لم يكن الحال هكذا في أفلامه، كما لم يكن في حياته.

شاهين، الشرقي، امتعض عندما كان طلب الزواج على لسان زوجته (حبيبته وقتها)، فهي أنقذت ترددة، أو ملت منه، فقالت له: "تتجوزني؟"، فلم يجد إلا أن يقول: "طيب، خليتي لي إيه دلوقتي أقوله! خلاص ما أنت قلتيها".

كان مشهدا خارج النص، لم يحسب له المخرج والممثل المختلف صاحب المدرسة التي لم ينظم لها غيره، حتى من تلامذته، خصوصا خالد يوسف، صاحب المدرسة المختلفة. ولم يكن مطلوبا أن يكون هناك شخص يخرج بمزاج شاهين، فميزة شاهين أنه منفرد.

شاهين الذي ينظر بعين أخرى، وله ميزة في التعبير، شخصيته تظهر بقوة في أفلامه، لتستطيع تمييز أي مقطع سينمائي لشاهين، وليس شرطاأن يبهرك أو يأسرك، لكنه سيستوقفك، ولن يثير لديك من الأسئلة والتفسيرات، التي يمكن أن يثيرها فيلم آخر، وقد لا يثير شيئا ويتركك تمضي بسلام.

ساعاتها قد تقول: "إيه الهبل ده؟"، جملته الشهيرة التي يرددها على كل شيء وأي شيء لم يعجبه: لبس، ماكياج، مشهد، نص، أغنية، موقف، فيلم. فيلم شاهين لا يهتم بما يمكن أن يقوله النقاد أو تعترض عليه الرقابة أو حتى شيوخ الأزهر، أو الأذواق المختلفة للناس.

ولأنه مختلف ظهر الجميع معه باختلافهم، بإيقاع سريع متلاحق مضطرب أحيانا، فنفسية شاهين المضطربة المتمردة كانت هي التي تحرك النص وطريقة الإخراج وإيقاع الممثلين وحركاتهم ونفسياتهم أيضا، نور الشريف، يسرا،محمد منير، حنان ترك، كلهم ظهروا بطريقة لم يظهروا بها من قبل؛ إنها طريقة شاهين. حضوره قوي جدا، الفيلم هنا لشاهين، وليس للبطل خلاف ما ترسخه الأفلام المصرية.

اختياره للممثلين دوما بمذاق خاص، يعتمد على نظرته الخاصة للشخص، فممثلة ترتدي الجينز و"تي شيرت"، وحذاء رياضيا، هي أفضل لهذا الدور من أخرى متكلفة بكعب عال. لا أحد يملي عليه اختياراته، ما ميز طريقته أنه كان يفضل الوجوه الجديدة، كثير من النجوم كانوا معه، وجه جديد يسند له بطولة أحيانا مطلقة. بسهولة وبثقة كان يمكن أن يسند فيلما ضخما لممثل يقف أمام الكاميرا للمرة الأولى، ولا يخاف شاهين من مغامرة كهذه. لأن هذا الممثل سيقوم بالدور الذي يضعه شاهين، تماما سيكون كما تريده رؤية شاهين، لن يستند فقط على موهبته، إنه بالحرف سينفذ أوامر شاهين. لذا تنجح تجربة الممثل الجديد في دور البطولة، وهي تنجح فقط مع شاهين. أمام شاهين لا فرق بين وجه جديد أو نجم مشهور، لا نجوم هنا، فـ"المصير" ليس لنور الشريف، بل لشاهين، وهو قد لا يكون تماما عن ابن رشد، ولكنه رمز أو مدخل تاريخي للتحدث أيضا عن شاهين.

تحدث عن نفسه ووثق لسيرته ورؤيته كما لم يفعل غيره. أفلام شاهين قالت إنه ليس للإبداع قواعد، وليس له طريقة شائعة. لقد عاش شاهين بمزاجه واشتغل أفلامه بمزاجه، ليس عند شاهين حاجة اسمها "تمثيل بحسب القواعد"، أو أن "هذا عيب"، "يصح وما يصحش".

هذا ما يرفعه خالد يوسف اليوم الذي لا يهتم للطريقة الجديدة التي اتخذتها السينما المصرية التي تقدم منذ فترة "مشاهد نظيفة"، ويؤكد مؤخرا أنه سيقف لوحده "في مواجهة هذه السينما النظيفة".

خالد يوسف خط مميز في الإخراج، هو الآن أفضل المخرجين المصريين ولن تحاول الجملة أن تكون موضوعية. مدرسة واقعية خالية من التعقيد، لكنها عميقة تلامس الشخص البسيط، بسيطة، والبساطة وعدم التكلف ميزا مدرسة شاهين. لكن خالد يوسف وضعهما برؤية مختلفة.

"هي فوضى؟" مع علامة الاستفهام التي أصرت عليها الرقابة، كان عنوانا قويا لتجديد تسليم شاهين واعترافه بموهبة خالد يوسف، وشاهين هو الذي أصر أن يوضع اسم خالد معه في الفيلم ليكون الفيلم من إخراجهما كسابقة سينمائية. تود التأكيد أنه يمكن المزج بين مدرسة شاهين ومدرسة خالد، في مشاهد يمكن أن تشي بما هو ليوسف شاهين وما هو لخالد يوسف.

قد لا تكون من الأشخاص الذين تروقهم أفلام شاهين، ولا يعني هذا أنك لن تتعرض للمزيد من أفلام شاهين، خاصة أن فيلمه الأخير كان بداية خط جديد في مسيرة شاهين، خط يقول بالمزج بين مدرستين مختلفتين إحداهما جاءت من مدرسته والأخرى له. استمرار مدرسة أفلام خالد يوسف يعني بعد "هي فوضى؟" استمرار لمسيرة شاهين حتى بعد وفاته.

هكذا هي طريقة شاهين، لا تعترف بالقواعد، حتى قواعد الحياة والموت.

عنوان الندى على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

Alnedaa.yemen@gmail.com

الندى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 27 رجب 1429هـ الموافق 30 يوليو 2008 العدد (162) Wed. 27/7/1429 - 30 July 2008

إلى نقابة الصحفيين الموزنبيقيين!

الزمـلاء/ نقيب وأعضاء الهيئـة الإداريـة لنقابة الصحفيين الموزنبيقيين.
تحية وتقدير..
وبعد

■ لا أعرف -بصراحة- إن كنتم ستفهمون لغتي أم لا.. لكني سأتكل على المولى وأخاطبكم بأنني تقدمت إلى وزارة الإعلام بطلب الحصول على ترخيص إصدار صحيفة استوفيت كل شروطها، غير أنها (الوزارة) منذ 8 شهور وهي تمتنع عن إعطائي الترخيص، زابطة بالقانون عرض الحيط (الحيط يعني الجدار).

لا أعرف أيضاً ما الذي يجعلني أقول لكم إن الكلمة المرادفة للحيط هي الجدار.. ربما لأنني منذ 8 شهور أتكبد خسائر مادية ومعنوية، ولكن لا أحد يبدو أنه مبالٍ بذلك، كما لو أنني أكلم جدار!

■ عموماً.. باسم الزمالة، وبصفتي عضواً في الهيئة الإدارية لفرع النقابة في تعز، أطلب منكم العون المعنوي دفاعاً عن حقي الدستوري الذي تدوسه وزارة الإعلام.

ومش عارف، بوصفكم هيئة إدارية لنقابتنا أيش منتظرين مني أعمل أكثر مما عملت.

استوفيت كل الشروط المطلوبة، بينها استئجار مقر، وشراء أجهزة، وطفايات كمان!

إلى الآن، «الطفايات» لوحدها هي التي تعمل (وبدون ترخيص!) لقد ملأتها أعقاب سجائر قلقة في انتظار مساندتكم النقابية، لكن الواضح أن المساندة اللازمة من قبلكم هي الأخرى تحتاج طلب ترخيص!

■ بيننا من الحب والألفة كزملاء ما يجعلني أكتب إليكم ببساطة، ودونما أي تكلف.

وبيني وبين ترخيص صحيفتي «حديث المدينة» جدار، إما أن تساندوني في تجاوزه، وإما أنه.. سيسقط فوقنا جميعنا، واحداً بعد الآخر.

■ أنتظر منكم المساندة، سيما وأنني قد لجأت إلى القضاء، وهذا الأخير لم ينصفني.

هل ألجأ إلى مصلحة شؤون القبائل لمساندتي في الحصول على حقي في الترخيص؟

حسناً، إن خذلتموني أكثر، سأفعل، خصوصاً وأنني الآن في الشهر الثامن، يعني باقي لي شهر بس وأولدا... خالص محبتي وتقديري لكم في الختام.

زميلكم/ فكري قاسم

اختتام فعالية «الأنوثة المنتهكة»

■ أبها نور الدين

لملمت تظاهرة "المشاقر.. الأنوثة المنتهكة في التراث الشعبي" أوراقها بعد يومين من نثرها صورة المرأة في الحكاية الشعبية اليمنية والصورة والدلالات الرمزية في لباس المرأة اليمنية والعنف ضد المرأة في الأغنية الشعبية وغيرها من الأوراق والمداخلات التي استنطقت واقع المرأة في الذاكرة الشعبية، مختتمة مساء اليوم بأمسية موسيقية فلكلورية قدمتها الفرقة التابعة لوزارة الثقافة.

أما في الصباح المفعم برائحة "المشاقر"، فقد تجلت الأنوثة المنتهكة في التراث الشعبي في ندوة فكرية التم حولها عدد كبير من المثقفين والمهتمين الأكاديميين والباحثين، مقلبين أوراق الأنوثة في الحكاية والأغنية الشعبية اليمنية.

وحطت أوراق الأنوثة في بيت الثقافة يدها على الجرح الذي تعاني منه دوما تكرار، ابتداء من النظرة الدونية والعنف الموجه ضدها في الأمثال الشعبية وأغاني المهد ومن ثم الزوامل والمهاجل، إضافة للقصص الشعبية.

الباحثون، وهم يقرأون صور الأنوثة المنتهكة، أشاروا إلى بعض الصور التي تعاني منها المرأة اليمنية والتي أصحبت المرأة من خلالها تضع مجالا للشك والريبة ومكمنا للعار ورمزا للغواية، حتى مكنت الرجل من التلاعب بحياة المرأة والمؤسسة الزوجية وتحميلها الكثير من الأعباء والأحكام الخارجة عن الإسلام ونشر ثقافة التعصب والكراهية بالمغالاة بسترها، بدءا من ستر الجسد بسواد العباءة، والذي اعتبره الباحثون دخيلا على اليمن والأزياء الشعبية اليمنية تحديدا من بداية التسعينيات، وانتهاء برفع سور البيت حتى يوازي السقف، مؤكدين أن حال المرأة ما زال محل جدل دائم، قديما وحديثا، وأن الشرق والغرب لم يجتمعا إلا بالنظرة الدونية للمرأة.

نافذة

ما كل مرة تسلم القبيلة!

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

يتجدد ميلاد القبيلة في اليمن كل يوم، وهي لا تعيد انتاج نفسها، بل تكبر وتكثر وتزدهر وتنتشر وتتأسطر بتوقيع «ميدوزا» ذات الرؤوس المتعددة.

بدلاً من الاستغراق في ترف التنظير وعلك المقولات الصماء بشأن براعة القبيلة في إعادة انتاج نفسها، يجدر بنا متابعة نشرات الاخبار الرسمية اليومية حق هذه الأيام بانتظام ودقة، والاشتغال على تفاصيلها المتعلقة بتنصيب «الأقيال الجدد» في الدوائر والمؤسسات والشركات الرسمية والايرادية العامة.

وفي السياق لا ينبغي التهوين بما يتردد من أخبار عن مؤتمرات قبلية، وعن جيش شعبي- قبلي- وعن «مجلس تضامن وطني» وهو قبلي (مركزي) ومؤسس بهيئات قيادية ومجلس شورى.

ولئن تصور أصحاب «الذاكرة» أنها أصداء الماضي ترتد إلينا، فإن ذلك لا يبرر الاستهانة بهذه الاستدارة المستجدة والطاغية.

والمؤكد أن المؤسسة القبلية النافذة والمتحكمة بالمفاصل الرئيسية للحكم أصبحت اليوم مكرسة أكثر من أي وقت مضى، وهي الرابح الأكبر من كافة الحروب الأهلية المستمرة والمستدامة من سبتمبر 1962 إلى هذا اليوم الأغبر.

وقد كانت، ولازالت، هذه المؤسسة تفرض بَصْمتَها على المجال السياسي العام وتختطف السياسة وتخسف بالمدنية والمواطنة.

ذلك أنه بعد كل حرب كانت المؤسسة القبلية تخرج أقوى وأغنى وأحسن تسليحاً وأكثر نفوذاً، وتلازم ازدهارها في ظل الحروب ومع انعدام الاستقرار السياسي.

ولأن هذه المؤسسة «ترى في قيام دولة القانون والنظام وبناء دولة حديثة تحدياً لها» -بحسب د. أبو بكر السقاف- فإنها تعتمد الحرب كقاعدة وحيدة لتكريس دورها، وفرض سطوتها وسلطتها.

من هنا لا غرابة أن نسمع اليوم عن مؤتمرات قبلية تستحضر مؤتمر عمران في 1963، وغيره من المؤتمرات، وعن مجلس شورى قبلي وجيش شعبي وكل ما من شأنه «تزويد المؤسسة القبلية بسلطة تشريعية وجيش»، وما يعنيه ذلك عبر «استخدام الشورى بدلاً من الديمقراطية»، ونزع الصفة المدنية عن السياسة لحساب توطين «السياسة» التي لا تعترف بغير القبيلة وعلى رأسها الشيخ، ونفي وجود المواطن الذي تنظر إليه في أحسن الأحوال باعتباره «رعوياً» -المصدر السابق.

ولا غرابة أيضاً أن ينعقد التحالف وبالأحرى الزواج الكاثوليكي بين المؤسسة القبلية والتيار السلفي تحت مظلة سلطة الفساد والاستبداد التي تستمد شرط البقاء من الاتكاء على العصبيات واعتماد مبدأ «فرق تسد» وإدارة البلاد بـ«الفتنة» والحرب.

ليس ثمة جديد يلوح في الأفق غير عاصفة الحركة الدائرية التي ترجع بنا إلى الصفر، ويمكن أن تأتي على الأخضر واليابس و... «ما كل مرة تسلم الجرة».

مجور والثلاثي المدمر

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

أن يقول رئيس الوزراء، د. علي مجور، إن الانتشار المهول للأسلحة في أيدي المواطنين وأن تنامي العصبيات، قد جعل بعض المناطق مأوى للخارجين على القانون، وأن الحرب في صعدة والهجمات الإرهابية لتنظيم القاعدة شكلت تحديات رئيسية أمام عملية التنمية، فذاك يتطلب المناقشة واقتراح الحلول، لا المناكفة والقفز على جوهر القضية.

منذ أسبوع أو يزيد ونجل رجل الأعمال نبيل الخامري مختطف في منطقة بني ظبيان على ذمة ادعاء بأن مرافقين لوالده كانوا قد تصدوا قبل نحو عشر سنوات لمحاولة مسلحين من المنطقة لاختطافه من قلب العاصمة وتبادلوا إطلاق النار مع المهاجمين فقتل أحدهم وقد قام الرجل بدفع دية مبالغ فيها لمن حاولوا اختطافه.

وفيما كان البعض يستنكر هذه الحادثة التي أتت ضمن سلسلة من الحوادث شهدتها هذه المنطقة القبلية، فإن الأمر لم يرق حتى لمسؤولين يتبوأون مواقع مهمة في أجهزة الدولة، حيث انتفض هؤلاء للدفاع عن الخاطفين كما يدافعون هم وغيرهم عن العصبيات القبلية المتخلفة وعن حيازة الأسلحة والتعدي على سلطة القانون، مع أن الأمر يتناقض كلية مع سلطة القانون الذي كلفوا بحمايته وتطبيقه.

في الوقت ذاته كانت هناك استماتة للتغطية على مثلث الدمار الذي يواجه مساعي بناء دولة المواطنة المتساوية ويناهض الديمقراطية والعملية السياسية، حيث أجهد هؤلاء في التنقيب عن توظيف للمفردات وتحويلها إلى عناوين رئيسية لمعركة مفتعلة للتغطية على تلك الحقائق المفجعة، أكان ذلك متصلا بالشأن السياسي أم بالجانب الاقتصادي.

لنا هنا أن نسأل: ألم يؤثر استمرار الحرب في صعدة منذ خمس سنوات على عملية التنمية وأدى الدمار الكبير إلى خسائر فادحة في الممتلكات وقبلها في الأرواح؟ ألم تؤدِّ العمليات الإرهابية إلى ضرب قطاع السياحة والحركة التجارية في موانئ البلاد؟

ألم تؤدِّ الاختطافات إلى هروب آلاف السياح عن اليمن؟ ألا نشكو من الاعتداء والبسط والابتزاز ومن تحول مناطق قبلية معروفة إلى ملجأ للخارجين على القانون، وأن القبيلة تزاحم الدولة على سلطاتها وتعمل بكل جهد من أجل توسيع وتصدير قيمها البالية إلى المحافظات الشرقية والجنوبية؟

في خطاب سابق قدم الدكتور مجور صورة قاتمة للتحديات الاقتصادية التي نواجهها. ومع ذلك لم يكلف أحد من النواب نفسه عناء مناقشة تلك التحديات والمعالجات، وإنما قفز المجدون منهم إلى اعتبار أن الحديث عن ارتفاع كلفة دعم المشتقات النفطية هو مقدمة لرفع الدعم عن الوقود، وذهب كل إلى مسكنه مطمئناً بأنه قد أدى ما عليه.

ألا تتطلع المعارضة للوصول إلى الحكم؟ ألم تفكر المعارضة بأن هذه التحديات التي تضمنها تقرير رئيس الحكومة سوف تواجهها إذا ما وصلت إلى السلطة؟ وماذا ستعمل لمواجهتها؟ هل ستحكم دون أن تطبق القانون على كافة المناطق؟ وهل ستنظر للإرهاب باعتباره شأنا يهم الحكم؟ أم أنها سترى أن دفع أكثر من ثلاثة مليارات دولار في العام لدعم المشتقات النفطية لن يشكل عبئا على الاقتصاد الوطني وعلى خططها وبرامجها التنموية؟!

التوق إلى السلام في صعدة
تصوير: أروى عثمان

نرقص لنحيا - منبه

ولا يا محمد غيبر، ولا يا علي دغمر - اهازيج البنائين - مجز